جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا
كلية الدراسات العليا
مركز دراسات ثقافة السلام

دور الإدارة الأهلية في إدارة النزاعات وبناء السلام

(2005-2010م)

The Role of the Native Administration in Conflicts Management and Peace Building

بحث مقدم لنيل درجة الدكتـــوراه فى ثقافة السلام

إعداد الطالب:
آدم جودة الله حيدوب

إشراف البروفيسور:
سعد يوسف عبيد

فبراير 2016م

بسم الله الرحمن الرحيم

الآيـــــة

يقول الله تعالى:

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِنَّا خَلَقۡنَٰكُم مِّن ذَكَرٖ وَأُنثَىٰ وَجَعَلۡنَٰكُمۡ شُعُوبٗا وَقَبَآئِلَ لِتَعَارَفُوٓاْۚ إِنَّ أَكۡرَمَكُمۡ عِندَ ٱللَّهِ أَتۡقَىٰكُمۡۚ إِنَّ ٱللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٞ﴾

صدق الله العظيم

(سورة الحجرات: الآية13)

إهـــــداء

إلى أمي الحبيبة .

ووالدي العزيز.

إلى زوجتي الصابرة .

إلى ابنيّ مرتضى ومجتبى .

وبناتي إحسان وإيمان وتيسير.

إلى رفيدة .

والى كــل من نذر نفسه من أجل إسعاد الآخرين .

أهدى ثمرة جهدي

الباحـــث

الشكر والعرفان

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات , أزجى أسمى آيات الشكر والعرفان الى جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا والى معهد دراسات ثقافة السلام هذا الصرح الشامخ والقائمين على أمره لما وجدته عندهم من رعاية وتأهيل في مجال ثقافة السلام , كما أتقدم بصوت شكر لكل الذين وقفوا معي من أجل إعداد وإكمال هذه الإطروحة وأخص بالشكر إستاذى الجليل البروفسيور/ سعد يوسف عبيد لما بذله من جهد توجيهاً وإرشاداً ومتابعةً في صبر وجلد أسال الله أن يثيبه خيراً، كما أخص بالشكر البروفسيور/ محمد العوض دفع الله لرعايته الكريمة والدكتور/ بانقا محمد أحمد والدكتور/ عبدالمجيد محمد يحيى والدكتور/ وداعة أحمد الطيب والأستاذ/ عبدالقادر الحساني والأخ/ ود إبراهيم والأخ/ عمر كبج لما قدموه لي من عون أسال الله أن يجعله في ميزان حسناتهم وشكري الجزيل أبداً, إلى الإدارة الأهلية بمنطقة لقاوة والشكر اللامحدود إلى بورفسيور/ سليمان محمد دبيلو وكذلك الشكر إلى بروفيسير قاسم قور كل من ساهم في إعداد هذا البحث المتواضع .

الباحث

المستخلص

تناولت الدراسة (دور الإدارة الأهلية في إدارة النزاع وبناء السلام بمحلية لقاوة) في الفترة من (2005م–2010م)، وذلك لما لهذا الموضوع من دور فاعل في استتباب الأمن والتعايش السلمي وقد تم تناول الدور الذي تقوم به الإدارة في إدارة النزاع وبناء السلام، هدفت الدراسة إلى التعرف على دور الإدارة الأهلية والآليات التي تستخدمها لمعالجة قضايا النزاعات بمنطقة الدراسة وتحديد أهم أوجه قصورها، ومن ثم السعي لاقتراح توصيات علمية بشأن أنجع الحلول والمعالجات، وانتهجت الدراسة أسلوب منهج الدراسات المتداخلة الذي يمكن من استخدام الأسلوب الوصفي وأسلوب دراسة الحالة للحصول على المعلومات، كما اعتمدت الدراسة على جمع المعلومات والبيانات المناسبة على المصادر الثانوية (كتب، مطبوعات، شبكة معلومات دولية)، وعلى المصادر الأولية المتمثلة في الملاحظة والمقابلة التي طبقت على (60) ستين فرداً لإجراء المسح الميداني، وقد تم تحليل البيانات واستقراء النتائج ووصفها باستصحاب بعض المفاهيم المناسبة المستخلصة من المصادر الثانوية المتمثلة في مفهوم الإدارة الأهلية، والنزاع، وبناء السلام، وقد توصلت الدراسة إلى نتائج أهمها أن للإدارة الأهلية دور أساسي في إدارة النزاع وخلق التعايش السلمي بمجتمع الدراسة، كما أن جهد الإدارة الأهلية في تعاملها مع النزاع قد تركز في مرحلة النزاع بمعالجتها لآثاره مع إغفالها للدور الوقائي قبله وبعده، بالإضافة إلى أن آليات الإدارة الأهلية التقليدية في حل النزاع لا تستوعب النزاعات الآنية ذات الأبعاد السياسية والعمل على معالجتها، وقد كان لتجدد بعض النزاعات بالمنطقة بسبب غياب وضعف برامج الإدارة الأهلية في عمليات بناء السلام، بالإضافة لضعف القوانين والتشريعات التي تنظم ملكية الأراضي، مما أدى إلى النزاعات حول الموارد، وقد أوصت الدراسة بمعالجة تلكم القضايا من خلال دعم نظام الإدارة الأهلية ومنحها سلطات إدارية وقانونية عبر مؤسسات الدولة التشريعية والقانونية للقيام بدورها على الوجه الأكمل، مع تدريب ورفع كفاءة وقدرات رجال الإدارة الأهلية لتعزيز الوعي بالمتغيرات التي حدثت بالمجتمع إثر الحراك الاجتماعي والثقافي بالمنطقة، بجانب بسط هيبة الدولة وإعمال القانون للتحكم في

انتشار السلاح بالمنطقة، ومراجعة الأعراف القبلية وتطويرها بغرض استيعابها لأسباب وموضوعات النزاعات المستجدة بالمنطقة.

Abstract

The Study tackled the (Role of the Native Administration in Managing the Conflicts and Peace Building in Lagawa Locality), during 2005- 2010, as of the importance of this issue of the effective role in restoring security and peaceful co-existence, where the role that being played by the administration in the conflict and in peace building, the study aimed to uncover the role of the native administration and the mechanisms been used by the native administration to meet the conflicts' issues in the study area, and to determine the most important of the shortcomings aspects, then to endeavor to propose suggestions and practical recommendations regarding the best solutions and treatments, the study used the overlapping studies method style that enable to use the descriptive method and the case study style to obtain information, as well as the study depended in collecting the appropriate information and data on secondary sources (books, publications, international information network), and on the primary sources that represented in the observation, and interview which applied on (60) persons to conduct the field survey, where the data analysis and the results' deduction were done, and their description with accompanying of some appropriated concepts that abstracted from secondary sources , represented in the concept of the native administration, the conflict, and peace building, the most important of the study, that important of the native administration has a basic role in managing conflict, and exist the peaceful co-existence in the study community, the native administration's effort in its treatment with the conflict may highlight at the conflict stage with its treatment its effects with neglecting the protective role before and after, as well as that the mechanism of the traditional native administration in solving conflicts doesn't accompany the current political dimensions conflicts and work to solve them, where the renewal conflicts in the area as of the absent and weakness of the native administration programs in the peace building process as on the resources as well as of the weakness of laws and legislations that organize the land property ,leaded to conflicts on resources. The study recommended to meet these issues through supporting the native administration system, to be given more administrative and legal authorities through the state' legislative and legal institutions to perform its role play completely, to train and raise men of the native administration 'capabilities and efficiencies, in order to enhance the awareness of the variables that had occurred in the community as of the social and cultural moving in the area, in addition to extend the state prestige, applying the law to control weapons spreading in the

area, to review and develop the tribal customs to be absorbed for the renewal conflicts issues in the area.

قائمة الموضوعات

م	عنوان الموضوع	رقم الصفحة
1	الاستهلال	أ
2	الآية	ب
3	الإهداء	ج
4	الشكر والعرفان	د
5	المستخلص	هـ
6	Abstract	و
7	قائمة الموضوعات	ز
8	قائمة الجداول	ح
9	قائمة الأشكال	ط
10	المقدمة	6-1
11	الدراسات السابقة	19-6
	الفصل الأول **إدارة النزاع وبناء السلام**	
12	المبحث الأول: مفهوم النزاع	44-21
13	المبحث الثاني: مفهوم بناء السلام	58-45
	الفصل الثاني **الإدارة الأهلية في السودان**	
14	المبحث الأول: الإدارة الأهلية المفهوم والنشأة	66-60
15	المبحث الثاني: تطور الإدارة الأهلية في السودان	79-67
	الفصل الثالث **الإدارة الأهلية في منطقة لقاوة**	
16	المبحث الأول: الملامح الطبيعية والبشرية.	92-81
17	المبحث الثاني: الإدارة الأهلية بمحلية لقاوة	101-93
	الفصل الرابع **الإدارة الأهلية والنزاع في منطقة لقاوة**	
18	المبحث الأول: النزاع بمحلية لقاوة	120-105

19	المبحث الثاني: دور الإدارة الأهلية لحل النزاعات بمحلية لقاوة	143-121
	الفصل الخامس **الخاتمـــــــــة**	
20	النتائج والتوصيات	146-145
21	المراجع والمصادر	151-147
22	الملاحق	152

قائمة الجداول

م	عنوان الجدول	رقم الصفحة
1	جدول(1) يصف حالات النزاع	31
2	جدول(2) يوضح المجموعات المكونة لقبائل المنطقة	86
3	جدول(3) بين مجموعات النوبة الموجودة والمستقرين بمنطقة الدراسة	86
4	جدول(4) يوضح سلطنات الداجو	88
5	جدول(5) التوزيع الديمغرافي لقبيلة المسيرية في منطقة لقاوة	90
6	جدول(6) عموديات قبيلة المسيرية	97
7	جدول(7) أمارة العنينات	98
8	جدول(8) أمارة أولاد هيبان وأبوالنعمان	98
9	جدول(9) أمارة الدرع	99
10	جدول(10) أمارة الغزايا	99
11	جدول(11) أمارة أم سليم	100
12	جدول(12) أمارة الزرق	100
13	جدول(13) أمارة الداجو	100
14	جدول(14) أمارة النوبة	100
15	جدول(15) توزيع دية أجزاء الجسم	126
16	جدول(16) تحالفات القبائل بالمنطقة	130
17	جدول(17) مؤتمرات القبائل التي عقدت بالمنطقة	132
18	جدول(18) مؤتمرات الصلح التي تمت بواسطة الإدارة الأهلية	134

قائمة الأشكال

م	عنوان الشكل	رقم الصفحة
1	شكل(1) أنواع النزاع	33
2	شكل(2) النزاع من حيث السبب ودرجة التضارب	33
3	شكل(3) الإطار التحليلي	37
4	شكل(4) تحليل النزاع	39
5	شكل(5) المجال الإستراتيجي لعمل مناهج النزاع مقرونة بحالات النزاع	43
6	شكل(6) تصور عام للعلاقات والمفاهيم والمصطلحات بين السلام والنزاع	58
7	شكل(7) عناصر الإدارة الأهلية	94
8	شكل(8) هيكل الإدارة الأهلية في عهد الإنقاذ	94

المقدمة المنهجية و الدراسات السابقة

المقدمة المنهجية

1-1 المقدمة:

ظلت الإدارة الأهلية تلعب دوراً أساسياً وهاماً، إذ تهتم برعاية المصالح وإدارة شئون القبيلة، و العمل على درء الأزمات والنزاعات التي تهدد حياة الإنسان وبيئته، انطلاقاً من أهدافها ومبادئها الإنسانية الرامية إلى قيادة المجتمع المحلى ومساعدته، والعمل على خلق بيئة تضمن له الإستقرار والتنمية، من خلال رتق وتقوية النسيج الإجتماعى وتحفيز التعايش السلمي بين القبائل وإرساء أسس السلام الإجتماعى، وقد كان للإدارة الأهلية إسهامها الواضح في تاريخ العمل الإداري في دولة السودان الشاسعة المساحة المترامية الأطراف, مما جعل وجود هذا النمط من الحكم المحلى أمر حتمي لصعوبة الإدارة والإشراف على المناطق من المركز، وقد أثبتت الإدارة الأهلية دورها في هذا الجانب منذ العام 1917م، ففي عهد الحكم الثنائي الإنجليزي المصري، والتي تم منحتها سلطات إدارية وقانونية استطاعت من خلالها إدارة شؤون مناطقها والإشراف عليها وقد ظلت منذ ذلك التاريخ تقوم بذات الدور المجتمعي الذي ينشد الأمن والاستقرار.

إن دور الإدارة الأهلية في المجتمع السوداني سائد منذ قديم الزمان ،حيث أنه مجتمع قائم على سلطان القبيلة محكوم بمجموعة من القيم والأعراف التي تنظم حياة الناس وفق معايير ساهمت في خلق نوع من الإدارة الذاتية، لها إسهامها الواضح في تاريخ السودان الإداري، وذلك من خلال جهدها الواضح في فض النزاعات المختلفة والسعي في إقامة التصالحات والتعايش بين المجموعات القبلية بالمنطقة، بغية الوصول إلى سلام مستدام و ذلك لما تمليه الضرورة الإنسانية. (جادالله، 2005م، ص101).

نجد **أن** محلية لقاوة منطقة الدراسة كغيرها من مناطق جنوب كرد فان لها نظام إداري أهلي قائم على أساس التعايش بين المجموعات الإثنية التي تشكل ديمغرافية المنطقة (مسيريه – نوبة – داجو وإثنيات أقلية أخرى)، مبنية على قوانين عرفية تحكم الأنشطة الحياتية وتنظم الحياة تحرسها القيم السامية القائمة على مبدأ التعاون والاحترام وقبول الآخر ، في إطار نظام الإدارة الأهلية الذي ينظم هذه العلاقات بين القبائل وفق جملة من الأعراف والقوانين التي تحقق ذلك في جو يسوده الأمن والاستقرار.

تعمل الإدارة الأهلية على حفز العلاقات الاجتماعية بين القبائل في المنطقة بمراعاة المصالح المشتركة وترتيب وتنظيم الحياة القائمة على أساس التعايش السلمي، وتقوية الروابط الإجتماعية عبر التحالفات والمعاهدات والمصاهرات، حيث استطاعت الإدارة الأهلية من خلال ذلك تقديم أنموذجاً للتعايش و السلام الإجتماعي.

1-2 : مشكلة البحث:

رغم وجود الإدارة الأهلية وقيامها بدورها القيادي والإرشادي التي ظلت تقوم به منذ تأسيسها خدمة لمجتمعاتها والعمل علي بسط الأمن وتوفير بيئة مستقره فقد انتابها شي من الضعف في الأداء نتيجة للسياسيات المختلفة التي تبنتها الحكومات المتعاقبة. بالرغم من الدور الكبير الذي كانت تلعبه إبان الحقبة الاستعمارية والذي أسهم كثيرا في توطيد أركان الدولة السودانية واستقرارها، إلا أنّ السبعينيات من القرن الماضي قد شهد حل الإدارة الأهلية و تقليص دورها التقليدي في حكم وإدارة قبائلهم ومجتمعاتهم، وتأثرت الإدارة الأهلية وحجّم دورها في مجال السلام الاجتماعي بسلبها سلطاتها القانونية والإدارية ، وفى الثمانينات من القرن الماضي إثر الحراك الاجتماعي الذي حدث نتيجة للتغيرات المناخية والطبيعية التي كان لها تأثيرها على السودان عموماً وعلى منطقة الدراسة بصفة خاصة حيث كان للنزوح أثره في التشكيل و التوزيع الديمغرافى للسكان، والذي أدى بدوره إلى خلق شح في الموارد مما ساهم في تنامي و زيادة التنافس و النزاعات حول الموارد بين المجوعات السكانية، في ظل غياب سلطه إدارية وزعامة قبلية كانت تقوم بدور فعال ولها الخبرة والكفاءة والدراية في التعامل مع النزاعات بين المجموعات المتعايشة في المنطقة. كما كان لغياب الإدارة الأهلية والتحولات التي أحدث في المجتمع أدى إلى أن أخذت النزاعات طابعا ذا بعد سياسي واجتماعي مختلف عن طبيعة النزاعات التقليدية المعروفة بالمنطقة، وخلق واقع تحدى الآليات والوسائل التقليدية المستخدمة من قبل الإدارة الأهلية في حل النزاعات. (كمبال،2008م، ص3).

هذا بجانب مل للحرب التي شهدتها المنطقة منذ النصف الثاني من ثمانينيات القرن الماضي, كان من تأثير على الحياة الاجتماعية والاقتصادية وأدت إلى تدمير النسيج الإجتماعى وأنعكس ذلك سلبا على مجتمع الدراسة والتعايش الذي ظل سائداً بين قبائل المنطقة والقائم على الأحلاف والمواثيق والأعراف، التي ظلت الإدارات الأهلية ترعاها وتعمل على إنفاذها، وساهم ذلك في تجدد النزاعات وفشل المصالحات بين المجموعات القبلية وخلق

واقع اجتماعي جديد، فأصبح هذا الواقع النزاعي سائدا له أسبابه وعوامل تحدت آليات الإدارة الأهلية في التعامل معه , بجانب التحول و الوعي المجتمعي الذي أدي إلي خلق نزاعات ذات أبعاد سياسيه وثقافيه وإثنية، سيما عقب التوقيع على اتفاقية السلام (2005م)، صعب على الإدارة الأهلية مواجهتها والتعامل معها مما أدى لانهيار التصالحات القبلية وتجدد النزاعات بالمنطقة، مما جعل وجود منهجية علمية للتعامل مع الواقع المجتمعي أمر حتمي ولا بد من أن تخرج الإدارة الأهلية من التقليدية في التعامل مع النزاعات، بتبني أدوار تناسب كل مراحل النزاع وطبيعته من حيث الآليات والأدوات، لذا جاءت هذه الدراسة لتجيب عن دور الإدارة الأهلية و تقييم آلياتها في إدارة النزاع والعمل على تحويل النزاعات بالمنطقة و وتحديد الآليات المناسبة لتحويل النزاعات والتعامل معها حسب طبيعتها وأسبابها، ومعرفة البرامج المعينة لبناء السلام المجتمعي المستدام في المنطقة، والتي تسهم في خلق الاستقرار وتضمن عدم تجدد النزاعات وانهيار المصالحات.

1-3 : أهمية البحث :

تأتي أهمية هذه الدراسة من الدور الإنساني الذي تقوم به الإدارة الأهلية انطلاقا من مبادئها السامية، التي تهدف إلي إحداث سلسلة من التغييرات الكمية والنوعية للنهوض بالمجتمعات المحلية المتأثرة بالنزاعات عامة ، وتكمن أهمية هذه الدراسة المتخصصة في إبراز دور الإدارة الأهلية في إدارة النزاعات وجهدها في بناء السلام والتعايش السلمي من خلال إدارة أهلية ذات كفاءة عالية ومدركة لأسباب ومسببات النزاعات، وذات قدرة في تبنى البرامج التنموية، التي تهدف إلى تقوية المجتمع وحفز الجوانب القيمية التي تؤمن بالتعايش والسلام كأساس للتنمية.

وتكمن أهمية هذا البحث في النقاط التالية :

1-3-1 : أهمية دراسة دور الإدارة الأهلية كعلم وفن يجب الاهتمام به

1-3-2 :العمل على وضع رؤية منهجية للعمل الإداري الأهلي وإثراء المكتبة العلمية به.

1-3-3 : الاستفادة من تجربة الإدارة الأهلية في إدارة النزاعات وبناء السلام بالمنطقة.

1-4 : أهداف البحث :

تسعى الدراسة لتحقيق هدف رئيس وعدد من الأهداف الفرعية.

1-4-1 الهدف الرئيس: هو معرفة دور الإدارة الأهلية في إدارة النزاعات وبناء السلام بمنطقة الدراسة.

1-4-2 الأهداف الفرعية:

1-4-2-1: التعريف بمنطقة الدراسة (محلية لقاوة) وخصائصها الجغرافية.

1-4-2-2: إبراز حجم النزاعات ومعرفة أسبابها وآثارها بالمنطقة.

1-4-2-3: التعرف على الآليات التي تستخدمها الإدارة الأهلية إدارة النزاع بمنطقة الدراسة.

1-4-2-4: تقييم دور الإدارة الأهلية في إدارة النزاعات وبناء السلام بالمنطقة.

1-5 : فروض البحث :

1-5-1: هنالك ضعف في الآليات المستخدمة من قبل الإدارة الأهلية في إدارة وتحويل النزاع والتعامل مع طبيعة النزاعات بمنطقة الدراسة.

1-5-2: استمرار وتصاعد النزاعات المجتمعية ناتج عن ضعف البرامج الموجهة لبناء السلام من قبل الإدارة الأهلية بمنطقة الدراسة.

1-5-3: الصراع حول الموارد واستغلالها من الأسباب الرئيسية للنزاعات بمنطقة الدراسة.

1-5-4: للاستقطاب السياسي دور واضح في تأجيج النزاعات بمنطقة الدراسة.

1-6: الأسئلة البحثية:

يحتوي على سؤال محوري وعدد من الأسئلة الفرعية:

1-6-1 : السؤال المحوري :

ما هو دور الإدارة الأهلية في إدارة النزاعات وبناء السلام بمنطقة الدراسة؟

1-6-2 : الأسئلة الفرعية :

1-6-2-1: ما هو المقصود بالإدارة الأهلية ودورها المجتمعي بمنطقة الدراسة ؟

1-6-2-2 : ما هي الوسائل التي تستخدمها الإدارة الأهلية في التعامل مع النزاعات بمنطقة الدراسة ؟

1-6-2-3 : ما هي البرامج التي تستخدمها الإدارة الأهلية لبناء السلام والعمل على استدامته بمنطقة الدراسة؟

1-6-2-4 إلى أي مدى استطاعت الإدارة الأهلية أن تسهم من خلال جهودها في استقرار المجتمع بمنطقة الدراسة.

1-7 : منهج البحث:

اختار الباحث منهج العلوم المتداخلة (Interdisciplinary Approach) والذي يسمح بمعالجة موضوعات الدراسة في إطار شمولي. إذ يمكن هذا المنهج من استخدام أساليب عدة هي:

1-7-1 : الأسلوب الوصفي:

يساعد استخدام الأسلوب الوصفي في وصف بيئة المنطقة جغرافياً ووصف حالة مجتمع الدراسة من ناحية اقتصادية واجتماعية.

1-7-2 :أسلوب دراسة الحالة:

تم اختيار أسلوب دراسة الحالة والقائم على التحليل الإحصائي البسيط من خلال الوقوف ميدانياً على دور ونشاط الإدارة الأهلية وكيفية أدائها في مجتمع البحث.

3.7.1 : مصادر المعلومات:

تعتمد الدراسة على مصادر أولية، كالوثائق والمخطوطات والروايات والإفادات، وأخرى ثانوية تشتمل على الكتب والمراجع العلمية والمجلات العلمية المحكمة هذا إلى جانب الرسائل العلمية المنشورة وغير منشورة والصحف، فضلاً عن تقارير جهات الاختصاص في منطقة الدراسة وشبكة المعلومات الدولية (الانترنت).

4.7.1 : وسائل جمع المعلومات:

تعتمد الدراسة على المقابلة كوسيلة لجمع البيانات والملاحظة الميدانية ومجموعات النقاش بمنطقة الدراسة، (محلية لقاوة بولاية جنوب كردفان) والوقوف من خلالها على الدور الذي تقوم به الإدارة الأهلية وماهية نوعية البرامج التي تنفيذها وما أثر ذلك على مجتمع الدراسة. ولتنفيذ المقابلة وجمع المعلومات صممت استمارة محكمة كأداة لجمع المعلومات المطلوبة في الدراسة من المبحوثين الذين تم تحديدهم من قبل الباحث، تم توجيه أسئلة مباشره لهم حيث يمثلون رجال الإدارة الأهلية والمرأة والشباب(ملحق رقم1).

1-7-5 : مجتمع البحث :

يشمل مجتمع محلية لقاوة – ولاية جنوب كرد فان، والذي تمثله ثلاثة مجموعات إثنية (المسرية – النوبة – الداجو وإثنيات أقلية أخرى)، وهى مجموعات قبلية لها إرثها الثقافي وعاداتها وأعرافها التي لها إسهامها في التعايش السلمي محكومة بإدارات أهلية لها آلياتها في إدارة و حل النزاعات،

والعمل على خلق واقع تعايشي بين مجتمع الدراسة محكوم بأعراف وقيم شكل واقع التعايش التاريخي القبلي بين الإثنيات بالمنطقة وهذا هو مجتمع البحث والذي سوف تغطيه الدراسة، من خلال تحديد عينة بحثية قصديه Purposive Sample مكونة من (60) ستين مبحوثاً، أختارهم الباحث بحكم انتمائه لمجتمع البحث وإدراكه لخبراتهم وإلمامهم بموضوع الدراسة حيث وروعي في ذلك الفئة العمرية والإثنية والنوعية.(ملحق رقم 1).

1-8 : حدود البحث:

1-8-1 : الحدود الزمانية:

حدد الباحث الفترة من 2005م حتى 2010م، وهي فترة التي تلت اتفاقية السلام الشامل وأوجدت مساحة للإدارة الأهلية لمزاولة دورها في فض النزاعات وبناء السلام، سيما أن الحراك الذي حدث بالمنطقة عقب التوقيع على اتفاقية السلام ساهم في خلق واقع حتم على الإدارة الأهلية العمل على إيجاد آليات تستوعب التغيير الذي حدث في مجتمع البحث والذي أصبح مشكل يحتاج لدراسة معرفة سبب انهيار التصالحات وتجدد النزاعات بين القبائل المتعايشة بالمنطقة.

1-8-2 : الحدود المكانية :يقصد بها الحدود الجغرافية لمحلية لقاوة بولاية جنوب كردفان ومناطق وديار مجتمع البحث.

1-9 مصطلحات البحث:

1-9-1 الإدارة الأهلية: هي المؤسسة القبلية التاريخية التي تعمل على بسط الأمن وخلق الاستقرار وفق التقاليد والأعراف للمجتمعات المحلية.

1-9-2 النزاع: يقصد به علاقة بين طرفين أو أكثر (مجموعات أو أفراد تعتقد أن لديها أهداف متناقضة و غير متوافقة).

1-9-3 بناء السلام: هو عبارة عن منهج عملي لحل الأسباب البنيوية للعنف وتدخلات ببرامج تنموية تزيل الأسباب الجذرية للنزاع.

1-10 الدراسات السابقة:

وقف الباحث على عدد من الدراسات والرسائل والبحوث التي تناولت موضوعات ذات صلة بالبحث، ولكن جل ما كتب في هذا الجانب يوثق للجوانب التاريخية ويميل للاستعراض السردي لتاريخ الإدارة الأهلية و التركيز على منهج إدارة النزاعات التي درجت الإدارة الأهلية

على استخدامه في تعاملها مع النزاعات مع إغفالها لبقية المناهج التي تسهم في تحويل النزاع وبناء السلام، وهذا ما تسعى الدراسة لتوضيحه والوصول إليه، وحتى تصبح هذه الدراسة إضافة حقيقية ذات فائدة، فقد سعى الباحث للوقوف على ما كتبه الباحثون وانتهى عنده الدارسون السابقون في مجال موضوع الدراسة.

وبناءاً علي الرصد الذي قامت به الدراسة، فقد تلاحظ قلة الدراسات والبحوث، حول مواضيع **دور** الإدارة الأهلية في إدارة النزاعات وبناء السلام، علي مستوى الرسائل والأطروحات الجامعية، في السودان بصفة عامة، وبمنطقة الدراسة بصفة خاصة، أما الكتب وأوراق العمل والمؤتمرات والأوراق غير المنشورة والمنشورة في المجلات العلمية والدوريات المحكمة والمعروضة على المواقع والمدونات الإلكترونية، فهي أكثر من الرسائل والأطروحات، ولكن نجد أن التي تتعرض لمنطقة جبال النوبة قليلة، نسبياً، أيضاً. كما تلاحظ أن أكثر الدراسات والبحوث حول موضوع الدراسة، علي مستوى السودان، نجدها تتحدث عن منطقة دارفور، باعتبار أنها الأعنف والأكثر صيتاً في مجال الصراعات حول الموارد على المستوى الدولي والإقليمي والمحلي في هذه الآونة.

وفي الفقرات التالية، سيتم استعراض أهم النماذج المختارة التي تعكس مستخلص فحوى وأسماء نماذج من الدراسات والبحوث السابقة، والتي تتناول أهم المناهج المستخدمة والنتائج التي انتهت إليها، وموقع هذا البحث منها، وأوجه القصور فيها، وذلك، بالتركيز علي تلك التي أُجريت في منطقة الدراسة، أو مناطق أخرى تناولت ذات الموضوع.

أعد يواقيم رزق مرقص كتاب بعنوان تطور نظام الإدارة في السودان في عهد الحكم الثنائي الأول (1899م – 1924م)، 1984م، حيث أنتهج المؤلف المنهج التاريخي في إيراد الحقائق التاريخية وسرد الوقائع. وإعطاء للواقع الإداري في فترة الدراسة. حيث تناول الكتاب إيضاح دور الانجليز في حكم السودان ومنهج إدارتهم القائم علي تكريس قبضتهم من خلال الإدارة اللامركزية، بالاعتماد علي الحكم القبلي الذي يمكنها من فرض سيطرتها علي السودان. حيث ركزت الدراسة علي طريقة الحكم ودور الإدارة الأهلية في حكم البلاد وتاريخها والسلطات التي منحت لها لكي تؤطر لسياسة الانجليز.

وتعرضت الدراسة إلى دور سلطان القبيلة والأعراف كجزء من حكم السودان خلال فترة الحكم الثنائي الإنجليزي المصري. حيث توصلت الدراسة إلي النتائج التالية:

i. استغلال الانجليز لقادة القبائل وإشراكهم في الحكم لغرض هيمنة الحكم الانجليزي وانفراده بالسودان.

ii. إشراك الأهالي في السلطة من أجل السيطرة عليهم بإعطائهم دور يعظم الشعور الايجابي تجاه الإنجليز، لضمان إبعادهم من الميول للمصريين, في ذات الوقت إحساسهم بالمشاركة بإدارة حكم بلادهم.

ويرى الباحث أن الكتاب قدم سرداً تاريخياً للإدارة الأهلية ومشاركتها في الحكم وإدارة شؤون البلاد في عهد الحكم الثنائي، ووثق لمراحل الحكم المختلفة وسماتها في ذلك التاريخ، كما شكك الكاتب في سياسة الإنجليز من إشراك الأهالي عبر الحكم الأهلي الذي قصد منه إبعاد المصريين من إدارة شؤون البلاد.

أعد رمضان زايد كوكو دراسة بعنوان التمرد بجنوب كردفان وأثره على الأمن القومي، كلية القادة والأركان ماجستير العلوم العسكرية، (1991م)، غير منشورة. حيث هدفت الدراسة إلي معرفة الأهداف القومية للصراعات بمنطقة الدراسة رغم الانصهار والتمازج العرقي الذي يربط هذه القبائل في قومية واحدة ، وانتهجت الدراسة المنهج الوصفي والمنهج التاريخي في تناولها لموضوع البحث وركزت الدراسة على ولاية جنوب كردفان بيئةً وسكاناً وأهميتها التاريخية. وخلصت الدراسة إلى النتائج الآتية:

i. أن الحرب الدائرة في الولاية ساهمت في تدمير البيئة التنموية وأسهمت في تخلف النمو الاقتصادي والاجتماعي بالمنطقة.

ii. انعدام الأمن وبروز النزاعات التي خلقت عدم الاستقرار في المجتمع.

iii. أن الاستقطاب السياسي والإثني قد قضى على التحالفات والتعايش السلمي.

iv. بروز مشكلة النزوح ودخول المنظمات الطوعية الأجنبية المشبوهة يؤدي إلي تهديد الأمن بالمنطقة.

وتوصلت الدراسة إلي التوصيات التالية:

i. العمل على إعادة وتوطين نازحي الولاية وتأمين العودة الطوعية بتوفير الخدمات وأسباب التنمية.

ii. ضرورة عقد مؤتمر قومي سوداني على أن يضم هذا المؤتمر جميع الفعاليات تطرح في هذا المؤتمر جميع المسائل المختلف عليها للتوصل لحلها دون وضع شروط مسبقة من

خـلال (الهويـة السـودانية، نظـام الحكـم، التنميـة المتوازنـة، توزيـع الثـروة، علاقـة الـدين بالدولة).

iii. العمل على نزع السلاح غير المرخص من المواطنين.

iv. بجانب الإسراع في منح رجال الإدارة الأهلية كافة السلطات التنفيذية والقضائية للمساعدة فـي حفظ الأمـن وضـرورة العمـل علـى عقد مـؤتمر للسـلام لإحيـاء الأعـراف والأحـلاف القديمة بين القبائل المتعايشة بالمنطقة.

"يرى الباحث أن الدراسة تناولت الصراع وانعكاسه على الوضع الاقتصادي والأمني بالولاية، وأوضحت الدراسة بالوصف والتحليل والتحديد الرقمي للخسائر التي أحدثتها الحرب بالولاية وحجم النزوح بالمنطقة وقدمت معلومات دقيقة وتوصيات تعد ذات قيمة فاعلة تسهم في الحل، إذا ما نفذت لتحقيق الاستقرار الأمني والاقتصادي بالمنطقة.

وتتفق هذه الدراسة مع دراسة كوكو (1991م) في أن الصراع هو سبباً مباشراً في النزوح، وركزت في الآثار الاجتماعية للصراعات والدور الرسمي ولكنها لم تتناول الدور المجتمعي المتمثل في الإدارة الأهلية في إدارة النزاعات بالمنطقة، وهذا مما يميزهذا البحث بتركيزه على الإدارة الأهلية ودرها في إدارة الصراع في جميع مراحله وعرض كيفية التعامل معه".

وأعد أحمد شعيب جبريل دراسة بعنوان النزوح وأثره الاجتماعي والاقتصادي بولاية جنوب كردفان. جامعة إفريقيا، معهد الكوارث واللاجئين، رسالة ماجستير (1995م)، غير منشورة. هدفت الدراسة لتقييم حجم الضرر الذي لحق بولاية جنوب كردفان، وانتهج الباحث الأسلوب الوصفي للدراسة بجانب الأسلوب التاريخي، وتناولت الدراسة عدة موضوعات منها الخصائص الجغرافية والسكان بجنوب كردفان، وحجم الضرر على القطاعين الاقتصادي والاجتماعي، توصلت الدراسة إلي نتائج عدة منها:

i. أن طبيعة التمرد ودواعيه في جنوب كردفان مختلفة تماماً عن جنوب السودان، وذلك لأن أساس المشكلة نتج عن بعض الإجراءات الإدارية التي نتج عنها توزيع غير عادل للمشاريع الزراعية مما أفقد بعض المواطنين أراضيهم.

ii. إن آثار التمرد المباشرة هي النزوح وتعطل الزراعة والأعمال الأخرى.

وخلصت الدراسة إلي التوصية التالية:

i. ترقية الخدمات بالمنطقة لاسيما في جانب التعليم والصحة وحسم المشاكل بين المزارعين والرعاة والعمل على إيجاد حل للصراع الدائر في جنوب كردفان.

"يرى الباحث أن هذه الدراسة قد انتهجت الأسلوب الوصفي والتاريخي الذي يناسب طبيعة الدراسة لوصف الظواهر المتعلقة بموضوع الدراسة وجمع المعلومات، ولكن النتائج التي خرج بها لم تتعمق في البعد التاريخي للمشكلة.

وتتفق هذه الدراسة مع دراسة جبريل (1995م) في أن الصراع كان له أثر على البيئة التنموية بالمنطقة وساهم التمرد في إيجاد مواضيع وأسباب سياسية صعب من دور الإدارة الأهلية في التعامل معها وفق آلياتها المحلية المعروفة إلا أنها اهتمت بالدور الرسمي في التعامل مع النزاعات".

أعد محمد أحمد بابو نواي دراسة بعنوان أثر الصراع المسلح في جنوب كردفان على التنمية الاقتصادية والاجتماعية، جامعة إفريقيا العالمية، معهد دراسات الكوارث، رسالة ماجستير (2001م)، غير منشورة .هدفت الدراسة لتناول آثار الحرب على الوضع الاقتصادي بالتركيز على القطاع الزراعي والحيواني وخسائر الصناعات والطرق والحركة التجارية.وانتهجت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي لعرض الوقائع وسرد الأحداث وتحليلها وتناولت الدراسة ولاية جنوب كردفان جغرافيا، كما تناولت الصراع القائم وأسبابه وخلفيته تاريخية ودرجة تأثر المنطقة بالحرب.وتوصلت الدراسة إلي النتائج التالية:

i. كانت الولاية تعيش حالة من الاستقرار، لكن الظلم الاجتماعي وتهميش المنطقة وعدم نيل حظها من التعليم والتنمية بصورة متوازنة.
ii. لم تعمل سياسات الحكومة منذ الاستقلال على إزالة آثار الغبن وخلق برامج تنموية بالمنطقة.
iii. انتشار السلاح غير المقنن ساهم في زيادة الصراع.

وخلصت الدراسة إلي عدة توصيات منها:

i. الاهتمام بجانب التعليم والصحة.
ii. خلق بنية اقتصادية تسهم في ترقية وتنمية المنطقة.
iii. إزالة أسباب الصراع والعمل على حله.

تناولت الدراسة الآثار التي ترتبت على الوضع الاقتصادي بالمنطقة وبينت حجمه وأوضحت أسباب الصراع الدائر من خلال نتائج الدراسة. اتفقت الدراسة مع هذا البحث في تناول موضوع دور الإدارة الأهلية وإسهامها في مجابهة النزاعات، وكيفية التعامل معها في خلق الاستقرار بالمنطقة من خلال رتق النسيج الاجتماعي وتحفيز التحالفات التي تسهم في خلق واقع يقوي التعايش السلمي وهذا ما تميز به البحث في تركيزه على الجهد الاجتماعي في التعامل مع النزاعات بالمنطقة.

دراسة (كتاب) د. حامد البشير إبراهيم: محاولة لفهم العلاقات القبلية وديناميكات الحرب والسلام في جبال النوبة، 2002م، وهذا الكتاب جاء ليُبرز طبيعة العلاقات القبلية والمحركات الأساسية للحرب والسلام في جبال النوبة. وكما أشار الدارس، فقد شكلت رسالته للدكتوراه التي كانت حول موضوع يتعلق بالتنمية والسياسة في منطقة جبال النوبة، في أواخر الثمانينيات، منطلقاً للكتاب. ومن فحوى الكتاب يُلاحظ إنه اِعتمد على سمته الدراسية بمفهوم الذكاء العاطفي والمنهج الوصفي التحليلي والمنهج التاريخي الوثائقي لجمع وتحليل وتفسير البيانات والوصول للنتائج، وقد استخدمت أدوات المسح الاجتماعي والمقابلات العمدية والملاحظة لجمع المعلومات الحقلية.

وقد اِستعرض الكتاب الجذور التاريخية والديناميات الاجتماعية في جبال النوبة، والعلاقات بين النوبة والعرب، وطبيعة النزاعات بين النوبة والعرب، ودور منظمات المجتمع المدني المحلية في الرؤى والأدوار المنشودة، وتوصل الكاتب إلى النتائج التالية:

i. أنه بالرغم من النزاعات والحروب التي اندلعت في المنطقة لأسباب متعلقة بالتهميش السياسي والاجتماعي والصراعات حول الموارد، إلا أن هناك رؤية موحدة للنوبة والعرب معاً علي المستوى القاعدي لعلاقاتهم الاجتماعية والتاريخية خلال القرون الخمسة الأخيرة، وكان نتاج هذه الرؤية، أن توصل الكتاب إلى أن كلتا المجموعتين العرقيتين مؤهلتان للتمثيل على المستوى الكلى، للعلاقة بين العرب والأفارقة الأصليين على نطاق السودان ككل، وذلك، من حيث أنها تعكس أنموذجاً متفرداً للتعايش العرقي الكبير في السودان، وذلك بفضل التفعيل الكامل لمؤسسات وقيم صنع السلام الأهلية.
ii. صارت الأيديولوجية القبلية العرقية ذات الطابع الإقصائي التعصبي جزء من متلازمات الحرب الأهلية وساهم في تفشي ثقافة الحرب.

iii. حلت الهوية العرقية محل الهوية الإقليمية التي كانت سائدة في الماضي التي تمثل بوتقة للجماعات العرقية المتنوعة.

وتوصل المؤلف إلى التوصيات التالية:

i. إعادة وإحياء آليات ومؤسسات بناء السلام الأهلية بين النوبة العرب وعقد المؤتمرات العرقية والقبلية.

ii. تعزيز ثقافة السلام بدلاً من ثقافة الحرب.

iii. يجب تفعيل بناء السلام العرقي في جبال النوبة ومناطق التماس، والعمل على تطوير أنموذج بناء السلام ليمثل دوراً مهماً في قبول الآخر والتعايش السلمي بين الجماعات العرقية في السودان وغيره من الدول الإفريقية التي تلعب فيها العرقية دوراً رئيسياً في الحياة الاجتماعية والسياسية للجماعات والدول.

ومما سبق يمكننا استنتاج الآتي:

i. أنها ركزت علي إبراز الرؤى والأدوار المنشودة المتعلقة بالعلاقات القبلية وحراك الحرب والسلام في جبال النوبة من وجهة نظر منظمات المجتمع المدني والصفوة الحديثة، مستعيناً، في تحليله وتفسيره للوقائع ووصوله للنتائج على ما سماه بمفهوم الذكاء العاطفي الذي قال به أرسطو.

ii. أن هناك جوانب مكملة، مرتبطة بالمتغيرات المستمرة للعلاقات القبلية المهنية، على مستوى قواعد مستخدمي الموارد الطبيعية، لا بد من أن تُبْرز، أيضاً، بالقدر الذي تُمكن من القراءة الشاملة الواقعية للحالة، ومن ثم تكتمل الرؤية نحو طرح مسوغات علمية أقوى وأشمل لتفنيد رؤى كثير من المراقبين التي مفادها أن العلاقة بين النوبة والعرب في جبال النوبة غير قادرة على عكس نموذج مثالي لتكوين نسيج اجتماعي سياسي في السودان والمناطق المشابهة.

أورد الكاتب معلومات مفيدة خاصةً فيما يتعلق بالمنهج والأدوات البحثية التي استخدمها والمعلومات المتعلقة بالعلاقات القبلية في المنطقة وآلياتها والحراك المرتبط بها ورؤى الصفوة لها. وقد سعى البحث، في العديد من الجوانب النظرية، البدء من حيث انتهى عنده الكتاب، والمضي في اتجاه تكملة جوانب القصور في الدراسة، وذلك، بإيراد النتائج المستخلصة من المتغيرات، ذات الإيقاع السريع، التي طالت العلاقات القبلية والمهنية على

مستوى مستخدمي الموارد الطبيعية في العقود الأخيرة بالمنطقة وأثر ذلك على العلاقات المستمرة.

أعد علي إبراهيم علي: دراسة بعنوان طرق فض النزاع في منطقة جبال النوبة. جامعة جوبا، مركز دراسات السلام والتنمية، رسالة ماجستير غير منشورة، 2003م، هدفت الدراسة إلي التعريف بالمنطقة، (الخلفية التاريخية للتركيبة الاجتماعية، الاختلافات العرقية والثقافية والدينية للسكان). استخدم الباحث الأسلوب الوصفي التحليلي والمنهج الاستقرائي. كما تناولت خلفية عن تاريخ منطقة جبال النوبة، كما بينت حجم الصراع وآثاره على المنطقة والمجتمع وخلصت الدراسة إلى النتائج الآتية:

i. إن الصراع في منطقة جبال النوبة ليس صراعاً قبلياً أو دينياً، ولكنه ذو أبعاد أخرى ذات أبعاد متداخلة.
ii. إن هذه الدراسة قد أبرزت الصراع الدائر بمنطقة جبال النوبة وحجمه وأسبابه وقدمت وصفاً لأطراف النزاع وطبيعة الصراع ، الذي يحاول كل من طرفي النزاع السيطرة على استغلال أكبر للموارد، مما أدى إلي عدم استقرار المواطنين.

وتوصلت الدراسة إلى التوصيات التالية:

i. رفع قدرات الإدارة الأهلية لتمارس دورها الواضح في فض النزاعات بالمنطقة.
ii. تفعيل دور الإدارة الأهلية لمواجهة التحديات التي تحدث الصراعات حول الموارد بالمنطقة.
iii. ضرورة إعادة هيبة الدولة وبسط الأمن بالمنطقة.

وتعتبر الدراسة أنموذجاً لعديد من المشكلات والصراعات الدائرة والتي يمثل فيها استغلال الموارد سبباً رئيساً للصراعات وتتفق هذه الدراسة مع الدراسة موضوع البحث في الصراع وأثره على الاستقرار وأمن المواطن ودور الإدارة الأهلية وإسهامها الواضح في النزاعات والعمل على خلق الاستقرار، وتكمن نقاط الاختلاف في أنها لم تتناول دور أو مساحة لبرامج تحويل النزاع وبناء السلام من خلال جملة من البرامج التنموية التي تناولتها الدراسة والتي تميز بها هذا البحث.

أعد عباس صالح مرسي: كتاب بعنوان مسار الحكم المحلي في السودان (الماضي ورؤية المستقبل)، مركز محمد عمر بشير للدراسات السودانية، 2007م. تناول الكتاب والذي جاء في

سبعة فصول، حيث أهتم بملامح النظام الإداري وتطوره في السودان من خلال الحقب التاريخية، فتناول الباحث في الفصل السادس الإدارة الأهلية كنمط من أنماط الحكم لها تاريخها في حكم البلاد، وأكد الباحث أن قيام إدارة أهلية تمارس الحكم ولها مهام وسلطات إدارية اعتبرها الكاتب اختراعاً انجليزياً الهدف منه التمكين والانفراد بحكم البلاد وتحقيق مصالح الانجليز، ومن النتائج التي توصل إليه الكاتب:

i. أنه كان للإدارة الأهلية الإسهام في العمل الاجتماعي والسياسي, وأكدت التجربة إشراك الزعماء المحليين في حكم البلاد وإضافة خبرات معرفية وإدارية كان لها الأثر والواضح في خلق أطر بشرية أسهمت في استقلال البلاد.

ومن ثم خلص الكاتب إلى التوصيات الآتية:

i. أن نظام الإدارة الأهلية يجب أن يفعل بناءاً على ما تقوم به من دور كبير وفعال في مستوى الحكم المحلي.

"ويرى الباحث أن دراسة عباس تلتقي مع هذه الدراسة في العرض التاريخي لدور الإدارة الأهلية كحالة ومستوي من مستويات الحكم، فإسهام الإدارة الأهلية في خارطة الحكم المحلي لها تأثيرها الإيجابي ومعرفة إمكاناتها وقدراتها في خلق الاستقرار من خلال برامج السلام وفض النزاعات والتعايش السلمي".

أعد زكي البحيري: كتاب بعنوان السودان تحت الحكم الانجليزي المصري (1892-1936م)، مكتبة مدبولي، 2009م، وهذه الدراسة والتي استخدمت المنهج التاريخي السردي، الذي يعتمد علي إيراد الحقائق باعتماده علي الوثائق والتاريخ حيث تناول الفصل السادس التطور الإداري في السودان، وإتباع السلطات البريطانية لنظام الإدارة الأهلية ومكانة زعماء الطرق الدينية ورؤساء القبائل ودورهم في حكم البلاد وإسهامهم الإداري والمشاركة الفعلية لهم في حكم بلادهم ودورهم في تنفيذ سياسات الاستعمار البريطاني. خلصت الدراسة إلى النتائج التالية:

i. أن نظام الإدارة الأهلية كان تأكيد لفصل الصلات بين مصر والسودان ومحاولة لتقليص الوجود المصري لانفراد الانجليز بحكم السودان.
ii. اعتبرت أن دور الإدارة الأهلية هو المحافظة على حصة الانجليز في حكم البلاد.

iii. اقتصرت الدراسة عن الدور التقليدي للإدارة الأهلية في قيادة قبائلها والعمل علي جلب المصالح لهم.

وتوصلت هذه الدراسة إلى التوصيات التالية:

i. التركيز علي دور الإدارة الأهلية بما لديها من إسهام في خلق الاستقرار من خلال الآليات المحلية في حل النزاعات وبناء السلام باستخدام الأعراف والمشاركة في التنمية، وتحريك المجتمع بما لديها من خبرات وآليات توجه الطاقات الإيجابية للمجتمع لخلق الاستقرار والتنمية والتعايش السلمي.

"اتفق الكاتب بعرضه لتأريخ الإدارة الأهلية من حيث المنشأ وتطورها ودورها في المشاركة في الحكم من خلال السلطات الممنوحة للقادة والزعماء القبليين. غير أن الكاتب لم يتناول الكيفية والمنهج الذي تتبعه الإدارة الأهلية في إدارتها للنزاعات وتسيير أمر القبائل التي تقودها، فمعرفة الآليات والمنهج والطرق التي تعمل بها الإدارة الأهلية، هذا ما هدفت إليه هذه الدراسة بما يجعلها مختلفة عن الدراسة السابقة".

أعد نزار محمد ماشا بحثاً بعنوان: (دور العرف القبلي في فض النزاعات المحلية " تطبيقات علي منطقة جبال النوبة")، جامعة إفريقيا العالمية، رسالة ماجستير، غير منشورة (1999م)، هدفت الأطروحة إلى إبراز قيمة العرف ووسائله وآلياته في فض النزاعات، فضلاً عن تباين العادات والثقافات والأعراف القبلية وممارستها بين القبائل بمنطقة جبال النوبة، وتوضيح النزاعات وتطورها بالمنطقة، وكيفية فض النزاعات، إضافة إلى إبراز الأثر القانوني للعرف والآثار الاجتماعية المترتبة عن تطبيقه.

وقد أتبعت الدراسة المنهج الوصفي والمنهج التاريخي ومنهج دراسة الحالة، واِستخدمت أدوات المقابلة والملاحظة والأدب المكتوب لجمع المعلومات الأولية. وقد توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

i. أن منطقة جبال النوبة، منطقة ذات أعراف وتقاليد متباينة وثقافات تجمع بين الثقافة الإفريقية والعربية، حيث تُطبق هذه الأعراف وفق وسائل وآليات أهلية محترمة نافذة متعارف عليها تقليدياً وسط كل المجموعات القبلية في المنطقة، لفض النزاعات وحفظ السلام وإشاعة التعايش السلمي.

وخلصت الدراسة إلى التوصية الآتية:

i. منح الإدارة الأهلية سلطات أوسع تمكنها من أداء دورها المأمول في فض النزاعات بالمنطقة.

"نحت الدراسة نحو التوثيق التاريخي للعرف القبلي ودوره في فض النزاعات المحلية كما هو متعارف عليه تماماً وبتفاصيله الدقيقة، ولم تتطرق إلى المتغيرات التي طالت فعالية الأعراف كآلية لفض النزاعات، عبر الزمن، بسبب الحرب الأهلية والعوامل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي شهدتها المنطقة".

احتوت الدراسة على معلومات مفيدة حول العرف السائد في المنطقة، باعتبار أن الأعراف، وعلاقتها بمتغيرات البحث الأخرى، هي أحدي أهم المواضيع الهامة التي تطرق لها البحث. تتفق الدراسة مع هذا البحث في تناول الأعراف كآلية محلية لفض النزاعات، ومدى فعاليتها على مراحل النزاع المختلفة بهدف تحويله من أجل بناء السلام.

1- أعد محمد يوسف أحمد السنوسي: ورقة علمية بعنوان تطوير الدور التربوي للإدارة الأهلية في بناء المجتمع ونشر ثقافة السلام في دارفور، موقع منشورات جامعة إفريقيا العالمية، العدد 44، 2014م، هدفت الدراسة إلى التعرف على نظم الإدارة الأهلية وعلاقتها بالتربية في مجتمع دارفور من خلال الحقب التاريخية و التعرف على الدور التربوي الذي تلعبه الإدارة الأهلية في آلية فض النزاعات بين القبائل.و التعرف على الدور التربوي والإرشادي في تنمية أدوار الأطراف المحايدة في النزاعات في تقريب وجهات النظر في طريق بناء السلام. والتعرف على الدور التربوي والإرشادي للإدارة الأهلية في تنمية قدرات ومهارات التصالح واكتساب ثقافة السلام الاجتماعي.

استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي، كما توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

i. هناك مشكلات تواجه الإدارة الأهلية وتعوق دورها المنوط بها تجاه المجتمع ومن بينها طريقة اختيار رجل الإدارة الأهلية بجانب إعداده وتدريبه لفنون القيادة وتنظيم المجتمع.

ii. إهمال الإدارة الأهلية لدور المرأة الحكامة التي لها دور كبير في تسيير وتفعيل مجتمع دارفور بمختلق مستوياته.

iii. فقدان الإدارة الأهلية للثقة التي كانت تتمتع بها قديماً في مجتمع دارفور، ومن ثم صعب على الإدارة الأهلية رتق النسيج الاجتماعي كما كان سابقا.

وقد أوصت الدراسة بالآتي:

i. إعادة بناء الإدارة الأهلية بما توافق الصحوة العلمية والمعرفية.

ii. تدريب زعامات الإدارة الأهلية على نظم الإدارة الحديثة لمواكبة العصر.

iii. ضرورة اختيار رجل الإدارة الأهلية بناءاً على معيار الكفاءة العلمية والإدارة.

"تتفق هذه الدراسة مع موضوع البحث في أغلب الأهداف وتتناول الدور التربوي كدور تقوم به الإدارة الأهلية ضمن وظائف الإدارة الأهلية، التي تحاول هذه الدراسة إبرازها، وتختلف مع هذه الدراسة بتناولها للدور المتكامل للإدارة الأهلية في كل مراحل النزاع ومعرفة أثر ذلك في خلق الاستقرار، وهذا ما يتميز به هذا البحث بشمول التناول وإبراز الجوانب الفنية للإدارة الأهلية في التعامل مع النزاعات بمراحلها المختلفة".

أعد نصرالدين على كلباش: دراسة بعنوان دور الإدارات الأهلية في فض النزاعات القبلية، دراسة حالة ولاية الخرطوم معتمدية جبل أولياء، جامعة جوبا، مركز دراسات السلام والتنمية، رسالة ماجستير غير منشورة (2010م)، هدفت الدراسة إلي تقييم دور الإدارة الأهلية وذلك من خلال الأداء في مجال فض النزاعات ، معرفة تلك الجهود وانتهجت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وتناولت الجهود المبذولة لعمل الإدارة الأهلية ودورها باستعراض تاريخها وأدائها كما عرفت الدراسة بمجتمع البحث وتركيبته الاجتماعية والثقافية وعرفت بالأدوار التقليدية للإدارة الأهلية وإسهامها وأدائها الإيجابي الداعم للاستقرار وتنظيم حياة المجتمع وخلصت إلي النتائج التالية :

i. إن للإدارة الأهلية دور كبير وواضح في المجتمع ويزيد أثره الإيجابي من خلال التدريب والتطور.

"ويرى الباحث أن هذه الدراسة تتفق مع موضوع هذا البحث في تناولها لدور الإدارة الأهلية وإسهامها في إدارة الأزمات والكوارث وحل النزاعات وفق آلياتها وتختلف معها في بيئة الدراسة واختصارها في الحضر دون الريف الذي يتناوله موضوع هذا البحث باختلاف أسبابه ونزاعاته وآلياته عن دراسة كلباش كيفاً ونوعاً".

أعد بشارة أحمد سعيد 2013م (دراسة بعنوان المصالحات القبلية في دارفور النجاح والفشل حيث جاء من خلال هدفها التعرف علي دور الإدارة الأهلية في تسوية واحتواء النزاعات والحروب الأهلية من أهم واعقد القضايا المطروحة في الساحة السياسية. وذلك من خلال المنافسة والتطرق للحقيقة التاريخية للإدارة الأهلية قبل وبعد الاستقلال ودورها في تسوية

النزاعات والرؤية في كيفية إدارة النزاعات حيث استخدمت الدراسة المنهج التاريخي والمنهج الوصفي التحليلي في الظاهرة ورصد وتحليل البيانات بجانب المقابلات والملاحظة والإستبانة. حيث توصلت الدراسة إلي النتائج التالية:

i. أن المجتمعات المحلية في دارفور قد أوجدت لنفسها آليات محلية لتسوية النزاعات وحل مشكلاتها بالطرق السلمية.

ii. تأكيد على دور الحكومة كواحدة من آليات التسوية.

iii. تقوية وتطوير الإدارة الأهلية ومنحها سلطات.

تتفق الدراسة مع دراستي في دور الإدارة الأهلية وإسهامها الايجابي في المجتمع وان سوء استخدام الموارد كان سببا في خلق النزاعات القبلية بالمنطقة، وأبرزت الدراسة الإدارة الأهلية في إدارة النزاع والعمل علي حله وبناء السلام من خلال البرامج التنموية والتي تقلل حدوث الاختلافات في المستقبل.

اعد محمد المصطفي أحمد المكي علي دراسة بعنوان: الحركة السياسية في الفترة من 1909 – 1969م، جامعة كردفان، رسالة ماجستير، غير منشورة 2014م، استخدم الباحث المنهجي التاريخي في سرد الحقائق والتي تتفق مثل هذا النوع من الدراسات التوثيقية التي هدف الباحث من خلال ذلك في التوثيق للنظام الإداري للحكم في السودان منذ العهد التركي في تسلسل تاريخي ووصفي في إيراد الحقائق وتاريخ الإدارة في فترة الدراسة والتي تناولت السمات التاريخية للإدارة الأهلية وشرحها في ممارسة دورها الإداري، حيث خلصت الدراسة إلى النتائج التالية:

i. أن نظام الإدارة الأهلية كنمط من الحكم معروف منذ قديم الزمان.

ii. نجاح رجالات الإدارة الأهلية وزعماء القبائل من خلال المشاركة في الحكم المحلي.

وتوصلت الدراسة إلى التوصيات الآتية:

i. دعم نظام الإدارة الأهلية بفعالية ليؤدي دوره في المجتمعات القبلية.

ii. تأهيل رجل الإدارة الأهلية للقيام بدوره كاملاً في شتى المناحي.

تتفق دراسة محمد مصطفى المكي مع هذا البحث في الدور القيادي للإدارة الأهلية وقدرتها على المساهمة في تشكيل الحراك الاجتماعي والسياسي الذي أوردته الدراسة في مساهمة رجالات الإدارة في الاستغلال وتثبيت الحكم من خلال النضال ضد المحتل، وتختلف رسالة

المكي مع هذا البحث في التركيز على الخطوات الفنية والآليات التي تستخدمها الإدارة الأهلية لتحقيق ذلك وتقييمها من حيث الإسهام في تحقيق الاستقرار في ظل المتغيرات والعوامل الحالية التي خلقت واقع يحتاج لقياس فعالية تلك الآليات في تعاملها مع واقع النزاعات.

لعل الدراسات التي نوقشت أعلاه قد اتفقت جميعها في أن الصراع والنزاعات بمناطق الدراسة جلها كانت نتيجة للشعور بالظلم الاجتماعي الناتج عن عدم وجود عدالة في استخدام الموارد واستغلالها على النحو الذي يخلق الرضا للجميع فقد تم التشخيص بأن الصراع حول الموارد هو من الأسباب المحفزة للنزاعات القبلية وخلق واقع غير مستقر وله أثار سالب تنعكس على الإنسان وبيئته، مما يجعله في وضع يحتاج فيه إلى العون والمساعدة، وعليه فإن الباحث يركز في هذه الدراسة على كيفية المساعدة وذلك من خلال الدور الكبير الذي تقوم به الإدارة الأهلية بما لها من قدرات تسهم في تحويل النزاع وتبنى برامج سلام فعالة تلبي طموحات ورغبات مجتمعاتها في كل مراحل النزاع لضمان تقوية حلقات الربط الاجتماعي بجهود وقائية وتنموية تضمن إستدامة الاستقرار.

الفصل الأول
إدارة النزاع وبناء السلام

المبحث الأول: مفهوم النزاع.
المبحث الثاني: مفهوم بناء السلام

المبحث الأول

مفهوم النزاع

1-1 مفهوم النزاع:

1-1-1 النزاع لغوياً:

الجمع : نزاعات مصدر نَزَعَ – حَصَلَ بَيْنَهُمَا نِزَاعٌ :خِصَامٌ ، خُصُومَةٌ أَمْرٌ لاَ نِزَاعَ فِيهِ : لاَ خِلاَفَ ، لاَ جِدَالَ فِيهِ نِزَاعٌ مُسَلَّحٌ. (معجم المعاني).

1-1-2 النزاع اصطلاحاً:

هناك تعريف شامل و عام للنزاع، ينطلق من كونه حالة تفاعل قائم على اللاتعايش بين فاعلين أو أكثر، في حالة من التناقض و عن عدم التطابق في المصالح والأهداف، قد تكون مصادر النزاع مادية (الموارد الطبيعية أو الرقعة الجغرافية)، أو معنوية قيمية (الإيديولوجيا أو الهوية مثلا).

في سعيها لتحقيق أمنها يدخل الأفراد و الجماعات و الدول في حالات متعددة من النزاعات للحفاظ على استقرارها و القضاء على أي خطر أو تهديد خارجي، أي أنها تعمل على التحرر من التهديد (الأمن حسب باري بوزان)، وهنا يكون النزاع متعلق بفكرة الأمن ومقتضياته.(آدم: 2009م، ص41).

كما عرف النزاع بأنه: (وضع اجتماعي ينشأ حين يسعى طرفان أو أكثر لتحقيق أهداف متعاكسة أو غير متلائمة. ويمكن ملاحظة النزاع في العلاقات الدولية حيث يتجلى على شكل الحرب – كنتيجة يتم التهديد بها وكواقع فعلي، على حد سواء – وكسلوك في المساومة يكاد يصل إلى مرحلة العنف).

ويعرف النزاع على أنه حالة طبيعية واقعية، بحيث نكتفي بملاحظة سلوك الأطراف دون محاولة حله أي إدارة النزاع، وعليه فالنزاع "وضع تنافسي يكون فيه الأطراف واعين بتضارب و عدم انسجام المواقف والرؤى".

كما يعبر كينيث بولدينغ عن هذا الوضع بقوله:" حالة أو وضعية تنافسية يكون فيها طرفان أو أكثر مدركان لعدم تطابق محتمل لوضعيتهم المستقبلية، و التي لا يمكن لأحد الأطراف أن يحتل فيها مكان الآخر، بما لا يتطابق مع رغباته".(يحيى:2008م، ص16).

1-1-3 التعريف الذاتي للنزاع:

i. هو إدراك مشوه و خاطئ لوضع موضوعي، فالنزاعات حالة مرضية عرضية و ليست طبيعة متأصلة، وبالتالي يمكن العمل على حلها و القضاء على أسبابها.

ii. النزاع هو عبارة عن حالة استثنائية للموضع المتنازع عليه، يزول بزوال الإدراك الخاطئ عنه. أي التركيز على الجوانب الإيجابية بدلا من السلبية (المكاسب المطلقة بدلا من النسبية).

iii. يقول (جون بورتون John BURTON):"أن نزاعا يبدو انه يدور حول اختلافات موضوعية للمصالح، و يمكن تحويله إلى نزاع له نتائج إيجابية على أساس وظيفي، من أجل استغلال الموارد المتنازع عليها".(أحمد:2008م، ص50).

تعريف جون غالتونغ John Galthung (مثلث النزاع):

ينظر إلى النزاع على أنه مثلث متساوي الأضلاع، و أطلق على الزوايا الثلاثة لأضلاعه: زاوية التناقض، زاوية حالة الإدراك، زاوية السلوك.

i. زاوية التناقض (Contradiction)؛ الوضع الذي يبلور عدم التوافق في الأهداف و المصالح بين الأطراف.

ii. زاوية الإدراك (Perception)؛ تشير إلى عملية تصور المفاهيم الخاطئة و غير الخاطئة عن أنفسهم (الرؤية)، والتصور الذي يحمله كل منهما عن الآخر.

iii. السلوك (Behaviors)؛ يشير إلى تبلور التناقض والرؤية إلى سلوك على أرض الواقع عادة ما يجسد في شكل تهديد أو قهر واستخدام العنف المسلح (الحرب).

يؤكد غالتونغ على ضرورة توفر المكونات الثلاث للمثلث في نفس الوقت في حالة النزاع الكامل، وفي حال توفر فقط المكون الأول والثاني دون ظهور سلوكيات يعتبر النزاع كامناً أو هيكلي قد يتخذ الصراع السياسي إحدى صورتين هما: .(ماشا:2009م، ص8).

أولا: النزاع العنيف :Violent Conflict ؛ ويقصد به الحرب أو الصراع المسلح الذي تلجأ فيه الدول إلى العنف والقتال دفاعا عن مصالحها الحيوية.

ثانيا: النزاع غير العنيف Peace full- Non Violent Conflict : ويشمل كافة أشكال الصراع الأخرى بخلاف الحرب، أو ما يعرف عادة بوسائل التنافس السلمي كالدبلوماسية

بصورها المختلفة، وإجراءات القسر الدولية الأخرى بإستثناء الإستخدام الفعلي للعنف أو القوة العسكرية.

يقول مليكي وارتسوك (1999), بأن النزاع هو نوع من الإحتكاك ينشأ عندما يحاول الضعفاء المهمشون البحث عن إزالة الظلم وعدم المساواة عن كاهلهم بسبب التوزيع غير العادل للموارد. لذا نجد أن النزاع موجود وموروث في المجتمعات وينفجر ويتعاظم في حالة عدم وجود المساواة والعدالة وغيرها. والتنافس حول وظائف الإنتاج يعتبر نوع من أنواع النزاع القديم أو التقليدي.(أحمد:2008م، ص 52).

"ويرى الباحث بأن النزاع شيء حتمي في ظل السعي لتلبية الحاجات والمطالب، بما أن المطالب غير المحددة قلّما تلبي وخاصة في ظل ندرة الموارد والتغيرات السياسية والاجتماعية التي تحدث تقاطعات تتبني عليها مواقف متناقضة تؤدي إلى النزاع".

1-2 النزاع و الصراع Struggle :

يعتبر مفهوم النزاع من أبرز المفاهيم المشابهة للصراع، حيث تبدو للوهلة الأولى إشكالية ترجمة مفهوم Conflit أوConflict باللغتين الفرنسية والانجليزية ،إلى اللغة العربية، إذ تعد أول تحد أمام الباحث فيما يخص التمييز بين مصطلحي الصراع والنزاع.

لقد قدم ابن منظور تمييزا بين الصراع والنزاع، في معجمه "لسان العرب"، إذ يرى بأن التنازع هو التخاصم ونزاع القوم هو خصامهم، أما الصراع والمصارعة فيدلان على المجابهة الحادة حيث على واحد أن يصرع الآخر.(بولمكاحل: بدون تاريخ، ص2).

كما تأخذ العديد من الموسوعات الأجنبية بهذا التمييز إذ تعتبر أن الصراع ينطوي على "جدال عنيف" أو "كفاح ضد الغير" في حين يشير النزاع إلى "الاختلاف" أو "التعارض" أو"التنافس في الأفكار"، وهذا يعني أن النزاع هو مرحلة سابقة للصراع وقد لا يتحول إلى صراع.(بولمكاحل: بدون تاريخ، ص2).

وهناك من يعرف" الصراع بأنه التعارض في المصالح، في حين أن النزاع هو التعارض في الحقوق القانونية"، كما أن أساليب التعامل مع كل موقف تختلف، فقد يجري إحتواء الصراع بمعنى الإحاطة به والسيطرة عليه وحصره ومنع إنتشاره، أما النزاع فقد تتم تسويته بمعنى التوصل إلى حلول قانونية وسياسية.(آدم:2008م، ص 37).

يتضح من ذلك بأن النزاع أقل حدة وشمولا من الصراع حيث نجد أن النزاع هو الخلاف بين إتجاهات دولتين أو أكثر حول مسائل أو قضايا محددة، ويمكن أن ينشأ بين الأفراد والجماعات داخل الدولة الواحدة، أما الصراع فهو تناقض الإرادات الوطنية والقومية، أو هو تناقص الإرادات الكبرى المتعلقة بأهداف الدول وإمكانياتها واستراتيجياتها البعيدة.(أحمد: 2008م، ص52).

يذهب في هذا الاتجاه العديد من الباحثين والمختصين لإيضاح هذا التمييز والأخذ به، حيث يرى كمال حماد: (أن مفهوم النزاع عموما يتناول خلاف حاد وتاريخي حول منافع محددة مثل حدود، مياه، أو ثروات طبيعية بين دولتين يكون موضوعها أحد المصالح الحيوية، وغالبا ما يكون النزاع بين الدول حول الحدود، ويتشعب النزاع أو يتقلص نظراً للتدخل الخارجي فيه). أما مفهوم الصراع فيتناول الوجود الآخر سواء كان شعبا أو دولة، ويمكن أن يكون موضوع الصراع حدوداً أو ثروات طبيعية، ولكن يتناول بعداً إيديولوجياً أو دينياً أو عقائدياً.(يحيى:2008م، ص 37).

كما يذهب فريق آخر إلى اعتبار أن الصراع هو "حالة من الاختلاف في المواقف والاتجاهات، إذ يمكن اعتباره أعمق من النزاع، ولذلك عادة ما يكون الحديث عن إدارة الصراع وليس حله، خلافاً للنزاع الذي يمكن حله بإستخدام مختلف وسائل حل النزاعات. (عبدالكافي: بدون تاريخ، ص15).

إن مفهوم الصراع أشمل من مفهوم النزاع، حيث ينطبق مفهوم الصراع من هذا المنطلق على ما أسماه **ادوارد** آزار Edward Azar النزاعات الاجتماعية المرجأة Protected Conflicts، التي تكون مشحونة بالرموز والتي تساهم دائما وبشكل متواصل بتذكير المتنازعين بمشاعر الإحن والهم، كما يتميز بكونه طويل الأمد يغطي مختلف المجالات والميادين ومؤجل الحل لغياب العوامل الضرورية لذلك.

إن الصراع ينطوي على نضال مرتبط بالقيم والأهداف غير المتوافقة، وبنظريات القوة وصنع القرار في المجتمع الدولي، ويقرر غالبا إلى إلحاق الضرر المادي أو المعنوي بالآخرين. في حين يشير النزاع إلى درجة أقل حدة وأقل شمولا في الاختلافات. (عبدالكافي: بدون تاريخ، ص15).

كما يرى يوسف: (أن النزاع يحدث عادة نتيجة تعارض أو تصادم بين اتجاهات مختلفة وعدم توافق في المصالح بين طرفين أو أكثر، مما يدفع بالأطراف المعنية مباشرة إلى عدم القبول بالوضع القائم ومحاولة تغييره).

يشير هذا التعريف إلى أن النزاع يتضمن خلافا بين دولتين أو أكثر حول مسألة محددة مع وعي الطرفين بهذا التناقض أو الخلاف، لكن إمكانية التقارب ممكنة، إذا ما أرادت الأطراف الاتفاق حول المسألة المتنازع عنها وبالتالي إنهاء النزاع.

يبدو إذن، أن مفهوم الصراع أوسع من مفهوم النزاع، مثل الصراع الحضاري والإيديولوجي، إذ غالبا ما يمتد الصراع لعقود أو لقرون طويلة في حين أن النزاع يشتمل على مسائل محدودة وواضحة منذ البداية، كما يبدو قابلا للتسوية لأنه يحفظ مصالح معينة للأطراف، بينما قابلية التسوية في الصراع أصعب من النزاع، ولهذا عادة ما نبحث عن السلام عندما نكون في صراع وعن التسوية عندما نكون في حالة نزاع.(مقلد: 1982م، ص213).

يرى الباحث أن مفهوم الصراع أوسع وأعمق من مفهوم النزاع، وذلك باختلاف الأسباب حيث أن مسببات الصراع تكون لها علاقة بالقيم والفكر ويظهر فيه البعد الاجتماعي، أما النزاعات فهي تحدث نتيجة للبحث عن المصالح ويمكن تسوق لتلبيتها، أما الصراع فيكون لإثبات الذات والدور في الهيكل البنيوي للمكون الاجتماعي.

1-3 النزاع و الحرب:

يرتبط بذكر مصطلح النزاع الكثير من المفاهيم التي تستخدم في كثير من الأحيان كمصطلحات مترادفة، غير أن التدقيق في طبيعتها يفرض بعض أوجه الاختلاف بينها و بين مفهوم النزاع، و يعتبر مصطلح الحرب من بين هذه المفاهيم التي تستخدم خطأ للتعبير عن حالات النزاع المختلفة.

1-3-1 تحديد أوجه الاختلاف بين الحرب و النزاع:

i. يعتبر مفهوم النزاع أشمل و أكثر تعقيدا من مفهوم الحرب، لأن هذا الأخير يستخدم للتعبير عن حالات التصادم التي تتضمن إستخدام العنف المادي كالسلاح، في حين أن النزاع يشمل حالات التناقض و الاختلاف حتى دون وجود العنف المادي.

ii. على هذا الأساس تعرف الحرب بأنها: الصراع المسلح بين دولتين أو أكثر في إطار القوانين و الأعراف الدولية، و يكون الهدف من هذا الصراع هو الدفاع عن المصالح

الوطنية للدول الأطراف في النزاع (هذا التعريف يستثني النزاعات المسلحة التي لا يكون أطرافها من أشخاص القانون الدولي العام كالحروب الأهلية و الثورات الداخلية .

iii. كما يعرفها "**برتراندراسل**" بأنها: " نزاع بين مجموعتين أو أكثر، تحاول كل منهما قتل أو تشويه أو تعطيل أكبر عدد ممكن من المجموعة الأخرى للوصول إلى هدف تعمل له."

iv. يقدم كل من " دايفييد سينغر، وكارل دويتش، وإلفن سمول" تعريفاً دقيقاً للحرب، اعتمدوا في وضعه على معايير كمية تتضمن وجود ثلاثة شروط هي:

v. وجود 1000 قتيل كحد أدنى في السنة من العسكريين خلال المعارك، (العسكريين كل من يحمل السلاح و ليس المنظمين رسميا لجيش نظامي).

vi. تحضير مسبق للنزاع عبر وسائل التعبئة و التجنيد و التدريب لنشر القوات المسلحة، و اعتماد الخطط للقتال و السلم.

vii. وجود تغطية شرعية: من خلال وجود دولة أو وحدة سياسية معينة تعتبر أن ما تقوم به ليس بمثابة جريمة بل واجب لخدمة أهداف جوهرية و شرعية عن الدولة.

viii. الحرب هي ذروة أو أعلى مرحلة و مستوى من مستويات النزاع. و تعبر حالة الحرب عن فشل الأطراف في إدارة النزاع عند بلوغهم مرحلة النزاع المسلح العنيف.(آدم:2009م، ص31).

1-4 النزاع و التوتر Tension:

i. يعرفه جراد(1992م) باعتباره أول مرحلة للنزاع بأنه "حالة شيء يهدد بالقطيعة." وهو يشير بذلك إلى حالة من القلق وعدم الثقة المتبادلة بين دولتين أو أكثر وقد يكون التوتر سابقاً وسبباً في النزاعات والأزمات الدولية أو نتيجة لهذه النزاعات، حيث من الممكن أن تتصاعد حدة هذا التوتر لتصل إلى حد تتحول معه الأزمة إلى نزاع، قد يكون مسلحا (حرب)، إذا لم يتم احتوائه بالطرق السلمية.

ii. حسب "مارسال ميرل" يعرف التوتر بأنه: "مواقف نزاعية لا تؤدي مرحليا على الأقل إلى اللجوء إلى القوة".

iii. ويختلف التوتر عن النزاع، إذ يشير التوتر إلى حالة عداء وتخوف وشكوك وتصور بتباين المصالح أو ربما الرغبة في السيطرة أو تحقيق الانتقام. و التوتر حالة سابقة على النزاع وكثيراً ما رافقه انفجار النزاع، كما أن أسباب التوتر هي في الغالب مرتبطة بأسباب

الصراع، كما أن التوترات إذا تحولت إلى شكل خطير قد تكون بدورها عاملاً مساعداً أو رئيساً لحدوث النزاع.(أحمد:2009م، ص 37).

iv. يعتبر التوتر بداية لحالة نزاعية، و لا يتعارض وجوده مع وجود حالات التعاون (العلاقات الجزائرية المغربية حالياً). بينما النزاع هو حالة صراعية لا تتضمن علاقات تعاون.

v. ولكن التوتر كمرحلة سابقة للصراع، لا يؤدي وحده إلى الصراع وإنما ذلك يعود إلى ميل الأطراف لاستخدام أو إظهار سلوك الصراع، بمعنى أن الشك والريبة وعدم الثقة بين الأطراف ليست كافية لتوليد الصراع بين الأطراف، وإنما المهم الموقف المتعارض لأطراف النزاع.

vi. ويذهب هولستي Holisti في هذا الإطار إلى أن العداوة Antagonism والريبة والشك لم تكن شروطا كافية لحدوث صراع أو أزمة. أي أن التوتر قد لا يتحول إلى صراع إذا تمكن الأطراف من الحد من شدة التعارض في المواقف.

vii. الأطراف التي تعرف توتر في علاقاتها لم تدرك بشكل كامل وجود تعارض أو اختلاف صريح بين مصالحها (حالات النزاعات الكامنة).(الصمادي:2009م، ص15).

1-5 النزاع و الأزمة:

(هي التي تحدث عندما يواجه الفرد تغير في موقف حياته يحتوي على مشكلة لا يمكن حلها باستراتيجيات التعاملات الاعتيادية اليومية، بحيث يؤدي إلى تمزق التوازن العاطفي للفرد إذا لم ينجح في حلها خلال فترة قصيرة) (الصيرفي: 2008م، ص 14).

كما تعرف الأزمة بأنها "تحول فجائي عن السلوك المعتاد، تعني تداعي سلسلة من التفاعلات يترتب عليها نشوء موقف مفاجئ ينطوي على تهديد مباشر للقيم والمصالح الجوهرية للدولة، مما يستلزم معه ضرورة اتخاذ قرارات سريعة في وقت ضيق وفي ظروف عدم التأكد وذلك حتى لا تتفجر الأزمة في شكل صدام عسكري أو مواجهة."(الصيرفي: 2008م، ص 14).

كما يعرفها جون سبانيير John Spanier الأزمة بأنها: "موقف تطالب فيه دولة ما بتغيير الوضع القائم، وهو الوضع الذي تقاومه دول أخرى، مما يخلق درجة عالية من الإدراك باحتمال اندلاع الحرب".

من التعاريف المقدمة للأزمة الدولية أيضا أنها "موقف مؤثر جداً في العلاقات بين طرفين متخاصمين لا يصل إلى مرتبة الحرب، بالرغم من قوة المشاعر العدائية والحرب الكلامية بين الأطراف."(الصيرفي: 2008م، ص 14).

1-5-1 خصائص الأزمة:

i. **عنصر المفاجأة:** كون الأزمة لا تكون متوقعة بالنسبة لصانع القرار.

ii. **عنصر التهديد:** أي أن درجة التهديد التي تواجه وحدة صنع القرار كبيرة.

iii. **عنصر الزمن:** من حيث محدودية وقت الاستجابة للأزمة، إذ أن صانع القرار لا يملك متسعا من الوقت للتعامل مع الأزمة بحكم أنها مفاجئة.

الأزمة هي تعبير عن وضع نزاعي مؤقت يحمل طابع التهديد والمفاجأة، بالإضافة إلى كثرة الأحداث التي قد توصل الأزمة إلى الحرب إذا لم تتم إدارتها بشكل جيد. كما تعبر على أنها نقطة تحول هامة في مسار الصراع تعبر عن رغبة طرف من الأطراف في إنهاء حالة الخلاف لصالحه، وذلك بإتباعه سلوكا مفاجئا وغير متوقع، يفهمه الآخر على أنه تهديد مباشر لوجوده، وقد يعمق من حجم التضارب الموجود مما يخلق درجة عالية من الإدراك باحتمال اندلاع الحرب ولها السمات التالية:

i. تحدث الأزمات دون سابق إنذار عكس النزاعات التي تعرف تخطيط.

ii. تتميز بقصر مدتها بينما النزاع يستغرق فترات طويلة.

iii. لها نفس المسار في أوضاع نزاعية مختلفة.(الصمادي:2009م، ص32).

1-6 أسباب النزاعات:

i. يرى رؤية رانسوك وبكلس: الموارد الطبيعية موجودة في حيز مكاني يؤثر عليه الإنسان بالاستخدام غير المرشد، مما يؤثر على المدى الطويل في النظام الايكولوجي (الفيضانات، التعرية، التلوث، أو فقدان النباتات والحيوانات).(أحمد: 2008م، ص 53).

ii. الموارد الطبيعية توجد وتنمو وتتشارك في حيز اجتماعي ذو علاقات معقدة وغير متساوية من خلال مداً واسعاً لعدة فاعلين في المجتمع.

iii. الموارد الطبيعية تعرضت للندرة والشح نسبة للتغيرات البيئية السريعة، الزيادة في الطلب والتدخلات من قبل المستخدمين.

iv. التنافس في استغلال الموارد الطبيعية كالأرض، لأغراض متعددة (الرعي، الزراعة، ومزارع الألبان، ووصيد الأسماك)، وأصبحت رهينة لصراعات أيدلوجية، اجتماعية وسياسية.

1-6-1 نظريات تفسير أسباب النزاع:

هنالك ستة نظريات لتفسير أسباب النزاع كل واحدة منها لها أهداف محددة، وتتبع طرق مختلفة لتحليل النزاع، أهمية هذه النظريات هي التي تساعدنا وتمكننا من تحديد الطرق المناسبة للتعامل مع النزاعات المختلفة.

1-6-1-1 نظرية علاقات المجتمع (Community relations theory):

تفسر هذه النظرية النزاع علي أنه نتاج للاستقطاب وعدم الثقة والعداء أو القطيعة المستمرة في العلاقات بين الأطراف المتنازعة أو المجموعات المختلفة داخل المجتمع الواحد. والأهداف من العمل بهذه النظرية هي:

i. تحسين التواصل والمفاهيم بين المجموعات المتنازعة
ii. ترقية وتوسيع رقعة التسامح والقبول بالتعددية في المجتمع.(التهامي: 2008م، ص4).

1-6-1-2 نظرية التفاوض ذي المبادئ (Principles negotiation theory)

تفسر هذه النظرية أسباب النزاع علي إنها تضارب أو عدم توافق في موقف ومصالح أطراف النزاع والأهداف من العمل بهذه النظرية هي:

i. مساعدة أطراف النزاع للتفريق بين الشخوص والموضوعات أي بين ما هو شخصياً وما هو موضوعياً حتى تتمكن من التفاوض علي أساس مصالحهم الموضوعية بدلاً عن المواقف المحددة مسبقاً والمبنية علي الشخوص.
ii. تسهيل الوصول للاتفاقيات التي تضمن مكاسب متبادلة لجميع الأطراف. (التهامي:2008م، ص5)

1-6-1-3 نظرية الاحتياجات الإنسانية: (Human needs theory):

تفسر هذه النظرية النزاع علي أنه ينشب نتيجة لوجود احتياجات ورغبات إنسانية أساسية غير مشبعة والتي تشمل الاحتياجات والرغبات المادية، النفسية، الاجتماعية، الأمنية، الهوية، المشاركة والاستقلال الذاتي. والأهداف من العمل بهذه النظرية هي:

i. مساعدة الأطراف في تحديد احتياجاتهم غير المشبعة وخلق خيارات لتلبيتها.

ii. التوصل لاتفاقيات تفي بالحاجات الإنسانية للجميع.

1-6-1-4 نظرية الهوية (Identity theory):

تفترض هذه النظرية أن النزاع ينشب نتيجة لإحساس بعض المجموعات بأن هوياتها أصبحت مهددة. هذا الشعور عادة ما ينتج عن وجود مشاكل متراكمة وموروثة من الماضي لم تجد حلاً عبر الأزمنة. والغرض من العمل بهذه النظرية هو:

i. العمل علي تسهيل الحوار بين مجموعات النزاع لتحديد المخاوف التي يشعرون بها حتى تتمكن من بناء ود وتصالح فيما بينها.

ii. الوصول معاً لاتفاقيات مشتركة من شأنها الاعتراف بمتطلبات الهوية الأساسية للجميع.

1-6-1-5 نظرية القطيعة بين الثقافات(Intercultural Miscommunication Theory)

تفترض هذه النظرية أن النزاع يتسبب نتيجة لسوء الأسلوب في الاتصال بين الثقافات المختلفة. فالأشكال هنا هوت ليس في وجود إتصال ثقافي أو عدمه، بل يكمن في أسلوب التواصل بطريقة، والغرض من العمل من خلال هذه النظرية هو:

i. توسيع فهم كل من الأطراف المتنازعة لثقافة الآخر.

ii. إضعاف وتصحيح الفهم السالب والتنميط الذي يحمله كل من الأطراف المتنازعة تجاه الآخر.

iii. تعزيز أسلوب التواصل الفعال بين الثقافات.

1-6-1-6 نظرية تحويل النزاعات (Conflict Transformation Theory):

تفترض هذه النظرية أن النزاع هو نتاج لوجود مشاكل حقيقية نتيجة للظلم الاجتماعي وعدم العدالة والمساواة المتجذرة في الأطر الاجتماعية والثقافية والاقتصادية. والغرض من العمل من خلال هذه النظرية هو:

i. تغيير الهياكل والأنظمة والأطر المسئولة عن خلق عدم المساواة أو التمييز الاجتماعي.

ii. بناء علاقات مستدامة وتفاهم بين أطراف النزاع.(التهامي: 2008م، ص6).

iii. بناء الأنظمة والهياكل والأطر التي تعزز قيم التمكين، العدالة، التسامح، السلم، العفو، التصالح، الاعتراف بالآخر، والتحول والتغيير الاجتماعي والسياسي.(دليل تدريبي عن حساسية النزاع:2010م).

"يرى الباحث أن النزاع هو عدم تمكن الشخص من المقدرة في الوصول إلى رغباته وإشباعها، والتي تتخذ أشكالاً مختلفة من نفسية أو اجتماعية أو اقتصادية أو ثقافية، مما يولد عنده مواقف نزاعية متعددة الأشكال دينياً أو سياسياً أو ثقافياً"

1-7 حالات النزاع:

يأخذ النزاع ثلاث حالات رئيسية وهي تحديداً:

i. النزاع الكامل (الخفي أو الدفين).

ii. النزاع السطحي والنزاع الصريح (المفتوح).

هنالك أيضا حالتين إضافيتين وهي حالة اللانزاع وحالة الضبابية أو اللاوضوح (أي لا هي حالة نزاع ولا هي حالة سلم).

جدول (1) يصف حالات النزاع

الحالة	وصف الحالة	الإجراء المطلوب
الضبابية (لا نزاع- لا سلم)	ضبابية في أهداف وسلوك أطراف النزاع.	رصد/ مراقبة لصيقة وتحليل الوضع.
لا نزاع (السلم)	أهداف وسلوك الأطراف متوائمة.	أهداف وسلوك الأطراف تستحق أن تدمج وتعامل بطريقة خلافة لجعلها أكثر حيوية ونشاطاً.
النزاع الكامن (الدفين)	النزاع تحت السطح، (الأهداف غير متوائمة ولكن السلوك متوائم ولكنها ليست من الجدية بمكان لفتح النزاع).	يحتاج النزاع أن يؤخذ إلي المكشوف قبل معالجته.
النزاع السطحي	النزاع ليست له جذور أو هي واهية أن وجدت وربما تكون فقط سوء تفاهم عدم توائم في أهداف الأطراف المتنازعة بينما سلوكها يكو متوائماً.	سوء الفهم أو عدم التواؤم في الأهداف يجب التعامل معه من خلال تحسين التواصل بين المجموعات المتنازعة.

النزاع المفتوح (الصريح)	النزاع من هذا النوع متجذر ومرئي للعيان وله مسبباته ولآثاره غالبا ما يمتاز بالعنف.	أي يمكن القيام به لمعالجة النزاع يجب أن يخاطب أسبابه الجذرية وتداعيات (آثاره معاً).

المصدر: الدليل التدريبي:2011م.

1-7-1 توضيح الحالات:

1-7-1-1حالة اللانزاع: وهي الحالة تكون فيها أهداف وسلوك المجموعات المتنازعة متوائمة. (يحيى: 2009م، ص25).

1-7-1-2 حالة الضبابية: وفي هذه الحالة يكون من الصعوبة بمكان لأحد ما إذا كان هنالك نزاع أم لا أو حتى يصنف وضع معين علي انه حالة سلم أو نزع.

1-7-1-3 النزاع الكامن: وفي هذه الحالة يكون النزاع دفينا تحت السطح إذ أن تضارب مصالح الأطراف ليس صارخاً، بما فيه الكفاية لدفعهم لأخذ فعل ضد بعضهم البعض. في هذه المرحلة بذور النزاع تكون موجودة، إما أن تكون علي غير دارية بها أو لا تعير خطورتها انتباها. ونتيجة لذلك يظل النزاع خفياً ولكن ربما يخلق عدم إستقرار بطريقة ما أو أخري الطرف الأضعف من الجهة الأخرى، ربما يكون علي علم بالظلم الواقع عليه من هذا الوضع وإذا قام بأي فعل لمناهضته فإن النزاع ينشب ويصبح غير دفينا بل يتطور إلي مرحلة أخري. وهذا غالبا ما تسببه العوامل المحفزة للنزاع.

1-7-1-4 النزاع الخفي (الدفين): يمثل ظاهرة شائعة في المجتمعات الإنسانية ولكنه لا يمثل خطرا لطالما ظل متخفيا أنه نتيجة لعدم المساواة (اقتصادية، قوة سياسية، عدم الإتاحة – الوصول التهميش) عندما لا يقوم من بيدهم القوة بأي فعل تجاهها. حتى عدم مساواة النوع علي مستوي الأسرة (مثلا بين الرجل والنساء: الأزواج والزوجات، البنات والأولاد) السائدة في التقاليد فهو بمثابة مثال جيد للنزاع الخفي الذي يقود إلي أن يقع الطرف الضعيف ضحية للطرف الأقوى. أما التوتر الإثني بين المجموعات القبلية فهو مثال آخر للنزاعات الخفية علي مستوي المجتمعات التوتر والشد بين المركز والأطراف هو مثال للنزاع الخفي علي المستوي القومي.

1-7-1-5 النزاع السطحي: عندما يكون النزاع علناً، ولكن من غير جذور وربما من غير عنف، يسمي نزاعاً سطحياً والنزاع من هذا القبيل عادة ما تكون له جذور وأهمية أو لا تكون مسببات بل مجرد سوء تفاهم حول الأهداف لأطراف النزاع. هذا النوع من النزعات يمكن معالجته عن طريق تحسين الاتصال بين الأطراف المتنازعة؛ قد يحتمل هذا النزاع مواجهات عنيفة، ولكن ليس لها أسباب جذرية متراكمة عبر التاريخ – بل أسباب عرضية.(سهل:2008م، ص 23).

1-7-1-6 النزاع المفتوح (الصريح أو العنيف): النزاع العنيف يكون متجذراً وجلياً ويتطلب القيام بإجراءات تخاطب كلاً من الأسباب والآثار (التداعيات). وهذه المرحلة هي سنام النزاع تحتمل الأذى الجسدي والموت.(ماشا: 2007م، ص4).

شكل (1) أنواع النزاع

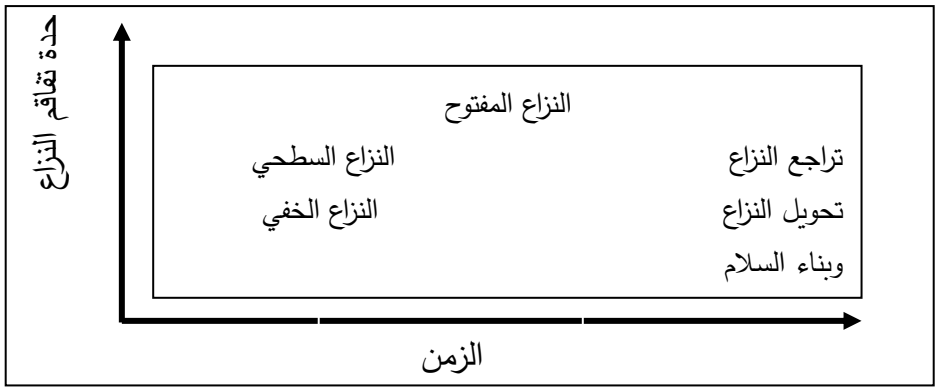

المصدر: سهل (دليل تدريبي): 2009م

تحدث النزاعات عندما يكون هنالك تضارب في السلوك والأهداف، ويساهم ذلك في تحديد نوع النزاع من حيث السبب والأثر ودرجة التضارب.

شكل (2) النزاع من حيث السبب ودرجة التضارب

السلوك		الأهداف	
		متوافقة	متضارب
السلوك	متوازن	لا يوجد نزاع	نزاع كامن
	متضارب	نزاع سطحي	نزاع ظاهر

المصدر: سهل (دليل تدريبي: 2009م)

1-8 أنماط النزاع:

النزاع يمكن أن يكون:

"اجتماعي, سياسي, اقتصادي, ثقافي قيمي ، وبيئي، نزاع بينات، نزاع إهتمامات و هياكل المنظور الإجتماعي للنزاع: صراع بين طرفين أو أكثر، تعارض أهداف ومصالح، تدخل بسبب الاحتياجات الأساسية والاجتماعية (الهوية، الإنتماء) ومادية منها قلة الموارد".

1-8-1 المنظور السياسي للنزاع:

تنافس متصاعد علي مستوي نظام بين المجموعات ، يهدف إلي كسب قوة، نفوذ، سُلطة، موارد، مصالح، إحتياجات أساسية، تعتقد أحد المجموعات عدم وجود توافق متبادل في البعد العلائقي بين المجموعات.(آدم: 2008م، ص37).

1-8-2 التنافس التصاعدي و الاهتمامات:

عندما يدرك أطراف النزاع أن مصالحهم غير متوافقة ويتم التعبير عنها بميول عدائية. أي أن ملاحقة المصالح تكون مصحوبة باستخدام العنف.

المصالح: الحصول علي أو توزيع الموارد(منطقة ، مادية ، نفسية، إجرائية، طاقة ، ماء).

i. أنواع النزاعات في السلطة والنفوذ: توزيع السلطة و المشاركة في صنع القرار السياسي.

ii. الهوية و القيم: الانتماء الثقافي، الاجتماعي والسياسي.

iii. الحالة : المتعلقة بنظام الحكم ، الدين الأيدلوجية.

iv. العلاقات: العواطف القوية، التواصل الضعيف المنعدم، السلوك السالب المتكرر، ضعف العلاقات البينية الأفقية و الرأسية.

1-8-3 مستويات النزاع:

ليست كل النزاعات متشابهة في مغزاها، فبينما بعض النزاعات تكون ذات نتائج إيجابية هنالك نزاعات سالبة ومدمرة. يرى عالم النفس (فرويد) أن الحضارة الإنسانية والتطور هما نتاج للصراعات والنزاعات التي حدثت نتيجة الاحتياجات البيولوجية، وفي الجانب الآخر يؤمن كارل ماركس أنه لا حدوث لأي تطور من غير صراع (There is no Progress without Conflict). لكن روبرت. نورث: يعتقد أن النزاعات تقود إلي دمج المجموعات البشرية و بنفس الأهمية، فإن النزاعات قد تخلق مشاكل وتعقيدات سالبة للإفراد والمجموعات ومرة أخرى، فإن فرويد يقول (لا تقوم عصبة بدون نزاع) (No Neurosis Exist without a Conflict).

وبما أن النزاع يفترض مواجهة بين طرفين أو أكثر ولأسباب تنافسية أو مصالح متعارضة، فالنزاع، ربما يكون ظاهراً يمكن إدراكه من خلال الأفعال أو السلوك، وربما يظل ساكنا لمدة طويلة، عندما تكون أسباب التنافس مسكوت عنها أو أن نظم التنافس مبنية علي نظم وترتيبات مؤسسية كالحكومات أو الشركات أو الترتيبات المؤسسية.(دليل الأمم المتحدة:2012م، ص11).

1-8-4 يحدث النزاع علي مستويات مختلفة:

i. نزاع بين الأفراد – علي مستوي الأسرة:
ii. الاختلاف، عدم الاتفاق، إستخدام العنف بين أفراد الأسرة أو أفراد أسرة أخرى.
iii. نزاع مجتمعي: (النزاع على مستوى المجتمعات (العشيرة القبلية, الإثنية, الدينية).
iv. الاختلاف, عدم الاتفاق, استخدام العنف, بين مجموعة أفراد، عشيرة ، قبيلة، العنف بين يحدث دائما بين الحكومات والمجموعات المسلحة).
v. مجتمع ومجتمع . نزاع بين الدولة ومجموعات مجتمعيه.(وهو النزاع السياسي الذي يحدث دائما بين الحكومات والمجموعات المسلحة).
vi. نزاع الدول.
vii. بين الدولة والدولة, أو بين الدولة ومجموعات دول أخرى. (سهل: 2009م، ص12).

1-8-5 تحليل النزاع:

تحليل النزاع هو عملية منتظمة تشمل عدة خطوات لتطوير فهم متكامل ذو أبعاد متعددة عن:

i. تحليل النزاع (الجذور، الأسباب المقربة – المحفزة والأسباب المتداخلة).
ii. تحليل إمكانية التوصل للسلام (العوامل البنيوية، الديناميكيات والاستراتيجيات).
iii. تحليل ذوي الشأن أو المعنيين بالنزاع وهم الأطراف وحلفائهم والوسطاء (أهدافهم، احتياجاتهم، مواردهم، تحالفاتهم، والإستراتيجيات التي يتبعونها).

هذه العملية تمكننا من فهم التاريخ والواقع والعوامل التي تدعم النزاع، وكذلك تحديد الأطراف المساهمة في النزاع وفهم منظورهم والطرق التي يتعامل بها كل كرف مع الآخر؛ أيضا نستطيع أن نأخذ عبراً من التجارب السابقة من حيث النجاح والفشل للعمل في مناطق النزاع لمعالجة آثاره والعمل علي موضوعات النزاع لعلاج النجاح والفشل للعمل في مناطق

النزاع لمعالجة آثاره والعمل علي موضوعات النزاع لعلاج جذوره ومسبباته. إذا الإطار الذي سوف نستخدمه في تحليل النزاع يتكون من عناصر رئيسية ثلاثة:-

i. تحليل النزاع: أسباب وعوامل النزاع.

ii. تحليل إمكانية التوصل للسلام (مكونات السلام).

iii. تحليل أطراف النزاع وذوي الشأن (الجهات ذات الصلة).

لماذا تحليل النزاع والأهداف والمقاصد.

يتم إجراء تحليل النزاع بغرض الآتي:

i. فهم النزاع (الخلفية التاريخية) مع الأحداث الجارية ذات الصلة به.

ii. تحديد كل المجموعات أو الأفراد المتورطة في النزاع أو من لهم صلة به.

iii. تحديد عوامل نشوب النزاع واتجاهاته.

iv. الاستفادة من التجارب الماضية (الناجحة منها والفاشلة).

لمعرفة كيفية إجراء تحليل النزاع، الجزء أدناه يسلط الضوء علي الخطوات، إطار التحليل، وأدوات التحليل.

تحليل النزاع بصورة عامة أي تحليل لأي موضوع يتطلب عناصر ثلاثة تتمثل في الآتي:

i. تعيين إطار تحليلي.

ii. تطوير أدوات تحليلية لاستخدام هذا الإطار.

iii. ومنهج يحدد كيفية استخدام الأدوات لإجراء التحليل.

وبينما يشكل الإطار قائمة مرجعية لمختلف الموضوعات والأبعاد (مثلا: السياسية: الاقتصادية، الاجتماعية أو الأمنية)، التي تمثل مصادرا بنيوية – هيكلية للنزاع فإن أدوات النزاع تتعلق بجمع المعلومات عن طريق استخدامات منهج محدد حسبما استخدام منهج محدد يتطلبه التحليل وطبيعة المشكلة- (أنظر الشكل التقريبي أدناه لتوضيح هذه العناصر الثلاث.

الشكل (3) الإطار التحليلي

تحليل الـ..	(1)	النزاع	(2)	مكونات/ إمكانية السلام	(3)	الأطراف وذووا الشأن
		أ) الأسباب الجذرية ب) العوامل المقربة/ المحفزة ج) العوامل المتداخلة		أ)العوامل البنيوية ب) الديناميكيات ج)الإستراتيجيات		أ) الأهداف، الأجندة، الاحتياجات ب) الموارد والتحالفات ج) الأفعال والأنشطة
		عند إجراء التحليل ضع/ي في الاعتبار الأبعاد ذات الصلة بالنزاع (سياسة اقتصادية، اجتماعية، ثقافية، أمنية، إقليمية، عالمية...الخ).		عند إجراء التحليل ضع/ي في الاعتبار الأبعاد ذات الصلة بالنزاع (سياسة اقتصادية، اجتماعية، ثقافية، أمنية، إقليمية، عالمية...الخ)		أطرح أسئلة عن الأجندة مثلا: من هم، طبيعتهم، درجة تدلهم، مستوي عملهم، أهدافهم، أجندتهم، ومصالحهم، احتياجاتهم، حجم مواردهم، تحالفاتهم والأنشطة والأفعال التي يقومون بها)
تحليل المخاطر والسيناريوهات		أفضل سيناريو (في المدى القصر والمتوسط)		السيناريو الوسط (في المدى القصير والمتوسط)		أسوأ سيناريو (في المدى القصير والمتوسط)

المصدر: (سهل:2009م).

1-8-6 شرح توصيفي للإطار التحليل للنزاع:

الحكمة من وراء الإطار التحليلي هو أنه يمثل قائمة مرجعية لتنظيم تحليل عميق للنزاع. إذا يحدد لنا إطار الموضوعات والأبعاد التي نحتاجها لإجراء التحليل والتي يمكن الرجوع إليها من حين إلي آخر للتأكد من إننا نسير في الاتجاه الصحيح الذي حددا موضوعاته مسبقا من خلال الإطار. والتحليل طبقا لهذا الإطار يمر عبر مستويين إذ أن

المستوي الأول يشمل عناصر التحليل الثلاثة التي أشرنا لها في بداية هذا الجزء من المرشد وهي:

i. تحليل النزاع من حيث الأسباب الجذرية، العوامل المقربة، والعوامل المتداخلة.

ii. مكونات أو إمكانية السلام.

iii. تحليل أطراف النزاع المعنيين (ذوي الشأن) ويشمل قائمة الذين لهم صلة بالنزاع.

وهذا البعد الأول يعتبر عظمة التحليل وحجر أساسه. أما المستوي الثاني من تحليل فيختص بتقييم المخاطر وتخطيط السيناريوهات من حيث أفضل وأسوأ سيناريو والسيناريو الوسط. أهمية هذا الجزء من التحليل هو طبيعة العمل في حالة النزاعات التي تتطلب الحيطة والتخطيط المسبق لاحتمالات الفشل والأخطار المتوقعة.(سهل: 2009م، 17).

1-9 تحليل النزاع: الأسباب والديناميكيات

1-9-1 الأسباب الجذرية (Root Causes):

هي عبارة عن العوامل الرئيسية التي تخلق فرصاً لحدوث النزاع. فالعوامل الجذرية لها عدة مميزات هي:

i. تعتبر ضرورية ولكنها ليست أسباباً كافية لحدوث النزاع العنيف.

ii. ساكنة بطبيعتها وتتغير ببطء عبر الزمن.

iii. في الغالب الأعم هي عوامل تاريخية مترسخة في الأوضاع الاقتصادية، الموروث الثقافي- الاجتماعي، التاريخ الاستعماري).

النقطة المهمة هنا أن الأسباب الجذرية وحدها لا تقود إلي النزاع، إلا عندما تختلط مع عوامل أخري تسمي العوامل المقربة أو المحفزة.

1-9-2 العوامل المقربة المحفزة (Proximate Causes)

عندما تتحد مع الأسباب الجذرية، العوامل المقربة هي التي تقود للنزاع أي تعجل بحدوثه وتقربه، وبقراءة الخط الزمني للنزاع فإن العوامل المقربة هي أقرب أو أشبه إلي نشوب النزاع المكثف وتتغير بسرعة الزمن وأحياناً تسمي هذه الأسباب بالعوامل القادحة (Triggering Factors) فدورها يكون دور الزناد في إشعال النار، أي هي التي تشعل فتيل الحرب عندما تتحد مع الأسباب الجذرية الموجودة أصلاً. مثال عليها: (نظام الحكم، الاستقطاب العرقي الإنثي، الظلم، الإقصاء، التفرقة) ومثلها مثل الأسباب الجذرية، فإن

الأسباب المقربة يجب تحليلها من الناحية السياسية الاقتصادية ، الاجتماعية ، الثقافية، الأمنية، الإقليمية، العالمية.

1-9-3 العوامل المتداخلة: (Intervening Factors)

وهي الأحداث قصيرة الأجل التي يمكن أن تخمد النزاع الموجود أصلا أو تشعل فتيله. فهي إذاً ذات طبيعة إيجابية أو سلبية ومثال عليها تجارة الأسلحة الحدودية (سلبية) مبادرات المجتمع المدني (إيجابية)، التفاوض (إيجابي)، تحليل مكونات (إمكانية السلام).

1-9-4 العوامل البنيوية:

وهي الهياكل والآليات التي تصب في اتجاه حلول سلمية للنزاعات بين المجموعات المشتركة مثلا آليات تقاسم السلطة المؤسسة والثروة ثقافة التسامح.

1-9-5 الديناميكيات:

وهذه هي المتحركة أو النشطة التي من شأنها تقوية وتعزيز قدرات الفرقاء لتجاوز خلافاتهم، تجدر الإشارة إلي أن كلا العوامل البنيوية والديناميكية أيضاً يجب تحليلها طبقا للأبعاد السياسية، الاقتصادية الاجتماعية ، الثقافية الأمنية، الإقليمية، والعالمية.

شكل(4): تحليل النزاع

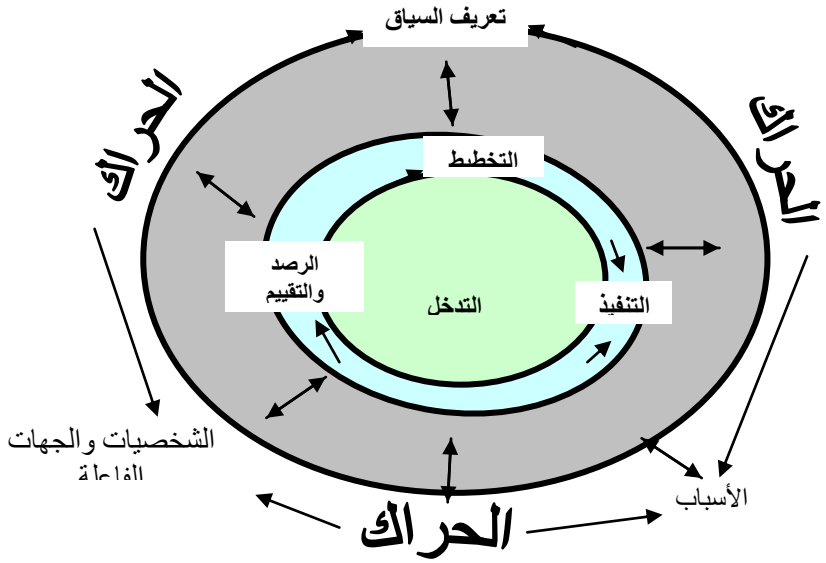

المصدر: الدليل التدريبي، مركز دراسات السلام والتنمية، جامعة الدلنج، 2009م

1-9-5-1خطوات تحليل النزاع:

i. الدائرة الخارجية تمثل تحليل الصراع وتشمل تعريف السياق ونظم التعريف ، الشخصيات والجهات الفاعلة ، الأسباب ، التفاعل الحراكي لهم .

ii. الدائرة الداخلية توضح دورة المشروع (مقترحات التدخل وتنظم من التخطيط – التطبيق – والرصد – والتقييم للمكونات .

iii. الأسهم توضح التفاعل ما بين السياق والمشروع.

1-9-5-2 التطبيق:

i. فهم السياق الذي تعمل فيه.

ii. فهم التفاعل ما بين التدخل والسياق.

iii. إستخدام الفهم والمعرفة أعلاه لتجنب الآثار السلبية وزيادة الآثار الإيجابية.

كيفية التطبيق :

i. العمل على تحليل النزاع وتجديد ذلك بانتظام.

ii. ربط تحليل الصراع مع دورة برمجة التدخل.

iii. تخطيط وتطبيق ورصد وتقييم التدخل في إستعراض حساسية حالة النزاع ويشمل ذلك إعادة التقييم إذا كان ضرورياً.

1-10 إستراتيجيات السلام:

وترجع إلي الخطط والمناهج ، الآليات، والأدوات التي تعمل علي فك النزاعات وتحويلها- أي تحويل قواها السالبة إلي إيجابية.(سهل: بدون تاريخ، ص16).

تحليل أطراف النزاع وذوي الشأن:

وهي المجموعات الرئيسية المنخرطة في النزاع، والتي لها صلة ويتم تحليلها من حيث المرامي والأجندة والاحتياجات، فالفرقاء أطراف النزاع وذوي الشأن (علي المستوي المحلي، القومي، والوطني) والذين هم منخرطون في النزاع بصورة مباشرة أو غير مباشرة لهم:

i. أهدافهم وهي ما تريد الأطراف تحقيقه من انخراطها في النزاع.

ii. أجندتهم وهي رسالة وموقف هذه الأطراف من النزاع.

iii. احتياجاتهم وهي المتطلبات الموضوعية التي تشكل أجندة وأهداف أطراف النزاع؛ وتحليل هذه العوامل يعطي تصوراً وفهماً أوضح لوضع الحلول في مرحلة التفاوض لإنهاء النزاع.

1-11 الموارد والتحالفات:

الموارد ترجع إلي إستراتيجيات الفرقاء والكيفية التي يستخدمونها في تخصيص هذه الموارد (سياسي اقتصادي، اجتماعي، ثقافي)، حتى تمكنهم من نيل أهدافهم وتحقيقها.

فالتحالفات من الجهة الأخرى ترمز إلي الدعم (سياسي، اقتصادي، اجتماعي، ثقافي، عسكري) الذي يستقطبه الفرقاء من جهة أخري (محلية، قومية، عالمية).(سهل: 2009م، ص17).

الأفعال: وهي أساليب وتصرفات الفرقاء التي يقومون بها في خلال فترة النزاع.

1-12تحليل المخاطر والسيناريوهات:

هذا المستوي من التحليل يلخص النتائج التي تم التوصل إليها في مستوي التحليل الأول، أي هو نتاج تحليل النزاع، مكونات السلام ذوي الشأن، هنالك ثلاثة سيناريوهات: (الأفضل، الأوسط، والأسوأ) والتي يمكن أن تكون صغيرة ومتوسطة المدى.

1-12-1 أدوات تحليل النزاع:

لإجراء تحليل النزاع باستخدام الإطار سالف الذكر، هنالك أدوات تم تطويرها في مختلف أنحاء العالم في مناطق النزاعات هي : تحليل مراحل النزاع، مثلث ABC (المواقف، السلوك، الوضع) بصلة النزاع شجرة النزاع تحليل القوي الدعامات الهرم، خريطة النزاع والخط الزمني.

1-12-2 تحليل مراحل النزاع: (Stage of Conflict Analysis):

النزاع يتغير عبر الزمن ويمر عبر مراحل مختلفة من حيث الحدة، التوتر والعنف، عبر هذه المراحل. يمكن أن يكون النزاع خفياً أو سطحياً أو مفتوحاً (عنيفاً)، هنالك عاملين يجب مراعاتها عند تحليل النزاع وهما تحديداً أهداف وسلوك أطراف النزاع من حيث تواؤمها أو عدمه أي ما إذا كانت متوافقة أو متضاربة، وهنالك خمسة مراحل رئيسية لتطور النزاع.

1-12-2-1مرحلة ما قبل النزاع:

وهذه المرحلة هي التي ينعدم فيها توافق أهداف الأطراف المتنازعة والذي يمكن أن يقود إلي نزاع مفتوح (صريح) في هذه المرحلة يمكن أن يكون النزاع متخفياً (فنياً) وربما يكون هنالك توتر في العلاقات بين الأطراف مع وجود رغبة في تجنب الاحتكاك مع بعضنا وبعبارة أخري علي الرغم من تضارب الأهداف يكون السلوك متوافقا في هذه المرحلة.(سهل:2009م، ص18).

1-12-2-2مرحلة المواجهة:

وفي هذه المرحلة يصبح النزاع أكثر وضوحاً وقد يدخل أحد الأطراف ومناصروه في أشكال مختلفة من سلوك المواجهات العنيفة، ومرحلياً ينشب النزاع الطفيف بين الأطراف إذ أن كل طرف يبدأ في تحريك موارده ويشرع في إنشاء تحالفات لرفع سقف المواجهات وحدة

العنف، ويبدأ الاستقطاب بين أطراف النزاع كنتيجة لذلك في هذه المرحلة يوصف النزاع علي أنه مفتوح وعنيف– أي تضارب في الأهداف مع وجود سلوك عنيف.

1-12-2-3 مرحلة الأزمة:

هذه المرحلة سنام النزاع عندما يصبح فيها النزاع أو التوتر حاداً جداً، فإذا كان النزاع كافي النطاق، فإن هذه هي مرحلة الحرب التي تدفق فيها الأرواح من كل الأطراف المتنازعة أو يحدث فيها الأذى والجروح، وتوصف علي إنها مرحلة العدائيات وفي هذه المرحلة غالبا ما يكون الاتصال بين الأطراف قد انقطع وعبارات الاتهام العلنية من كل طرف للآخر قد بدأت.

1-12-2-4 مرحلة محصلة الحرب:

لا بد لكل نزاع– حرب من نهاية بصورة أو بأخرى والذي حتماً يتحقق في مرحلة محصلة النزاع التي هي وهذه المرحلة النتيجة الحتمية اللازمة وفيها عدة احتمالات:

i. ربما يتغلب أحد الأطراف علي الآخر.
ii. ربما يطالب أحد الأطراف بوقف الحرب (وقف إطلاق النار أو وقف العدائيات).
iii. أحد الأطراف ربما يستسلم ويقبل بمطالب الطرف الآخر.
iv. ربما تتفق أطراف النزاع علي الجلوس والتفاوض في وجود وسيط أو عدمه.
v. أو أن طرف ثالث ذو وزن أو نفوذ ربما يجبر الأطراف علي وقف الاحتراب، وفي أي حال من الأحوال، هذه المرحلة هي مرحلة التي فيها لا بد للنزاع والتوترات والمواجهة أن تتراجع بطريقة ما مع وجود احتمال التوصل إلي نهاية للنزاع.

1-13 خريطة النزاع:(Conflict Map)

وهي وسيلة إيضاحية لرصد أطراف النزاع من حيث العلاقات بينهم، مصالحهم مبرراتهم للنزاع أهدافهم وإستراتيجياتهم التي يستخدمونها والموقف التي يتخذونها. ولرسم خريطة النزاع، نحتاج إلي تحديد الأطراف والموضوعات والعلاقات، بينهم وعلاقة كل منهم بالمشكلة فبينما يدل حجم الطرف المرسوم في الخريطة علي علاقات تحالف أو قطعية). فالخريطة النزاع تتضمن أيضا رسماً لموضوعات النزاع، توزيع قوة الحلفاء الأساسيين، الاحتياجات التي ينادي بها كل طرف، مخاوف كل طرف والمداخل للقيام بعملٍ ما لحل المشكلة. وعندما تقوم مجموعات ذات وجهات نظر مختلفة برسم الخريطة، فإن هذا التمرين يتيح فرصة للتعلم عن تجارب كل منهم.(سهل: 2009م، ص 20).

1-14 مناهج التعامل مع النزاع:

1-14-1 إدارة النزاع: (Conflict Management): وهو إستراتيجية قصيرة الأمد لمنع انتشار نزاع عنيف موجود أصلاً من الاتساع عبر التغيير الإيجابي في سلوك الأطراف المتنازعة.

1-14-2 تجنب النزاع (Conflict Prevention): وهو إستراتيجية قصيرة الأجل لتقليل التوتر وحجب النزاع الخفي من الظهور إلي السطح.

1-14-3 تقليل النزاع (Conflict Reduction): وهي خطة لتقليل حدوث – حدة واستمرار النزاع العنيف وتقليل آثاره الهدامة

1-14-4 فض النزاع (Conflict Resolution): خطة قصيرة الأجل لإنهاء العنف وذلك بمخاطبة الأسباب الواضحة والآثار.

1-14-5 تسوية النزاع (Conflict Settlement): إنهاء النزاعات الضعيفة عن طرق التوصل لاتفاقيات.

1-14-6 تحويل النزاعات (Conflict Transformation): وهي إستراتيجية طويلة المدى تخاطب المظاهر الاجتماعية والسياسية العريضة للنزاع وذلك بهدف تحويل القوي والطاقات السالبة إلي إيجابية لإحداث تغيير وتحول في سلوكيات وعلاقات الأطراف المتنازعة. فهي خطة ليست فقط لإنهاء النزاع بل جعله يستمر لإحداث التغيير بطريقة سلمية وبناءة لخلق سلام دائم في المجتمع.(سهل:2009م، ص21).

شكل (5) المجال الإستراتيجي لعمل مناهج النزاع مقرونة بحالات النزاع

مجال الإستراتيجية أو منهج العمل		حالات النزاع والتزايد في مستوي حدته: (مستوي العنف يتزايد في هذا الاتجاه) ←		
المجال المتزايد ↓		النزاع الدفين (الخلفي/ الكامن)	النزاع السطحي	النزاع الصريح/ المفتوح (العنيف)
	تجنب النزاع	●●●●●●		
	فض النزاع			●●●●●●
	إدارة النزاع	●●●●●●	●●●●●●	
	تسوية النزاع		●●●●●●	●●●●●●
	تحويل النزاع	●●●●●●	●●●●●●	●●●●●●

المصدر: (سهل:2009م).

1-15آليات فض النزاع:

1-15-1 مصالحة: طرف ثالث محايد يحاول الاتصال فردياً وبالانفراد بكل طرف في النزاع لغرض تقليل وتخفيف الاحتقان والاتفاق حول عملية تفاوض لحل النزاع.

1.**تيسير:** طرف ثالث محايد يساعد في إدارة الاجتماعات لتكون منتجة للاتفاق حول بعض القضايا.

1-15-2 التفاوض: الدخول في عملية طوعياً يلتقي أطراف النزاع وجهاً لوجه للوصول لموقف واتفاق تتفق حوله كل الأطراف وغالباً ما يكون بإجماع الأطراف.

1-15-2-1تقصى الحقائق: طرف ثالث يجمع المعلومات من كل الأطراف ويجهز تقريراً مختصراً حول موضوعات النزاع والحقائق المتعلقة به.

1-15-2-2الوساطة: مساعدة طرف ثالث محايد (لأطراف النزاع) للجلوس للتفاوض.

1-15-2-3تجنب النزاع: إخفاء النزاع عن العامة وعدم الاعتراف به.

1-15-2-4فرض الحلول: التهديد بقبول أو فرض إرادة أحد الأطراف في النزاع.

1-15-2-5تحكيم : اتفاق الطرفين على طرف ثالث للتحكيم .

1-15-2-6حكم قضائي : قاضى أو إداري يتفق على أن قراره نهائي ومقبول.

1-15-2-7استخدام القوة: في حالة عدم إذعان طرف استنفاد كل فرص وخيارات فض النزاع.(سهل: 2009م، ص27).

المبحث الثاني

مفهوم بناء الســـلام

2-1 معني السلام:

هو غياب الخلاف، العنف، الحرب، من هذا المعني يمكن أن يحقق السلام ويحافظ عليه بواسطة القانون والنظام عبر الجيش والشرطة كأدوات لتحقيق وتعزيز هذا النوع من السلام والذي يعتبر سلام سلبي .يهتم فقط بغياب النزاع المرتبط بالعنف والحرب وينقصه البعد المستتر (الاجتماعي والاقتصادي والمؤسسي والنفسي).(التهامي:2008م، ص8).

1-2-1 تعريف السلام:

تعددت تعريفات السلام، فعقب الحربين العالميتين عرف بأنه " غياب الحرب." كما عرف بأنه " غياب العنف أو الشر وحلول العدالة." و عرف أيضا بأنه " عبارة عن محصلة التفاعل ما بين النظام المدني و العدالة الاجتماعية." و نجد تعريف آخر يرى أن " السلام ليس فقط غياب الحرب بل أيضاً حلول الخير للفرد و المجتمع.

i. السلام هو "الاتفاق، الانسجام، الهدوء، الطمأنينة .". وفق هذا التعريف فإن السلام- عكس التعريف السابق- لا يعني غياب العنف بكافة أشكاله، ولكنه يعني صفات ايجابية مرغوبة في ذاتها مثل الحاجة إلي التوصل إلي اتفاق، الرغبة في تحقيق الانسجام في العلاقات بين البشر، سيادة حالة من الهدوء في العلاقات بين الجماعات المختلفة وهكذا. السلام إذن هو حالة إيجابية في ذاتها (الاستقرار والهدوء مثلا)، أكثر من كونه غياباً لحالة سلبية مرفوضة (العنف، الحرب، القتل مثلاً). يفتح هذا التعريف المجال أمام التفكير في مستويات مختلفة للتعامل مع مفهوم "السلام". هناك سلام بين دول، وهناك سلام بين جماعات بشرية، وهناك سلام في داخل الأسرة.

ii. هنالك معناً ثالثاً للسلام بأنه حالة ما قبل النزاع والعنف أو حالة (تحويل النزاع)، إلي حالة تعاون وبناء وقبول للآخر. وبذلك لا يعني الهدوء أو الاطمئنان كما في المعني الثاني أو حالة فرض النظام والقانون قهراً، ولكن يعني حالة من العلاقات الحية والحيوية القادرة علي التنبؤ بالنزاعات والخلافات ومن ثم القدرة علي معالجتها وفق طرق مقنعة لكل الإطراف . هذا المعني هو الذي نعتمده ونعمل عليه، لأنه الأكثر قبولاً للواقع ولأنه الشامل وذو تأثير إيجابي في الحالات التي لا يبدو فيها النزاع مرئياً لخلق واقع اجتماعي موحد ومنسجم

وإنساني، والذي يتسم بالاستقرار الذي يساعد في قيام المشروعات التنموية التي تنعكس إيجاباً على المجتمع بأثره.

1-2-2 تعريف بناء السلام: Peace Building : دخل مفهوم بناء السلام الجديد نسبياً في فترة التسعينيات حيث نشأ كنتيجة لانتشار الحروب الأهلية في العالم الثالث، وهو عبارة عن مفهوم يحدد البنى ويدعمها، وهي بنى من شأنها تمتين السلام و ترسيخه في سبيل تفادي العودة إلى الصراع. يعرف بناء السلام على أنه "تشييد البنية الأساسية و الهياكل التي تساعد أطراف النزاع على العبور من مرحلة النزاع إلى مرحلة السلام الايجابي.(التهامي:2008م، ص 10)

ويعرف أيضاً بأنه مفهوم " يضم العمليات التي تهدف لإنعاش المجتمع المدني و إعادة بناء البنية التحتية وإستعادة المؤسسات التي حطمتها الحرب أو النزاعات الأهلية للمجتمعات، و قد تسعى هذه العمليات إلى إقامة هذه المؤسسات، إذ لم تكن موجودة بما يمنع نشوب الحرب مرة أخرى".(التهامي:2008م، 10).

لقد ظهرت مع نهاية الحرب الباردة وبروز النظام الدولي الجديد، أشكال جديدة من النزاعات ساهمت في تطوير حقل حل النزاعات الدولية الذي يعنى بدراسة أسباب الحرب و النزاع و العمل على حلها،وهذا التطور في حقل النزاعات، عرف نقاشات فكرية ونظرية من طرف المحللين ، السياسيين والأكاديميين الذين أبدوا إهتمام بالغ، ومحاولة لتوضيح الغموض المفاهيمي، وتدارك بعض العجز في إيجاد نظرية تلم بكل جوانب وحيثيات مفهوم "بناء السلام"، وهذا راجع إلى التشابك و التداخل في المفاهيم والرؤى حول هذا الموضوع .

إن مفهوم بناء السلام الذي ارتبط بمرحلة الحرب الباردة يعتبر من المواضيع المهمة والمثيرة للنقاش، لأنه يعبر عن اهتمام الدول والأفراد على حد سواء في توفير السلم والاستقرار. كبديل للحروب ولإصلاح فترة ما بعد النزاعات، الشيء الذي أدى إلى تكثيف الجهود وتنسيقها من أجل إنجاح هذه العملية وتحقيق غاياتها المنشودة التي من شأنها مساعدة الإنسانية وإرساء دعائم السلم والأمن الدوليين.

إن فهم أسباب النزاع والعوامل التي تؤدي إلى تصاعده تتطلب تحديث طرق لحل هذا النزاع، لإيجاد بديل لتجنب الوقوع فيه مجدداً. وقد تتخذ برامج خاصة لتنفيذ هذه الطرق من

خلال إتباع خطوات طويلة الأجل بغرض إصلاح النزاع، وتتطلب هذه العملية تدخل طرف ثالث لتسويته عبر أساليب مختلفة مثل حفظ السلام، صنع السلام، بناء السلام.

ولكن توطيد السلام الدائم. يتطلب تشييد البنية الأساسية الهيكلية وتوفير الأمن الإنساني، وحماية حقوق الإنسان والدفع بعجلة التنمية ومعالجة الاقتصاد المنهار نتيجة الحروب، كذلك لإزالة الأسباب العميقة للنزاع بحيث يتمكن الأطراف من إصلاح علاقتهم مع بعضهم البعض وإصلاح الإدراك الخاطئ تجاه الآخر عبر إعادة بناء الثقة،فعملية بناء السلام تتضمن مثل هذه الأنشطة،فلقد أصبح هذا المفهوم الجديد محط إهتمام كل الدول إذ أنه يعبر عن أولوياتهم وخططهم لتحقيق الديمقراطية والمصالحة. فبناء السلام جاء ليكمل عمليات حفظ السلام وصنع السلام وهذا لتأسيس السلام الدائم والحفاظ على النظام الدولي. (التهامي:2008م، 11).

1-2-3 تعريف مفهوم بناء السلام:

يمكن القول أن الملامح الأولى لهذا المفهوم بدأت مع مبادئ ويلسون الأربع عشرة التي كان ينظر إليها على أنها ركائز لديمومة السلام بعد الحرب العالمية الأولى، ووسيلة للحفاظ على المكتسبات التي تم إحرازها على طريق إرساء السلام، وذلك بواسطة إقامة سلام توفيقي وضمان ديمومته بإقامة مؤسسة دولية راعية له وهي عصبة الأمم ، لكن هذا المفهوم بدأ يتبلور مؤسساتياً مع تقرير الأمين العام الأسبق للأمم المتحدة بطرس غالي الصادر عام 1992م، والمعروف بخطة للسلام والذي قدم فيه رؤيته حول تعزيز وزيادة قدرة الأمم المتحدة على تحقيق مفهوم شاملٍ متكاملٍ لإرساء السلم والأمن الدوليين، مضمناً إياه أربعة مصطلحات رئيسية تشكل حلقة متكاملة تبدأ بالدبلوماسية الوقائية و تستمر مع صنع السلام وحفظ السلام لتصل إلى مرحلة بناء السلام، ومنذ ذلك التاريخ والمفهوم متداولٌ في أدبيات السلم والأمن الدوليين(الداؤدي: 1998م، ص19).

ومفهوم بناء السلام الجهود التنموية التي تبذل بعد انتهاء الصراع بهدف تقوية الهشاشة في المجتمع ومخاطبة أسباب النزاعات والعمل على معالجتها في إطار الحفز الإيجابي وهي الإجراءات المتخذة في نهاية الصراع لتعزيز السلام ومنع عودة المجابهة المسلحة وكان تقرير الفريق رفيع المستوى المعني بالتهديدات والتحديات والتغيير الصادر عام 2004م، بأن بناء السلام يحقق إنسجام عمل الأمم المتحدة مع التحديات الجديدة التي أضحى الأمن الدولي

عرضةً، له وفي هذا التقرير انطلقت فكرة إنشاء هيئة مستقلة في منظومة الأمم المتحدة يوكل إليه مهمة بناء السلام، ولعل أبرز التحديات التي تعترض دراسة هذا المفهوم تتمثل في الافتقار لتعريف محدد متفق عليه لبناء السلام، في حين أنه ثمة اختلافاً على الصعيد الدولي في أسس وطبيعة عملية بناء السلام وفقاً للجهة التي تتناول هذا الموضوع ، فعلى سبيل المثال ترى الولايات المتحدة الأمريكية في بناء السلام عملية سياسية – اقتصادية وفقاً لمفاهيمها المتعلقة بكل جانب من هذه الجوانب ، في حين تؤكد بعض المنظمات الدولية ، كبرنامج الأمم المتحدة للتنمية في أن أولويات هذه العملية هي تحقيق التنمية وخلق ثقافة تُتيح مشاركة المجتمع المدني، UNDP، للوصول إلى حلول سلمية للنزاعات(محي الدين: 2011م، ص27).

Johan Galtung: عمل على الدراسات الميدانية للسلام ، ومنع نشوب الصراعات ، "ويركز على مستويات حل النزاع خارج وداخل الدولة من قبل مجموعات بناء السلام ، ويهتم بدور النخب في هذه العملية بالتركيز على الأبعاد النفسية، الاجتماعية، الدينية وغيرها من الأبعاد في عملية بناء السلام على الصعيد المحلي و المستوى المجتمعي".

Necla Tshirgi: "بناء السلام في جوهره يهدف إلى منع وحل النزاعات العنيفة ، بتعزيز السلام بعد إن يكون العنف قد انقص منه، وعادة بناء السلام لفترة ما بعد النزاع يهدف إلى تجنب الوقوع فيه مجددا ، فبناء السلام يسعى لمعالجة الأسباب الجذرية للنزاع ، بما فيها من أسباب سياسة، هيكلية ،اجتماعية ، ثقافية ، اقتصادية.

ويجمع بين الوقاية من الحرب ،حل النزاع و إعادة الاستقرار لما بعد النزاع و يوضح أن بناء السلام هو أفضل تصور لنشاطات موجهة نحو الأهداف المشتركة ، و جوهره تعريف بناء السلام كأداة لبناء المؤسسات و البنى التحتية للدول التي عانت من الحروب الأهلية والنزاعات ، وبناء علاقات سلمية تقوم على أساس المنفعة المتبادلة بين الدول التي كانت في حالة حرب،وهذا بمعالجة الأسباب العميقة للصراع. (محي الدين: 2011م، ص27).

كما يعرف جون بول ليدراخ بناء السلام بأنه مفهوم يضم العمليات التي يقوم بها الفواعل المحلية التي هي كل قوى المجتمع فردا وجماعة وكذا السلطة ،والفواعل الدولية من مؤسسات دولية ومؤسسات غير دولية ودول التي تهدف إلى لإنعاش المجتمع المدني و إعادة بناء البنية التحتية و استعادة المؤسسات التي حطمتها الحرب أو النزاعات الأهلية للمجتمعات.

و قد تسعى هذه العمليات إلى إقامة هذه المؤسسات، إذا لم تكن موجودة بما يمنع نشوب الحرب مرة أخرى من شأنها تدفع لتمتين عملية بناء السلام." (عبد الغفار: 2003م، ص21).

من خلال تحليل تعريفه نرى أنه حدد الفواعل في عملية بناء السلام أن بناء السلام ينطوي على البحث في الأسباب العميقة للنزاع من خلال إعادة بناء البنى التحتية ككل وهذا ما يدفع لإنهاء النزاع ككل.

حدد Lederach الفترة الزمنية لبناء السلام والتي يجب أن تكون طويلة المدى، كما يؤكد lederach أن بناء السلام شكل أساسي يعتمد على الدخول في علاقات.

إذن فإن بناء السلام هو عملية تنطلق مع نهاية نزاعٍ مسلحٍ وتنطوي على جهود عدة أطراف دولية ومحلية بغرض الحفاظ على ما تم إنجازه من خطواتٍ أسفرت عن التوصل لإنهاء النزاع من جهة، والتأسيس لمرحلةٍ جديدةٍ من شأنها ضمان ديمومة هذه النتائج من جهةٍ أخرى.

1-2-4 مسارات بناء السلام:

المسار الأول: تتم في هذا المسار كل من المفاوضات ، حفظ السلام، التحكيم، دعم السلام الوساطة العضلية : سياسة التهديد بالقوة بين الأطراف.

المسار الثاني: ويتم فيه استعمال كل من : المساعي الحميدة ، التوفيق، والوساطة النقية نهج حل المشكلة: التكامل وسيادة التهديد بالقوة.

المسار الثالث: دوائر السلام داخل بؤرة النزاع، بناء الترابط الاجتماعي.

إيجاد أرضية مشتركة: التكامل وسيادة التهديد بالقوة.

ويلخص "ليدراخ" إلى أن السلام سيكون الهدف الأول والأخير وانه سوف يعبر عنه في القرن الحادي والعشرين بإحدى ثلاث وسائل ليست متباينة.

أولاً: فهو عملية وهيكل في آنٍ واحد قابلة للتشكيل وفقاً للعلاقات الإنسانية التي تتصف بقدر عال من العدالة وانحسار العنف.

ثانياً: يعبر عن بنية أساسية لمنظمة أو نظام حكم يتجاوب مع النزاع الإنساني بوسائل غير عنيفة كحل أولاً وأخيراً.

ثالثاً: هو رؤى لنظم تتجاوب مع عنصري الاستمرارية والتلازم في العلاقات وفي المتغيرات.(عبد الغفار:2003م،ص23).

بالإضافة "ليدراخ" رأى بناء السلام على أنه يتضمن المساواة والعدالة الاجتماعية، إضافة إلى الأفعال الاجتماعية التي تهدف إلى تحسين العلاقات وتلبية الاحتياجات الأساسية، إضافة إلى نشاطات تغذي وتقوي السلام الموجود .

كما يعرف بناء السلام أيضا على أنه "تشييد البنية الأساسية و الهياكل التي تساعد أطراف النزاع على العبور من مرحلة النزاع إلى مرحلة السلام الايجابي"

1-2-5 الظروف الدولية التي أدت إلى ظهور مفهوم بناء السلام.

تزامن ظهور مفهوم بناء السلام في مع عدة متغيرات فرضت نفسها على الساحة الدولية وتمثلت بما يأتي:

أ- توسع نطاق التهديدات التي تعترض السلم والأمن الدوليين:

إن تبنى ميثاق الأمم المتحدة مفهوما تقليديا للسلم والأمن الدوليين يقوم على أساس أن التهديدات التي يمكن أن تعترضهما تكمن في اللجوء إلى استخدام القوة المسلحة أو التهديد بذلك، وعلى الرغم من الاهتمام الذي أبداه الميثاق بالمسائل الاقتصادية والاجتماعية وقضايا حقوق الإنسان إلا أنه لم يربط هذه المسائل ربطاً عضوياً محكماً بالسلم والأمن الدوليين، وعليه تطور مفهوم الأمن الجماعي الذي خرج من إطاره التقليدي ذي الأبعاد العسكرية، لينطلق نحو تصورٍ جديدٍ للأمن الجماعي ذي أبعادٍ إنسانيةٍ لم تغب يوماً عن بال واضعي الميثاق، الأمر الذي يستخلص مما ورد في عباراته الافتتاحية من تأكيد الالتزام بالحقوق الأساسية للإنسان ويدفع عجلة الرقي الاجتماعي قدماً ورفع مستوى الحياة وغيرها من الإشارات التي تضمنها الميثاق بهذا الشأن .وأضحى تحقيق الإستقرار في المجتمع الدولي يتطلب بعداً في النظر يتخطى معالجة المخاطر المرتبطة بالنزاعات المسلحة ، بإعطاء القضايا الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية حيزاً أكبر من الاهتمام .

ويأتي مفهوم بناء السلام متسقا مع هذه الرؤية الجديدة للسلم والأمن الدوليين ، فكما أن عناصر جديدة قد فرضت نفسها في مواجهة هذا المفهوم ، فإن بناء السلام يأتي كآلية جديدة تأخذ على عاتقها، كما سنرى لاحقاً، معالجة جوانب متنوعة من شأنها المساهمة في إرسائهما. (محي الدين:2011م، ص28).

1-2-6 تزايد المخاطر المنبثقة عن النزاعات المسلحة غير الدولية:

يعد تعامل الأمم المتحدة مع النزاعات المسلحة غير الدولية حديثاً نسبياً مع النزاعات ذات الطابع غير الدولي، ولم يتعرض ميثاق الأمم المتحدة لمثل هذه النزاعات كأحد عوامل تهديد السلم والأمن الدوليين، على عكس تلك ذات الطابع الدولي ، في وقتٍ تصاعدت فيه وتيرة هذه النزاعات لتصبح أحد التهديدات الرئيسية للسلم والأمن الدوليين ، علماً بأن المادة (34) من الميثاق يمكن أن تُتيح فرصة تدخلها في مثل هذه النزاعات، إذ تمنحها هذه المادة فرصة فحص أي نزاعٍ أو موقفٍ من شأنه أن يؤدي إلى احتكاكٍ دوليٍ، دون تحديد الصفة الدولية أو غير الدولية لمثل هذا النزاع أو الموقف.

وقد أصبحت النزاعات المسلحة غير الدولية، بحد ذاتها، تشكل خطراً على السلم والأمن الدوليين إذ كان من شأنه أن تُعرِّض شعب الدولة التي يقوم ضمن حدودها النزاع لأعمال تنطوي على انتهاكات لحقوقهم الأساسية، أو إذا أسفر النزاع عن موجات اللجوء والنزوح، وما يعقب ذلك من مشكلات قد تطال دولاً أخرى، أو في حال امتلك النزاع قابلية للتحول إلى نزاع دوليٍ بحكم ارتباط الدولة المعنية بروابط عرقيةٍ أو دينيةٍ أو سياسيةٍ مع دولٍ أخرى خاصةً المجاورة منها.

ويأتي مفهوم بناء السلام بما يمتلكه من رؤية لمرحلة ما بعد النزاعات المسلحة ليعالج مرحلةً حساسةً تعقب النزاعات المسلحة على اختلاف أنواعها، إلا أنها تبدو أكثر حساسية في مرحلة النزاعات المسلحة غير الدولية لما تنطوي عليه بيئة هذه النزاعات من تناقضات واختلافات أكثر قابلية للعودة مجدداً إلى دوامة النزاع.

ويختلف مفهوم بناء السلام عن مجموعة من المفاهيم المشابهة له نذكر منها ما يلي:

1-2-7 حفظ السلام Peacekeeping :

وهو مصطلح يشير إلى كل الجهود التي تتخذ أثناء النزاع بغرض تخفيضه أو إزالة مظاهر النزاع و تثبيت تفاعلات النزاع على درجة من اللاعنف يمكن معها استكشاف أساليب لحل و إصلاح النزاع. إن الغرض من حفظ السلام ليس حل النزاع من جذوره و إنما استعادة اللاعنف.(الأمم المتحدة(دليل تدريبي):2012م).

1-2-8 صنع السلامPeace Making :

يشير صنع السلام إلى الجهود و العمليات التي تتضمن أي عمل يهدف إلى دفع الأطراف المتحاربة للتوصل إلى اتفاق سلام من خلال الوسائل السلمية كالتفاوض و التحاور بين الأطراف و استعمال الوسائل الدبلوماسية لحل النزاع ،و تجدر الإشارة إلى أن صنع السلام لا يتضمن استخدام القوة العسكرية ضد أي من الأطراف لإنهاء الصراع. .(الأمم المتحدة(دليل تدريبي):2012م)

1-2-9 فرض السلام Peace Enforcement :

ينصرف هذا المفهوم إلى استخدام القوة المسلحة أو التهديد من أجل ارغام الطرف المعني على الامتثال للقرارات و العقوبات المفروضة من أجل الحفاظ على السلم و النظام، و قد تتضمن جهود فرض السلام إجراءات غير عسكرية كالعقوبات، و إجراءات عسكرية.

إن الانتقال من حفظ السلام وصنع السلام إلى بناء السلام كانت له مقدمات بحيث عمل العديد من المفكرين على إيجاد طريقة لدعم عمليات حفظ السلام وصنع السلام ومحاولة إيجاد بديل يمكن الأطراف من المتنازعة من استعادة الثقة واستعادة ما دمرته الحرب وهي جملة من السياسات التنموية التي تستهدف تمتين هشاشة المجتمعات التي تعرضت للكوارث والحروب إذ أنها لا تقتصر على التنمية المادية بل تتعدى ذلك البنائي القيمي للإنسان وبناء الثقة لجعله ينظر للحياة بمناظر إيجابي في إطار تفاعلي مع البيئة المحيطة به وهذا يتطلب بحوث وأنشطة تحليلية تحدد أسباب ومحفزات العنف والعمل على التعامل معها بتصميم برامج تنموية وثقافية واجتماعية تؤطر لمرحلة بناء السلام بغية عدم العودة للحرب. (الأمم المتحدة(دليل تدريبي):2012م)

1-2-10 أهم المناهج المفسرة لمفهوم بناء السلام.

إن نظرية التغيير هي الأداة التي تشرح تطور التغيير، ويمكن أن تستخدم لتحديد وتقييم مبادرات التغيير الاجتماعي مع بعضها البعض، وكيفية المساهمة في تحقيق نتائج على مستويات المدخلات والمخرجات والنتائج، فنظرية التغيير يمكن أن تفسر من خلال الصلة بين الأنشطة ونتائجها.

1-2-10-1 مستويات التغيير:

هنالك أربع مستويات للتغيير حسب" ليدراخ"، وبدرجات مختلفة وبأهداف مختلفة مع درجات متفاوتة من النجاح وهي:

i. **التغيير السلوكي:** وهذا من خلال بناء جو من التسامح والثقة، وتبني حلول النزاعات وطرق غير عنيفة، وممارستها والارتباط بمجموعات أخرى، مثل وسائل الإعلام والمنظمات ،والمجتمع المدني،وحث الشباب على المشاركة السياسية،وهذا للحد من العنف، وهذا من أجل اكتساب مهارات على القدرة على الاستماع إلى الآخر، والنظر إلى انشغالاته، والتفكير قبل اتخاذ قرار الانفتاح على الحوار وتوعية الأفراد حول حقوقهم وواجباتهم،والعمل على التغيير بالاتجاه الإيجابي، وتغير المواقف و السلوكيات.

ii. **التغير في العلاقات:** وهذا للتقليل من العنف ، وأيضا للمساعدة على لعب أدوار مهمة،وبناءه في عملية بناء السلام، والعمل التشاركي بين الشباب وتفعيل دور المجتمع المدني، والأحزاب السياسية، والمساهمة في تغيير العلاقات بين قادة الأحزاب السياسية من خلال خلق أرضية مشتركة للحوار. (الأمم المتحدة(دليل تدريبي):2012م)

iii. **التغيير الهيكلي (البنيوي):** وهذا من خلال ترسيخ تغير هياكل السلطة المحلية والمتمثلة في تغير صناع القرار، وإشراك الشباب والالتزام بالقواعد والسلوك المنصوص عليها،فأولويات بناء السلام تحولت إلى التغيير الهيكلي ومشاركة الطبقة الفقيرة، وإصلاح القطاع الحيوي كالصحة والاقتصاد.

iv. **التغيير الثقافي:** لأن مبادرات وأعمال المنظمات المحلية ،ومنظمات المجتمع المدني التي تدعم المواقف وتروج لثقافة السلام، لا تكون فعالة إلا عندما تتمكن من الوصول إلى قاعدة جماهيرية من الناس، والتغلب على التمييز على أساس الجنس، أو الطائفة، أو الدين، أو المنطقة، وهذه المجموعة تبين كيف أن التغيير الثقافي يساعد على تحقيق مبادرات بناء السلام.

أما العوامل التي تسهل عملية التغيير فكل نظريات التغيير تستخدم من قبل المنظمات في أبحاثها، وهذا للحاجة من أجل التحول في العنف السلوكي، والهيكلي، والثقافي، وخاصة في مرحلة الانتقالية لما بعد النزاع، من نزاع ديناميكي عنيف، إلى تغيير اجتماعي بناء،وكل

هذا لا يمكن أن يتحقق إلا من خلال مجموعة من الاستراتيجيات المتكاملة ،والتنسيق مع فواعل أخرى مشاركة على المستوى المحلي والوطني.(الأمم المتحدة الدليل التدريبي:2012م)

وعلى الرغم من أنه لا يزال تحديا يبدو ،من خلال تحديد نوع البيانات والمعلومات التي من خلالها يمكنها أن تكون مقياساً أفضل لفعالية نظريات التغيير في إحلال بناء السلام، وتأكيد التدخلات المساهمة في هذه التغيرات، ومحاولة وضع معايير أساسية لتعميم فعالية وكفاءة نظريات التغيير، فإن العوامل التي تسهل التغيير وقد حددت للدفع بعملية السلام كما يلي:

i. **الوساطة:** تعتبر الوساطة مفتاح أو أداة رئيسية لبناء ثقافة السلم وزيادة احتمالات حدوث السلام المستمر، فالوساطة ليست فقط تساعد على تحويل النزاع، أو تخفيف التوتر بين المجتمعات أو المنظمات المحلية، ولكنها تساهم في تخليص الأفراد من التهميش والفقر،فالوساطة والمجهودات المتداولة بخصوصها،ساهمت بشكل كبير في بناء السلام مع عدد النزاعات والمشاكل التي عولجت وحلت، كما تساعد على بناء الثقة والسرية بين الأفراد والجماعات.

ii. **الحوار:** وهذا بالتركيز على تحويل النزاع وبناء السلام، فهو يعد عاملاً مهماً يساعد على التغيير، والانتقال السياسي وتكثيف الحوار، من خلال خلق قنوات من الحوار والاتصال بما يتضمن الطبقة الجماهيرية، والنخبة المحلية، وكذلك فئة عريضة من المجتمع المدني بما أنها منظمات غير حكومية مثل: إعلام جماعات تجارية ومثقفين وكذلك قادة المجتمع المحلي وتعزيز الدبلوماسية المتعددة المسارات،لبناء السلام،كل هذا يساعد على تعزيز السلام والوئام في المجتمعات.

iii. **الطبقة الجماهيرية:** وهي تعد من العوامل المهمة التي تسهل عملية التغيير في بناء السلام لأن معظم المنظمات تنادي بالحاجة أو الضرورة لانخراط المرأة والفئات الأخرى لتهيئة التواصل الفعال.(الصمادي: 2009م، ص25).

ويرى الباحث أن مساعدة الأفراد وإعطائهم الفرص من أجل تقديم وجهات نظرهم والتصريح بانشغالاتهم والالتزام بالحوار والنقاش الذي يركز على بناء السلام وتحويل النزاع، كذلك تنمية المهارات العادية في المتوسط في النزاعات، بل توفر لها وسائل حل النزاعات بدون اللجوء واستخدام العنف. ومن ثم فإن مجال الحوار قد يحوّل ليس فقط السلوك وإنما

أيضا العلاقات والممارسات الثقافية إلى حد ما، ويغير إلى السلوك الإيجابي الذي يقود إلى تعاون الجميع لخلق سلام دائم في المجتمع.

iv. **تنمية المعرفة وتعزيز القيادة:** من خلال تنمية معرفة العملية السياسية، وعملية بناء السلام، والتأكيد على مشاركة المجتمع في المجالات السياسية، وخلق مشاريع من خلال التوعية وإحداث التغيير، في المفاهيم والمواقف، بين الأفراد ولاسيما فئة الشباب وزيادة دورها في حل المشاكل، ومهارات صنع القرار، وإشراكهم في الأنشطة على الصعيد المحلي،وإبراز فوائد هذه المشاركة على المجتمع الديمقراطي، فهذه المعرفة والقدرة المكتسبة التي لا يجب أن تكون محدودة ورغم أنها لا تعتمد على المشاركة في مشاريع التنمية المجتمعية، ولكن أيضا للمساعدة على بناء قدرات التعليم والانفتاح.

v. **القدرة والتأثير:** كل البرامج التي توضع في عملية بناء السلام، تركز على بناء القدرات هذا لزيادة التأثير على القرارات العامة، وعلى صنع السياسات، ومع هذه الزيادة في القدرات سيمكن الأفراد، وخاصة الفئة الشبابية، ضمن المشاركة والانخراط في المجتمع، والبيئة الاجتماعية، والمساهمة في الحفاظ على التناغم الاجتماعي، ورغم هذا فإن الفئة الشبابية لم تحظ بقبول واسع كشركاء، ومازالت تعاني من التبعية في المجال السياسي،ولهذا فإن التدريب المكثف لزيادة القدرات وبناء السلام ومهارات التفاوض على أعداد كبيرة من الأفراد، وصناع القرار، فهذا يساهم على تقليل الإدراك الخاطئ، وتعزيز آليات التعاون من الأفراد وهيئات صنع القرار، وهذا بغرض تحقيق الأهداف المنشودة.

إن مصطلح بناء السلام غالبا ما يستعمل كمصطلح يتقاطع مع عدة مفاهيم مثل حل النزاع، إدارة النزاع، الوقاية والتحويل، فهو يضم عدة نشاطات تهدف إلى منع ظهور النزاع مجددا من خلال إعداد إطار عمل متكامل يشمل العديد من الأبعاد ويمر عبر مختلف مراحل النزاع مروراً يحفظ السلام وصنع السلام.(يحيى:2009م، ص12).

يرتبط بناء السلام بعدة أبعاد كانت محط نقاشات المفكرين،فقد اختلفوا حول أي من المعايير هي الأنسب لإنجاح عملية السلام، فهناك من ربط هذه العملية بمجال واسع يشمل كل مجالات بناء السلام ومعالجة الأسباب العميقة للنزاع على المدى الطويل بإشراك الفواعل الداخلية، ومن جهة أخرى هناك من يحصر بناء السلام في مجال ضيق ليركز الاهتمام على إصلاح البنية الهيكلية للدولة بمساعدة دول ومنظمات حكومية على المدى القصير.

كما اختلفت الرؤى حول بناء السلام كخطوة تأتي مباشرة في فترة ما بعد النزاع وبناء السلام على المدى الطويل فالأول يهدف إلى إصلاح ما دمرته الحرب مرتبط بعمليات حفظ السلام أما الثاني فيهتم بإعادة بناء العلاقات من خلال مشاركة سياسية واقتصادية فعالة وإعادة بناء الثقة بين الأطراف المتنازعة سابقاً.

ويعاني بناء السلام من نقص مفاهيمي وعدم وجود نظرية شاملة، مما أستدعى الأمر إلى إيجاد نظريات جزئية تعمل على تحليل وتفسير مفهوم بناء السلام.

إن بناء السلام قضية تعني كل البلدان في مراحل النمو، و بالنسبة إلى البلدان التي تخرج من حالة الصراع يمنح مفهوم بناء السلام فرصة إنشاء مؤسسات اجتماعية و سياسية و قضائية جديدة و هي بمثابة القوة الدافعة نحو التطور، بتبنى استراتيجيات سياسية ،أمنية وهيكلية. وإشراك فواعل دولية ومحلية.

1-2-11 السلام الاجتماعي:

انطلاقاً من معني السلام بصفة عامة، والذي يُعرف بغياب المظاهر السلبية مثل العنف، أو بحضور المظاهر الإيجابية مثل الهدوء، والاستقرار، والصحة، والنماء، يمكن أن نقترب من مفهوم السلام الاجتماعي. يتكون كل مجتمع من مجموعة من البشر، مختلفون بالضرورة عن بعضهم البعض، سواء أكان في انتمائهم الديني، أو موقعهم الاجتماعي، أو الوظيفي، ولكن يجمعهم جميعا ما يمكن أن نطلق عليه "عقد اجتماعي"، أي التزام غير مكتوب بينهم، يتناول حقوق وواجبات كل طرف في المجتمع. الخروج علي هذا العقد يمثل انتهاكاً لحقوق طرف، وإخلالاً بالتزامات طرف آخر .(الصفار: 2002م، ص 41).

وعليه فإن السلم الاجتماعي ينبني على الاعتراف بدور كل المشاركين وإسهامهم في تحقيق المصلحة المتبادلة بين أفراد المجتمع بغية خلق بيئة مستقرة.

1-2-12 مقومات السلام الاجتماعي:

الإدارة الحكيمة للتنوع والإرادة السلمية للحل.

الاحتكام للقانون والعرف والمصلحة العامة .

الحكم الراشد (المشاركة ، المساءلة ، الشفافية).

العدالة الاجتماعية .

احترام حق المواطنة .

العمل المشترك (القواسم المشتركة).(الصفار: 2002م، ص 41).

1-2-13 منهج بناء السلام :

هو عبارة عن منهج عملي لحل الأسباب البنيوية للعنف وخلق علاقات سلمية بين البشر ويحول التضارب والخلافات والعداء إلى تعاون وشراكة وبناء على هذا يعرف بناء السلام بأنه " عمليات وتدخلات تزيل أو تجفف الأسباب الجذرية للنزاع وخلق علاقة بين التنمية وتأمين الحياة وسبل المعيشة " تشييد البنية الأساسية والهياكل والقيم التي تساعد أطراف النزاع علي العبور من مرحلة النزاع إلى مرحلة السلام الايجابي الغرض من بناء السلام : إزالة أسباب النزاع واستبدالها باليات وهياكل تمكن الأطراف من التعايش السلمي ويطلب إصلاحات في المجتمع.

بناء السلام هو تحويل النزاعات أي: (محاولة تحويل علاقة الأطراف من النزاع إلي علاقة ايجابية من خلال تغيير علاقتهم من صراع إلي علاقة ودية عن طريق استهداف مصادر النزاع)، وأشكال بناء السلام كثيرة منها التعليم والتدريب ومشاريع التنمية وتقديم الخدمات وإعادة البناء والتعمير.

1- 2-14 مداخل بناء السلام:

i. محاولة بناء مجتمع المؤسسات وتفكيك مراكز القوى التي تعتبر امتداد للنزاعات .
ii. احترام الخصوصيات الثقافية المتنوعة وإعطاءها فرصا متكافئة للتعبير عن ذاتها .
iii. خلق تنمية تعليمية وصحية وخدمية بمشاركة المجتمع المحلي.
iv. البعد عن النظرة المتعالية والتنميط أي: (الأحكام المسبقة والانطباعات الخاطئة).
v. التأكيد على أهمية دور التنشئة الاجتماعية المنزلية والمدرسية وغيرها في عكس التنوع وقبول الأخر. (الصفار: 2002م، ص 41)
vi. أن يحكم أبناء المنطقة مناطقهم لأنهم أدرى في التعامل مع خصوصياتها, وهم الأكثر إقناعاً لأهلهم للابتعاد عن النزاعات التي تأتي للعنف .

1-2-15 تصور عام للعلاقات والمفاهيم والمصطلحات بين السلام والنزاع:

شكل (6): تصور عام للعلاقات والمفاهيم والمصطلحات بين السلام والنزاع

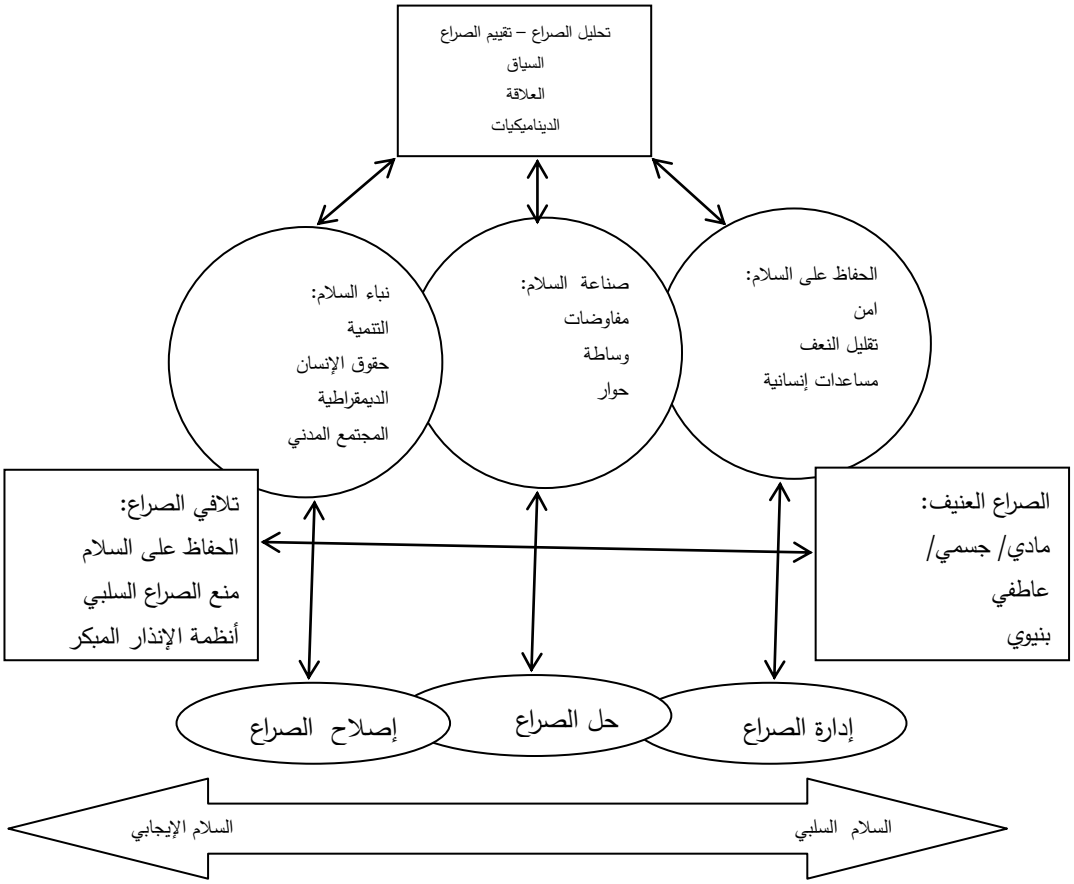

المصدر: (زياد الصمادي2009م).

إن النزاع سلسلة من الحلقات المرتبطة مع بعضها كل مرحلة لها سماتها وأثرها الذي يتطلب أحد آليات التدخل التي تناسب المرحلة، حيث تنتقل المراحل من إدارة إلى حل إلى إصلاح وهذا هو الذي يحدث تغير ويخاطب الأسباب الجذرية للنزاع ويمكن أن تكون أسباب بنيوية تتعلق بشكل وثقافة المجتمع، وأسباب تتعلق بضعف الخبرة والاستعداد للتفاعل الإيجابي مع الآخرين، فتحويل النزاع يأتي ببرامج تنموية تقوي هشاشة المجتمع في الأسباب التي تفضي للنزاع وبناء سلام وتضييق فرص حدوث النزاع بإحداث التنمية المادية والمعنوية.

الفصل الثاني
الإدارة الأهلية في السودان
المبحث الأول: الإدارة الأهلية المفهوم والنشأة
المبحث الثاني: نشأة وتطور الإدارة الأهلية بالسودان

المبحث الأول

الإدارة الأهلية (المفهوم والنشأة)

2-1: مفهوم الإدارة الأهلية:

إن وضع تعريف محدد وشامل للمصطلحات في العلوم الاجتماعية بصفة عامة وفي الإدارة بصفة خاصة من الأمور الصعبة الشائكة، لأن الإنسان بطبعه كائن ديناميكي ومتطور ومتغير، بالإضافة إلى التأخر الكبير في الاهتمام بعلم الإدارة وبنائها النظري، وتعدد العلوم التي تدرس الإدارة وكل علم أو مدرسه تدرس الإدارة من الزاوية الخاصة بها وبالتالي تتعدد التعريفات:

i. الإدارة هي تحديد ما يجب أن يقوم به العاملون من أجل تحقيق الأهداف المحددة ثم التأكد من أنهم يقومون بذلك بأفضل الطرق وأقل التكاليف (الإمام: 2003م، ص15).
ii. الإدارة هي تحديد الأهداف المطلوب إنجازها وتخطيط وتنظيم وقيادة وتوجيه ورقابة جهود المرؤوسين من أجل تحقيق هذه الأهداف بأقصى كفاءة.
iii. الإدارة هي قيادة مجموعة من الأفراد للوصول إلى هدف محدد بصرف النظر عن طبيعة أو مشروعية هذا الهدف.
iv. الإدارة هي تحديد الأهداف المطلوب تنفيذها وتخطيط وتنظيم وتوجيه وقيادة وتنسيق وتنمية جهود ومهارات العاملين من أجل تنفيذ هذا الهدف.

كما جاء أن الإدارة علم وفن فهي كعلم مجموعة من المبادئ والأسس والقوانين والنظريات الخاصة بقيادة وتوجيه جهود وأنشطة المرؤوسين نحو تحقيق هدف محدد. وكفن مجموعة من المهارات والقدرات والمواهب والخبرات التي يكتسبها المديرون من واقع الممارسة الفعلية والخبرة العملية.

ويضع علماء الإدارة حداً فاصلاً بين ماهية الإدارة بمعني Management ويشيرون فيها إلى إدارة المؤسسات الخاصة ويضعون لها المفاهيم والتعريفات وهذه أمثلة منها: حيث يعرفها هنري فيول: (أنها عمل يتضمن التنبؤ والتخطيط والتنظيم وإصدار الأوامر والتنسيق والرقابة). أما فريدريك تايلور: (يرى إنها المعرفة الدقيقة لما تريد من الرجال أن يعملوه, ثم التأكد من أنهم يقومون بعمله بأحسن وأرخص طريقة).

بينما يعرفها كيبال: (على أن الإدارة تشمل جميع الواجبات والوظائف التي تخص أو تتعلق بإنشاء المشروع من حيث تمويله, وصنع سياساته الرئيسية وتوفير ما يلزمه من معدات وإعداد التكوين والإطار التنظيمي الذي يعمل فيه وكذلك اختيار الرؤساء والأفراد الرئيسين). (الإمام:2003م، ص16).

ورغم أن هذه المفاهيم والتعريفات تشير إلى الإدارة كما هي إلا أنها تتدرج أكثر في قائمة إدارة المؤسسات الخاصة أو الأعمال. ولهذا فإن الإدارة بمعني Management هي ذات اطر وغايات وأهداف محددة أكثر ما يميزها الكمية Quantitative أو النوعية Qualitative مع وضع قانون صارم للاستفادة من الزمن وجهد العاملين.

هذا يختلف في الإدارة العامة وخاصة عندما يتعلق الأمر بإدارة الحكومات وإدارة الإنسان وخاصة المجموعات الإثنية والقبلية في الريف وهي تتميز بالتقليدية والمحافظة علي إرثها حيث تنتفي معايير الزمن وتقل أهمية القوانين الصارمة ولا يرجى الكم والكيف عدداً وشكلاً بل قد يكون مضموناً أو قيمة اجتماعية معنوية.

الإدارة العامة بمعني Public Administration كما تعارف عليها علميا تتعلق بأداء الدول والحكومات وشئون الحكم والياتها تتميز عن الإدارة بمعنى Management لأن لها حيزاً أوسع تبدأ بالمركزية القابضة إلى اللامركزية التفويضية والتخويلية وهي تؤسس لأنماط الحكومات المحلية واللامركزية Quazi-Governments لتصل بها إلى أهدافها في نشر النظام والقانون وترسيخ حكم القانون وتوصيل فكر السلطة إلى المواطن ومن ثم السعي لتقديم جرعات من التنمية الاجتماعية والاقتصادية ويتبلور ذلك في نسق كامل نحو التنمية الشاملة للمجتمع،فالإدارة الأهلية كمفهوم في دائرة الإدارة العامة ولكنها توجد في الريف داخل الدوائر اللامركزية (إقليم – ولاية – محافظة – محلية) ولها ارتباط غير مباشر بالمركز نتيجة لوضعها غير البيروقراطي في التحرك أفقياً ورأسياً, فالإدارة الأهلية بذلك نظام إداري لا يشبه في زعامته القبلية نظام الإقطاع الذي يتزعمه ويتسيده السيد الإقطاعي لخدمة مصلحته الخاصة,بينما من يقع تحت حمايته يخدمونه ويأتمرون بأمره دون أن يكون لهم حق المشورة وإبداء الرأي.(الإمام: 2003م، ص16).

فالإدارة الأهلية في السودان تختلف عن النظام الطبقي الهندي وهي أقرب إلى نظام الزعامات النيجيرية لأن السيادة هنا للقبيلة ممثلة في شخص الزعيم أو قائدها القبلي، فالأرض

ملك للقبيلة وأموال الأفراد ملك لهم وللقبيلة ويقوم الزعيم الأصل في هذا النظام هو إدارة البلاد بواسطة حكام من الوطنين, وليس هذا النظام بالشيء الجديد في عالم السياسة الاستعمارية,من حيث النظرة التطبيقية وقد عرفها أبوشوك: بقوله: (الإدارة الأهلية تعني اصطلاحاً المؤسسات القبلية التي توارثتها الجماعات الأفريقية وطورها الساسة البريطانيون إلى أن أصبحت عبارة عن أجهزة محلية تنظم نشاطات الأفراد والمجموعات القبلية، وتعمل على بسط الأمن والاستقرار وحماية البيئة المحلية اجتماعياً واقتصادياً وفق التقاليد والأعراف والموروثات بصلاحيات إدارية وأمنية وقضائية تستمد قوتها من السلطة المركزية الحاكمة تخويلاً أو تفويضاً). (عمر:2013م، ص3).

ويرى هاميلتون: (أن الإدارة الأهلية هي انتقال الحكم إلى أيدي الوطنيين تحت إشراف الحكومة، والأساس في هذا أن تمنع الحكومة عن التدخل في التفاصيل الإدارية بل تتركها للأهالي, فيتولون الوظائف الصغرى التي لا تشكل ثقلاً يخشى منه فيما بعد، وهذا يتطلب:

i. أن تكون الإدارة الأهلية بسيطة بحيث لا تثقل على الوطنيين.

ii. أن تتدخل الحكومة فقط عندما يقتضي الأمر ذلك, وقد اتضح لأكثر الإداريين انه يجب إن تترك للأهالي عاداتهم وتقاليدهم وأساليب حياتهم تنمو في طريقها الطبيعي كسباً لولائهم.

وهى المؤسسة القبلية التاريخية التي أنيط بها إدارة المجتمعات القبلية المحلية, وهى ركيزة أساسية في المؤسسات القبلية. وهي تنظيم إداري وقضائي له سلطاته، وتتشكل هرمياً من القاعدة إلى أعلى (الشيخ – العمدة أو المك – الناظر أو الأمير أو السلطان) وتمارس جميعها على كل مستوياتها العليا أو الوسطى أو الدنيا سلطاناً اجتماعياً على المجموعة القبلية متفق عليه في تقاليد القبيلة وأعرافها مما شكل قناعات ومسلمات قيمية هي من صميم مكونات نمط التفكير المحلي وهى مسئولة مباشرة عن حل جميع النزاعات على المستوى القبلي، فالإدارة الأهلية بذات المفهوم هي مؤسسة تستند في تسيير شؤون مجتمعها على القوانين العرفية (إدارة +عرف) ويمثلان شكلاً متكاملاً من أشكال السلطة والإدارة جديران بالتشخيص العلمي في ضوء المتغيرات الطبيعية الجديدة التي أفرزت واقعاً شديد التعقيد في الأجندة الحياتية اليومية للمجموعات القبلية ، إذ ارتبط ذلك بكل الأنشطة الحياتية الأمنية والتنموية والاقتصادية والإدارية.(مرقص:1984م،ص203).

ويرى (جادالله:2007م، ص1) أن الإدارة هي نمط من الحكم غير المباشر تم عن طريقه نقل سلطات إدارية وأمنية وقضائية من حكام الأقاليم البريطانيين إلى زعماء القبائل والأمراء والسلاطين، وكانت الإدارة الأهلية بهذا المفهوم.

تقوم الإدارة الأهلية على أساس سلطة القبيلة، وكان شيخ القبيلة هو رئيسها الإداري وصاحب السلطة القضائية فيها وممثل السلطان، ومن خلال تلك المفاهيم أن الإدارة الأهلية ترتكز على الوجود القبلي والأرض والعرف الذي يعمل على تنظيم حياة القبيلة ويحكم علاقاتها مع المجموعات الأخرى. (السنوسي:2014م).

استناداً على ما ذكر أعلاه أن الباحث يرى إن الإدارة الأهلية هي سلطة قبلية غير مباشرة، هي سلطة بتفويض من القبيلة وتقوم على ثلاثة محاور الوجود القبلي والأرض أو الديار، والعرف الذي ينظم يحكم حياة المجتمع.

القبيلة:

القبيلة هي جماعة من الناس تنتمي في الغالب إلى نسب واحد يرجع إلى جد أعلى أو اسم حلف قبلي يعتبر بمثابة جد، وتتكون من عدة بطون وعشائر .غالبًا ما يسكن أفراد القبيلة إقليماً مشتركاً يعدونه وطناً لهم، ويتحدثون لهجة مميزة، ولهم ثقافة متجانسة أو تضامن مشترك (أي عصبية) ضد العناصر الخارجية على الأقل.

مفهوم القبيلة في قاموس علم الاجتماع:

هناك ثلاث مفاهيم هي نسق في التنظيم الاجتماعي يتضمن عدة جماعات محلية، مثل القوى و العشائر و تتخذ القبيلة عادة إقليم معين و يكتنفها شعوراً قوياً بالتضامن والوحدة يستمد إلى مجموعة من العواطف الأولية. هي تجمع كبير أو صغير من الناس يشغلون إقليماً معيناً ويتحدثون اللغة نفسها، تجمعهم علاقات اجتماعية خاصة متجانسة ثقافياً. هي وحدة متماسكة اجتماعياً ترتبط بإقليم معين، وتعتبر في نظر أعضائها ذات استقلالية سياسية.(القحطاني: 2008م، ص31).

أما ابن خلدون فيرى: إن القبيلة هي جماعة متفرعة عن جد أول، كما لا تتحد فقط بما يجمع بين أعضائها من روابط دم، كما حدد دلك الأنثروبولوجيون الكلاسيكيون، إن النسب في معناه الضيق لا يعدو أن يكون معطياً وهمياً لا يصمد أمام واقع الاختلاط و علاقات الجوار و التعايش في المكان، أما الإطار الحقيقي للقبيلة عند ابن خلدون فهدا النسب في معناه

الواسع و الرمزي و مما يمثله من أشكال التحالف و الولاء و الانتماء.(القحطاني: 2008م، ص33).

إن ابن خلدون يؤكد دور المكان أي: (الأرض التي تشكل محور التحام الجماعة، ومما يزكي الإحساس بالانصهار ضمن الجماعة القبلية ويعزز تلاحمها الداخلي الخطر الخارجي الذي قد يهدد استمرار وجودها سواءً أكان ناجماً عن عصبية زاحفة من خارجها، أو كان ناجماً عن تدخل سلطة مركزية، كما إن علاقات القرابة والتحالف الموجودة بين أعضاء القبيلة الواحدة تؤدي إلى إقامة الفوارق بين المجموعات القبيلة التي كثيراً ما تتسبب في عمليات التنافس الحادة والصراع على الموارد ومصادر العيش، وهذا ما يدفع إلى إضفاء طابع الصراع الدائم و المستمر على المجتمع القبلي، وتتسم القبيلة بالصفات الآتية:

i. وحدة الدم .

ii. وحدة الأرض أو دار القبيلة .

iii. وحدة اللغة .

iv. وحدة المرجعية والإطار الدلالي.

v. وحدة الثقافة (العصبية للقبيلة)..(القحطاني: 2008م، ص35).

2-1-2المؤسسات القبلية وأشكالها التنظيمية:

2-1-2-1الأسرة: تعتبر الأسرة مكون من مكونات المجتمع حيث تتألف من (الزوج – الزوجة – الأبناء)، وقد تكون ممتدة لاستيعابها أبناء العمومة إذ إن الأصل في القبيلة الانتماء يكون من جهة الوالد.

2-1-2-2خشم البيت: يمثل خشم البيت إحدى الحلقات الوسطى في البناء القبلي وهو بالتالي يستوعب في داخله الحلقتين السابقتين (الأسرة، أولاد الراجل)، والربط الداخلي لخشم البيت يتأسس طبقاً لروابط الدم أو القربى ويشكل خشم البيت أحد الأقسام الكبرى المكونة لبناء القبيلة.

2-1-2-3 البدنة: تمثل البدنة الحلقة النهائية في البناء القبلي وهي مجموعة من الأسر والأفخاذ وخشوم البيوت ترتبط بنسب أعلى واحد ومن مجموع البدنات تتكون القبيلة.

2-1-2-4 الأفخاذ: الفخذ هو مجموعة من الناس وهم يتبعون إلى عشيرة أو قبيلة.

2-1-2-5 البطن: هو مجموعه من الأفخاذ يرجعون في أغلبهم إلى نسب واحد.

2-1-2-6 العشيرة: هي مجموعة من الأفخاذ أو البطون.

2-1-2-7 الأرض أو الديار: وقد عرفت في كردفان عموماً بالديار القبلية بينما سميت في دارفور بالحواكير وهى تمثل الإطار الجغرافي لوحدة القبيلة وما شاب هذه المؤسسة من مفاهيم قديمة ومستحدثة وكيف أصبحت الأرض تتفاعل اليوم وبصورة أساسية في النزاعات الحالية وكيف يمكن لمفهوم الدار أن يساعد في الاستقرار القبلي أو يزيد من تمزق هذه المجتمعات. أو للمفاهيم المستوطنة عند تلك القبائل حول مفهوم الدار في حياتهم العامة. والمعلوم أن القبائل السودانية في مناطق الأرياف تعيش في مواقع محدودة وخاصة بها تسمى الدار وحدود هذه الديار هي التي أصبحت فيما بعد حدود الإداريات في زمن الحكم الثنائي وحتى الآن. إن الإفادة من موارد الدار هو لأفراد القبيلة ويمكن للقبائل الأخرى الاستفادة من هذه الموارد إذا تم التوصل إلى معاهدات أو اتفاقيات بين هذه القبائل.

أما في حالة المرعى فإن الديار يمكن أن تستخدم بواسطة كل الرعاة الذين يملكون الدار ولكن تحركاتهم تضبط بواسطة القيادة القبلية. أما حقوق المزارعين فهي محفوظة وكل القادمين إلى ديار القبيلة من خارج إطار القبيلة نفسها والذين يطلبون العيش في كنف تلك القبائل فإنهم يحصلون على أذونات من قادة القبائل لاستخدام موارد تلك الديار لتحقيق مصالحهم الحياتية، وذلك بمقابل يقومون بدفعه لقيادات القبائل طوال المدة التي يقضونها مستخدمين تلك الحيازات من الأراضي وهذا التقليد معمول به على نطاق واسع في المناطق القبلية في أنحاء السودان المختلفة وهذه المقابلات التي يقومون بدفعها تعرف كإيجارات لاستخدام الأراضي ولا تعطى أي حق لامتلاك الأرض.(آدم: 2009م، ص28).

2-1-3 نشأة الإدارة الأهلية:

من خلال ما جاء في مفهوم الإدارة الأهلية فأنه يعني إدارة شئون القبيلة أو مجموعة منها بواسطة شخص ترتضيه تلك المجموعة القبلية وهذا كان سائداً منذ أمد بعيد وفي كل مكان وجد فيه الإنسان، وبمحاولة الرجوع لتاريخ نظام الإدارة الأهلية بشكله الحالي أو قبل أن يتطور لشكله الحالي نجد إن العرب الذين هاجروا من الجزيرة العربية للسودان في القرنين الثالث عشر والرابع عشر هم الذين قاموا بوضع اللبنة الأولي لنظام الإدارة الأهلية في السودان فنظام شيخ العرب ونظام الشورى والأجاويد و الصلح و القسم, وكل العادات والتقاليد التي هي أساس الإدارة الأهلية السائدة في البلاد.(بانقا:1960م، ص23).

فرجال الإدارة الأهلية يقومون بدور فعال في حل الإشكاليات التي تواجه المجتمع فهي نمط من الحكم يمارس فيه زعماء القبائل السلطات القضائية والإدارية بإشراف البريطانيين في مناطق نفوذهم، وهذا ما اصطلح على تسميته تاريخياً نظام الحكم غير المباشر واستخدمه المؤرخون لوصف نظام الحكم المعمول به في بعض البلدان التابعة للسلطة الاستعمارية البريطانية (وبصورة خاصة في أجزاء من إفريقيا وآسيا) والتي يطلق عليها غالبًا اسم "المحميات" أو "الولايات المتهادنة". وحسب نظام الحكم غير المباشر يتولى الحكام التقليديون أمور الحكم اليومية وإدارة المناطق الصغيرة والكبيرة، ويكتسب هؤلاء الحكام مكانةً واستقرارًا وحماية تقدمها السلطة البريطانية، وذلك مقابل فرض السيطرة على العلاقات الخارجية وغالبًا الضرائب والاتصالات وأمور أخرى، ويصاحب ذلك عادةً قيام عدد قليل من "المستشارين" الأوروبيين بالإشراف إشرافًا فعالاً على حكم عدد كبير من الناس منتشرين في مناطق شاسعة.(مرقص: 1984م، ص212).

فنظام الحكم غير المباشر وهذا ما ظل سمة لنظام الحكم الذي تمارسه السلطة البريطانية في مناطق نفوذها بإفريقيا، غير أن بداية التجربة العملية والتطبيق العملي لنظام الحكم غير المباشر في كينيا ونيجيريا يرجع إلى أعمال فريدريك لوجارد، المندوب السامي في محمية شمالي نيجيريا في الفترة من عام 1899 إلى 1906. فلقد أسس لوجارد في أراضي خلافة صُكتو، التي هزمتها الإمبراطورية البريطانية في مطلع القرن التاسع عشر، وهو نظام يقضي بقيام البريطانيين بالسيطرة على العلاقات الخارجية والأمور العسكرية والسيطرة على الضرائب، بينما تترك معظم جميع جوانب الحياة الأخرى إلى الطبقة الأرستقراطية المحلية التي كانت موجودة قبل الاستعمار البريطاني وربما تكون قد اتخذت جانب البريطانيين أثناء أو بعد الهزيمة، ولقد حدث أكبر تطبيق لنظام الحكم غير المباشر في المستعمرات البريطانية في آسيا في مئات من الدول قبل الاستعمار، ولقد كان نظام الحكم غير المباشر مثمرًا بشكل خاص من حيث تمكينه للبريطانيين باستغلال الموارد الطبيعية والمواد الخام للعديد من الدول التابعة. ولقد وفر إنشاء القواعد البحرية والعسكرية في النقاط الإستراتيجية في جميع أنحاء الكرة الأرضية السلطة اللازمة لتعزيز هذا الحكم.

واستطاعت بريطانيا من خلال هذا النمط من الحكم أن تفرض هيمنتها من خلال استخدام الزعامات القبلية وإشراكهم في الحكم، الأمر الذي ساعدها في بسط السيطرة بأقل تكلفة، وحكم البلاد بالاعتماد على قلة من الإداريين البريطانيين.(البحيري: 2009م، ص 295).

المبحث الثاني
الإدارة الأهلية بالسودان

2-2 تمهيد:

يشير واقع التاريخ السوداني قبل الغزو التركي المصري إلى أن الممالك المسيحية التي ورثتها سلطنة الفونج ومملكة دارفور لا تعدو أن تكون ممالك وسلطنات لمجموعات قبلية أو أثنية, ولكنها كانت أكثر وضوحاً أبان السلطنة الزرقاء بالإضافة إلى الفونج ومملكتهم, فإن هناك الكثير من الممالك والسلطنات والمشيخات والزعامات كانت تنضوي تحت السلطنة الزرقاء فنحن نشير هنا إلى مملكة تقلي والعبدلاب, البدو في البطانة والبدو غرب النيل, ونشير إلي زعامة الشلك وزعامات أقصى شمال السلطنة الزرقاء إلى حدود مصر, كل تلك الأشكال كانت مجموعات قبلية أو أثنية تتمحور حول قائد لها يعمل علي تنظيم أمورها الداخلية ومنع الاحتكاك داخلها كما أنه يقوم ببصيرته النافذة ومع مجلسه بمنع احتكاك قبيلته مع القبائل الأخرى أو التنازع مع السلطنة وهم في ممارستهم لزعامتهم وقيادتهم يضعون لذلك أسساً عرفية داخل كل مجموعة وأسس عرفية بين كل مجموعة وأخرى يحتكمون إليها في حالة قيام النزاعات.(البحيري: 2009م، ص 296).

الزعامة أو القيادة القبلية قد تكون زعامة إدارية بحتة تأخذ إلى جانبها وتقدر دور رجال الدين في مجتمع القبيلة, وتستشيرهم، أو قد تكون زعامة جامعة بين الأمور الدنيوية و الدينية الروحية لإضفاء البعد الديني على شخصية الزعيم العشائري أو القبلي كإدارة أهلية, وللتنوع الإثني والإرث الثقافي الناتج عن هذا التنوع نجد مسميات عدة للقيادة أو الزعامة القبلية كالمك, الناظر, الدمينقاوي, السلطان, الشرتاي, العمدة, الشيخ...الخ, وقد حاولت الإدارة الحكومية الحديثة تنظيم هذه المسميات في شكل إداري هرمي حسب مقتضيات الإدارة إلا أن الفهم الراسخ هو أن رجل الإدارة هو حكيم القبيلة وقائدها في السلم والملمات ومرآتها عند القبائل ورمزها في المحافل الكبرى. وقد كانت الإدارة الأهلية في السودان قبل الحكم المصري تقوم على أساس سلطة القبيلة وكان هذا من آثار العرب هناك وفي تقرير مارشال عن الحكم في السودان أكد أن القبائل العربية التي دخلت السودان ظلت محتفظة بتكوينها متمسكة بتقاليدها كما ظلت القبائل الأخرى مثل البجا والفور والنوبة قوية ولها شخصيتها وتقاليدها وكان شيخ القبيلة هو رئيسها الإداري وصاحب السلطة القضائية فيها وإن نمط الحكم القبلي

هو نمط حكم أصيل في المجتمع السوداني وليس من ابتداع الإنجليز الذين عملوا على تقنينه في فترة الحكم الثنائي البريطاني المصري (1898. 1955م) بل هو عميق الجذور يستمد أصوله من العرف التقاليد القبلية في إدارة شئون أفرادها وفي علاقاتها مع بعضها البعض وكان مشايخ العرب مرجعية لأهلهم يلجأون إليهم قبل وفي أثناء الحكم الثنائي ويحتكمون إليهم، كما أن الحاكم الأجنبي يستشيرهم في أمور الحكم والإدارة وقد اتصف كثير من رجالات القبائل على مختلف مستوياتهم في سلم الرئاسة القبلية بالرأي السديد ورجاحة العقل والذكاء والحكمة والجرأة في إبداء الرأي وكان شيخ القبيلة أو زعيم العشيرة بالنسبة للقبائل البدوية في السودان هو الذي يفصل في المشاكل التي تنشب بين أفراد قبيلته ويستمع إلي الشكاوي من القبائل الأخرى ضد أفراد قبيلته ويقوم بفض المنازعات التي تحدث حول المياه والمراعي,وكان أمره مطاعاً وحكمه الذي يصدره مقبولاً, وفي عهد مملكة الفونج قويت مكانة زعماء العشائر وانتظمت القبائل تحت إدارات أهلية كانت تتصرف في شئون القبائل الخاضعة للسلطة المركزية ممثلة في السلطات وعندما فتح محمد علي باشا السودان 1821م وأصبح تحت بعد سيطرته القضاء على سلطنة الفونج لم يتعرض لسلطات زعماء القبائل التي كانوا يتمتعون بها من قبل بل اعترف بها على أن يكون شيخ القبيلة رئيساً لقبيلته ومن صفاته:

i. أن يكون مطيعاً لأوامر الحكومة.
ii. يجمع ويسلم الضرائب المفروضة على قبيلته.
iii. أن لا تقوم قبيلته بأي عمل عدائي ضد الحكم التركي.

وقد ظل النظام القبلي في السودان يمارس سلطاته في جميع أنحاء السودان في ظل نظام التركية المصرية السابقة. ويقيمون بواجبهم الإداري في إطار وما يتلقونه من تعليمات وتحصيل الضرائب في الإنتاج والحيواني. (المكي:2014م، ص124).

لقد رفضت المهدية القبلية كفكرة واعتبرت الدين هو الأساس الذي يجمع الناس غير أنها استفادت من القبلية كتنظيم مما جعلها تستقطب رجالات القبائل للاستفادة منهم في تهيئة وقيادة الجهاد وقد انخرطت العديد من هذه القبائل في صفوف الدعوة الجديدة لمحاربة وإجلاء الحكم الأجنبي ممثلاً في سلطة التركية السابقة التي اعتمدت نظاماً إدارياً جعل في قمته الحكمدار ويعاونه مجلس كبير للنظار في الشؤون الإدارية العامة.

2-2-1 الإدارة الأهلية في عهد الحكم الثنائي:

جاء الحكم الثنائي وسعى لدعم الزعامات القبلية, وكان صدور سلطات المشايخ الرحل بمثابة تقنيين لبعض السلطات والأعراف الموجودة في نظم هذه القبائل.

والحقيقة إن شغل الإدارة البريطانية الشاغل كان العمل علي سودنة الوظائف الدنيا رغبة في إشراك السودان في الوظائف الإدارية الدنيا. ولذلك كان يرى (مرقص: 1984م، ص 201): أن الأسباب الإدارة البريطانية رغبةً منها في إبعاد المصريين والانفراد بحكم السودان. وسعى الإنجليز في العمل على إيجاد صيغة حكم تمكنهم من السيطرة والتحكم على حكم البلاد وصدر تقرير من لجنة (ملنر) الذي نادى بانحصار الحكم في السودان في حكومة مركزية مع اشتراك الوطنيين الذين يمكنهم القيام بالأعمال الإدارية البسيطة مما يقلل من نفقات الإدارة. .فإذا كان الحكم غير مباشر هو الباعث الرئيسي لنظام الإدارة الأهلية فهنالك حدثان مهمان اعتمد عليهما الحاكم العام في إصراره وعزمه علي وضع هذا التطور موضع التنفيذ. الأول تقرير (ملنر) وقد وصى ضمن توصياته الخاصة بالسودان, ما يلي:

أنه من غير المرغوب فيه أن تكون الحكومة في السودان مركزية, نسبة لاتساع الرقعة وتباين البنيات السكانية فيه، ورأى أن تكون الإدارة في أيدي السلطات الأهلية مادامت هذه السلطات خاضعة للسلطات البريطانية فيصبح الحكم المركزي غير مناسب وان يكون نظام الحكم اللامركزي واستخدام أفراد محليين هو الأنسب كفاءة واقتصاداً.

نجاح فكرة تطبيق وتطوير الإدارة الأهلية في نيجيريا والتي نادى بها لورد لوقارد شجعت وحفزت الحاكم العام في استصدار وتطبيق هذا النوع من الحكم. وقد شجع الحاكم العام السير جون مافي نحو الإسراع في تطبيق نظام الحكم غير المباشر لتوفر عناصر النجاح إذ إن السودان يزخر بالقبائل الكبيرة الممتدة لها أنظمة وقوانين وأعراف تحكمها مما يجعل تمرير التوجيهات وجمع الضرائب عبر الشيوخ أمراً ممكناً وغير مكلفاً. ويعتمد هذا النظام على تسيير أموره وتمويل نفسه من خلال ما يجمع من ضرائب القطعان والزراعة والأطيان والتي تعتبر من ضمن سلطات المشايخ، كما أنهم يقومون بممارسة أعمال قضائية تساعد في حفظ الأمن فضلاً عن الولاء الذي يجدونه من أفراد قبائلهم كل ذلك ساعد وساهم في الإسراع بتنفيذ تجربة الحكم غير المباشرة. (شبيكة:1966م، ص 442).

2-2-3 بداية تطبيق نظام الإدارة الأهلية:

صدر قانون سلطة المشايخ الرحل عام 1922 وهو قانون يطبق على أي قبيلة أو فرع منها ويتكفل بتطبيقه ناظر القبيلة أو وكيله أو عمدة القرية, بين القبائل الرحل وشبه الرحل في وبموجب هذا القانون يجوز لمديري المديريات – بموافقة الحاكم العام – أن يخولوا مشايخ القبائل الراحلة سلطة العقوبة في الجرائم التي تقع في قبائلهم, كما أنه يجوز للمشايخ ومجالس الكبار الفصل في الخصومات المدنية طبقاً للعرف السائد في القبيلة مع مراعاة ما يضعه مدير المديرية من قواعد وبدون دفع دية أو أية رسوم, وان يرفع الاستئناف ضد أي حكم صادر من أي شيخ بمقتضى هذا القانون إلى مفتشي المراكز أو مديري المديريات.

وبدأت الإدارة تتخذ بعض الخطوات نحو تدريب الرؤساء والشيوخ علي التعامل مع الإدارة الحكومية بطريقة أكثر تنظيماً وعلى مستوى احدث كانوا يتعلمون كيفية ضبط مالية مجلس القبيلة.

إن قانون سلطة المشايخ الصادر سنة 1922م قد عني بسلطات مشايخ القبائل الرحل ولم تشتمل نصوص هذا القانون على أية أشارة إلى القبائل المستقرة وسكان المدن والقرى, وكانت صلاحيات شيوخ القبائل البدوية الراحلة الموصوفة في هذا القانون قضائية محضة ولا تشتمل على أية مهام إدارية فكان على الشيخ أن يبت في أي مخالفة بسيطة مع غرامة محدودة. وقد تم إنشاء مجالس محلية في المدن الكبرى إلا أن سلطات هذه المجالس كانت استشارية فقط.

صدر قانون شيوخ القرى عام (1922م) الذي خول سلطات قضائية محدودة لمشايخ قري شمال السودان,فأعطيت لمحاكم تلك القرى سلطة فرض الغرامة في حدود جنيهين, وبدأ الشيوخ يرفعون تقاريرهم عن الضرائب إلى المفتش الانجليزي، وتم إنشاء أول ميزانية إدارية محلية في دار مساليت بدارفور.

وقد كان غرض الحكومة من تطبيق نظام الإدارة الأهلية أو الحكم غير المباشر هو التقليل النفقات المالية والإدارية بقدر الإمكان وأصبحت من ضمن أولويات الإدارة تقوية النظام القبلي وتوثيق علاقته مع الحكومة.(البحيري: 2009م، ص295).

2-2-4السلطات التقليدية التي اعتمدت عليها الحكومة في تطبيق النظام الإداري:

كانت الحكومة تسعى لتوسيع نطاق تعاونها مع السلطات الأهلية – شيوخ القبائل الرحل وزعماء القرى المستقرة – إضافة إلى زعماء الطوائف الدينية التقليدية والعلماء ,كما سعت للتعاون مع طبقة رجال الأعمال وذلك عن طريق إقامة مجالس بلدية ذات سلطات استشارية من أعيان المدن في كل من – الخرطوم وبورتسودان.(جادالله: 2005م، ص129).

بدأت الحكومة المحلية في أواخر الثلاثينات بإنشاء جهاز إداري جديد، لأن نظام الإدارة الأهلية لم يعد مناسباً في تنفيذ المهام الإدارية خاصة في المدن والمناطق المتقدمة, ولهذا السبب أنشأت حكومة السودان ما يعرف بالحكم المحلي(الحكومة المحلية) التي تتركز سلطاتها الإدارية في أيدي موظفين مختصين في هذا الشأن ونتيجة لهذا صدرت ثلاثة قوانين سنة 1937م:

i. قانون مجالس البلديات (المدن الكبرى).
ii. قانون مجالس المجالس الريفية.
iii. قانون مجالس المدن.

وتم في العام 1934م تكوين مجالس المديريات وقيام المجلس الاستشاري لشمال السودان 1944م والجمعية التشريعية سنة 1948م. أدخلت الحكومة نظام الحكم المحلي في السودان على الحكومات المحلية في بريطانيا من أجل إعطاء السودانيين الفرصة لكي يتدربوا على إدارة شؤون مناطقهم الريفية ومدنهم خاصة فيما يتعلق بالنواحي الضرورية الخدمية وبدأت المجالس البلدية والريفية أعمالها بأعضاء معينين يرئسهم مفتش المركز في المجلس ولكن هذا الوضع تغير فيما بعد فأصبح بعض أعضاء المجلس معينين والبعض الآخر منتخبين حتى أصبح جميع أعضاء المجالس منتخبين بصورة رسمية وفي سنة 1956م أصبح عدد المجالس البلدية 56 مجلساً.

كان هدف الإنجليز من هذا النظام نشر اللامركزية في السودان بغرض إشراك السودانيين في إدارة بلادهم ولكن بعض المثقفين السودانيين يرون أن الانجليز يريدون إحياء النعرة القبلية في السودان التي كانت سائدة قبل الثورة المهدية لأن ذلك فيه تجاهل للقومية السودانية ويري المتعلمون أن الإنجليز لجأوا لنظام الإدارة الأهلية لخلق طبقة حاكمة من زعماء العشائر ليكونوا موالين للإدارة البريطانية في السودان, وتشكك الصفوة المتعلمة في البلاد من نوايا

الإنجليز الذين وضعوا لجنوب السودان قوانين وتشريعات تختلف عمّا في الشمال تمهيداً لفصل شطري البلاد وبالفعل تم هذا المخطط في العام 2010م وكانت المحاكم الأهلية في بدايات عهدها ضد الطبقة المتعلمة حتى في مرحلة ما بعد الاستقلال إلا أنها ساهمت بفعالية في القضاء السوداني وهي موضع ثقة واحترام من الأهالي.

عندما استلم سير ستيورات إدارة الحكومة قاد حملة كبيرة ضد نظام الإدارة الأهلية وألغى كثيراً من المحاكم الصغيرة وأشرك التجار والمتعلمين في عضوية المحاكم وإعادة فتح مدرسة الإدارة التي أغلقت من قبل، وفتح مدرسة الحقوق لأول مرة في السودان وألحقها بالمدارس العليا وعين كثير من السودانيين في الوظائف الكبرى بالوزارات المختلفة وأصدر ستيورات قانون الحكومات المحلية سنة 1937م تنفيذاً لسياسته التي ترمي للقضاء على سلطات الإدارة الأهلية في البلاد، وبعد صدور هذا القانون تم تكوين مجالس بلدية وريفية في مناطق شاسعة من أجزاء السودان.(مرقص: 1984م، ص228).

2-2-5 مكونات الإدارة الأهلية:

ولقد تميزت السلطات القبلية بالغموض وعدم تحديد المسئوليات حتى في أزهى فترات تطبيقها, ولم تتوفر إلا نادراً سلطة محددة للشيوخ أو الكبار أو الأعيان فقد كانت السلطة موزعة على كثير من الأفراد وكانت القرارات التي تصدر عن زعماء القبائل تضع في اعتبارها مصالح كبارها وأفرادها, ولم تظهر مكانة النظار أو الشيوخ إلا في حالات ضئيلة لأن سلطاتهم كانت محدودة في كثير من مناطقهم ولو أن الأمر كان يختلف من قبيلة إلى أخرى.

2-2-6 السلطات التقليدية التي استفاد منها نظام الإدارة الأهلية:

2-2-6-1شيوخ القبائل:

كانت القبائل السودانية تنقسم إلى قبائل رحل وشبه رحل ومن قبائل النوع الأول البطاحين والمغاربة في النيل الأزرق والبقارة في كردفان والمساليت في دار فور- أما القبائل شبه الرحل فهي كثيرة في أنحاء السودان وكان يطلق علي رئيس القبيلة اسم(شيخ) وهو يمثل القبيلة في أي مشاكل قد تنشأ بينها وبين القبائل الأخرى بخصوص مجال حركة قطعان الماشية أو الأغنام أو حدود المرعي, كما يتولى حل المشاكل التي تنشأ بين أفراد قبيلته, وكانت سلطات الشيوخ محدودة في النظر في بعض القضايا الجنائية وعقاب الأفراد بالجلد أو الغرامة.(المكي:2014م، ص11).

لما صدر قانون المشايخ والرحل(1922م) نفذ في الوقت ذاته على القبائل غير الرحل لأن القانون كان ينفذ تنفيذاً فضفاضاً, ورأت الإدارة البريطانية أنه لا يجب أن يؤدي انتقال السلطة إلى الشيوخ المحليين إلى تحويلهم إلى موظفين لدى الحكومة لأن مثل هذا العمل قد يجلب عليهم كراهية الأهالي ويفقدهم المكانة السامية التي يحوزونها بين أبناء قبائلهم فكان المطلوب شكلاً من شيوخ القبائل أن يكونوا ممثلين لقبائلهم .

وبتطور النظام الإداري أصبح الشيوخ مسئولين في بعض الأماكن عن صيانة الطرق والآبار ومشروعات خزن المياه والإشراف على توفير الخدمات الصحية والبيطرية, بل وعهد إلى كبار الشيوخ بالإشراف على الأمن العام في بعض الأحيان.

ولم يكن يدفع للشيوخ والرؤساء وكتبة المحاكم الأهلية أية مرتبات مقابل أحكامهم أول الأمر غير أن قانون سلطات شيوخ القبائل عام 1927 كفل الحد الضروري لحياة هؤلاء, ولتوفير المرتبات اللازمة لهم تم عمل ميزانية خاصة لكل قبيلة على نطاق ضيق لسد كل نواحي الإنفاق وكان الأساس المالي الذي قامت عليه هذه الميزانيات هو قانون الضريبة المحلية الصادر عام 1919م الذي ينص على جباية بعض الضرائب المحلية في المدن والأرياف وصرفهم على مصالح السكان المحليين ولما عدل هذا القانون أصبحت مصادر دخل الميزانيات المحلية تأتي من رسوم القضايا، وفي عام 1932م صدر قانون المحاكم الأهلية وهو قانون شامل ضمنت فيه كل القانون التي سبق ذكرها وغطى جميع أنحاء السودان ما عدا المديريات الجنوبية وبموجب هذا القانون صنفت المحاكم كالآتي:

i. محكمة المشايخ يرأسها شيخ معه مشايخ أعضاء.
ii. محكمة شيخ معه الكبار في المجلس.
iii. محكمة القروية.
iv. محكمة شيخ يجلس لمفرده.

2-2-5-2 ناظر القبيلة:

وهو بمثابة شيخ القبيلة ولقد استخدم لقب الناظر بالنسبة للقبائل التي ساد فيها النظام والاستقرار إلى حد كبير مثل قبيلة الشكرية وغيرها, وقد كانت سلطات النظار تزيد عن سلطات الشيوخ في كثير من الأحيان, فعلى حين أعطيت للنظار سلطة قاضي الجنايات من الدرجة الثالثة, اقتصر القانون على منح الشيوخ سلطات قضائية وتنفيذية محدودة.

2-2-5-3عمدة القرية:

وإذا كان يدير شئون القبيلة شيخ أو ناظر, فإن المناطق التي انتشر فيها العمران وتطورت فيها الزراعة خاصة في الشمال والجزيرة كان الوضع فيها مختلفاً إذ كان يمثل كل قرية عمدة, وكان العمد يقومون بتحصيل الضرائب وحفظ النظام وكانوا بمثابة وكلاء من المآمير,وانشغلوا بالفصل في المنازعات بين الأهالي بواسطة مجالس الأعيان التي تتكون من الشخصيات البارزة في كل قرية.

2-2-5-4 مجالس الكبار:

كانت تتكون من كبار رجال القبائل الذين تولوا الفصل في الخصومات المدنية طبقاً للعرف السائد في القبيلة. وأصبحت هذه المجالس بعد تطبيق نظام الإدارة الأهلية بمثابة محاكم, تعرض فيها القضايا ولرئيس المجلس سلطة القاضي من الدرجة الثالثة.

2-2-5-5 المجالس المحلية:

خطت الإدارة الأهلية خطوة أخرى بإنشاء المجالس المحلية في المدن الكبرى وهي الخرطوم والخرطوم بحري وأم درمان وبورتسودان وكانت سلطات هذه المجالس استشارية فيما يختص بمشاكل المدينة.

2-2-5-6 المحاكم الأهلية الصغرى:

كانت هذه المحاكم تطبق العرف القبلي في حالة عرض أية مشكلة عليها, وفي حالة تعارض العرف مع قانون العقوبات يترك لهذه المحاكم اختيار الأنسب بغية الوصول لحل ملائم في القضايا المعروضة, وكانت سلطات المحاكم الأهلية الصغرى تقتصر علي الحكم بالسجن مدة تتراوح ما بين شهر وسنة, وعلى الحكم بالغرامة ما بين خمسة وعشرة جنيهات حسب السلطات الممنوحة للمحكمة.

2-2-5-7 المحاكم الكبرى:

وصلت سلطات هذه المحاكم إلى حد الحكم بالسجن مدة تتراوح مابين سنتين وعشرة سنوات, و الغرامة, والجلد, واتسعت نواحي النظر في القضايا الخاصة بالقتل والسرقة والجرائم الموجهة ضد الحكومة, وتطورت المحاكم الأهلية فأصبحت تنظر في القضايا المدنية التي كانت في حق المحاكم العادية على أن يوافق الطرفان المتخاصمان على ذلك, وعلى أن يكون

الحكم بالغرامة في هذه القضايا, كذلك أنشئت بعض الفروع الخاصة بالقضاء الشرعي داخل هذه المحاكم فحكمت في قضايا الأحوال الشخصية أيضاً.

2-2-6 تطور نظام الإدارة الأهلية:

وبعد أن تولى "سير جون مافي " حاكماً عاماً على السودان في نهاية 1926م, أعيد النظر في وضع الإدارة الأهلية في ضوء ما استجد من ظروف.

إن التشريعات والقوانين الصادرة التي يجب اتباعها في مذكرة له عام 1927م هو التشجيع والتوسع في السلطات المحلية للقيام بدورها من تنفيذ سياسات وأداء مهامها وفق المنصوص عليه.

وأصدر "مافي" عدة قوانين خاصة بالأعمال الإدارية منها قانون البوليس في عام 1928م لتنظيم سلطات وواجبات البوليس السوداني, وأعطى هذا القانون حاكم عام السودان الحق في أن يخول لأي فرد أو عدة أفراد, لفترة قصيرة أو بصفة مستديمة, بعض أو كل السلطات التي يختص بها رجال البوليس. وقانون انتقال سلطات الموظفين وقانون جمع الضرائب ومرتبات الشيوخ وصحب ذلك مجموعة القرارات الإدارية إلى دمج بعض القبائل تحت إشراف مجلس شيوخ واحد ومحكمة واحدة كما منحوا سلطات في الفصل في القضايا الإجرامية ما عدا المتعلقة بالقتل والسرقة والقضايا الخاصة بالأجانب.

إن النظام قد منح سلطات للشيوخ في مديريات عديدة تفاوتت صور تطبيقها حسب مقدار استجابة السكان, وأصبح الشيوخ مسئولين عن صيانة الطرق والآبار ومشروعات تخزين المياه في مناطق سلطاتهم, والإشراف على توفير الخدمات الصحية والبيطرية بل وعهد إلى كبار الشيوخ الإشراف علي الأمن العام.

ولما تطلب الأمر التوسع في أعمال الإدارة الأهلية وبالتالي التوسع في التشريعات الخاصة بها صدر قانون ذو سلطات أوسع سمي (قانون المحاكم الأهلية) في 1932/1/22م, ليحل محله ما سبقه من قوانين أو تشريعات,كان يسري هذا القانون على جميع أنحاء السودان ماعدا مديريات أعالي النيل وبحر الغزال ومنجلا, وبموجبه يسير إنشاء المحاكم بأمر الحاكم العام بعد أن كانت تصدر قرارات إنشائها بأمر المديرين وكان هذا يكفل لها سلطات أوسع, وقد نص القانون على أنه من الواجب أن يذكر في أمر إنشاء أي محكمة حدود اختصاصها وسلطاتها, وقد انقسمت المحاكم إلى قسمين,كما سبق أن نوهنا,قسم يخص

المحاكم الكبرى وآخر يخص المحاكم الصغرى وتم إغلاق بعض المحاكم الشرعية في بعض الأماكن لعدم جدواها بسبب وجود المحاكم الأهلية.

ولما كان قانون المحاكم الأهلية عام 1932م يتميز بالمرونة عما سبقه من قوانين فقد زاد عدد هذه المحاكم من مكان إلى آخر, وكان لكل محكمة لائحة داخلية خاصة تحدد دائرة الاختصاص والسلطات المخولة لها بأمر الحاكم العام.

ولا يكتمل الحديث عن الإدارة الأهلية في المجتمع المحلى ولا يكتمل فهم نظم التفكير المحلى دون الإلمام بالعرف القبلي الذي هو الأداة التي من خلالها تسوس الإدارة الأهلية هذه المجتمعات القبلية.

2-2-6-1 مرحلة مارشال وقانون الحكومة المحلية لعام 1951م:

المرحلة الثانية التي تهدف إلى تطوير نظام اللامركزية عندما استدعت الحكومة البريطانية الدكتور مارشال 1948م وهو خبير الحكم المحلي البريطاني الجنسية كتب المعروف عن الحكومة المحلية في السودان متضمناً توصياته التي وافقت عليها التشريعية في 19/نوفمبر/1949م وبذلك تم إلغاء قوانين الحكومة المحلية التي صدرت سنة 1937م والتي استبدلت بقانون الحكومة المحلية حتى 1971م التي تكونت في عهد النظام المايوي.

نظام الحكم المحلي لسنة 1951م ببعض السمات يمكن تلخيصها في الآتي:

i. للمجالس المحلية سلطات متعددة الأغراض ذات شخصية اعتبارية مسئولة عن الناخبين المحليين
ii. مدير المديرية هو المسئول عن المجالس المحلية والعمل على تطويرها حتى تؤدي دورها على الوجه الأكمل.
iii. يتم اختبار أعضاء مجلس المحلية عن طريق الانتخاب الحر المباشر والتعيين ولا يزيد عدد الأعضاء المعنيين عن ثلث عضوية المجلس الكلية.
iv. الأخذ بنظام اللجان ذات الصبغة الاستشارية.
v. الأخذ بنظام التدرج في منح السلطات للمجالس المحلية وفقا للظروف الاقتصادية والاجتماعية ودرجة الوعي بالمنطقة على النحو التالي:
vi. مجالس كاملة السلطات ذات ميزانيات مستقلة ولها حق انتخاب رؤسائها

vii. مناطق فيها سلطة الحكومة مخولة لمفتش المركز ولها مجالس استشارية
viii. مجالس العمل مخولة فيها لمفتش المركز ذات ميزانية مستقلة. (المكي: 2014م، 35).

قامت الإدارة الأهلية بدورٍ هامٍ في تحقيق قدر من الانسجام والوحدة الوطنية والإدارة الأهلية مارستها المجتمعات الإفريقية منذ عهود مبكرة من الحقب التاريخية فالقبيلة كانت وما زالت تمثل كيان موحد في لغته التي يتخاطب بها وطرق كسب عيشه والتنظيم الأسري باعتباره أساس للإدارة الأهلية المحلية ومحاولة فتح قوة للمشاركة الشعبية بعد إحكام الرقابة عليها.

ظل دور الإدارة الأهلية على هذا النحو حتى إلى فترة ما بعد الاستقلال تهدف إلى تنظيم نشاطات الأفراد والمجتمعات القبلية والمجتمعات المحلية في شتى ضروب الحياة وتمكنت الحكومات الوطنية أن تهتم بها لعدد من الأسباب:

i. هي نظام إداري محلي له جذور عميقة ويتمتع بولاء وتأييد ويقوم على التمسك بالتقاليد والاعتماد على النفس واحترام الذات.
ii. تعد القبيلة الدعامة الأساسية لنظام الإدارة الأهلية التي يعيش في داخلها أجيال متعاقبة في السودان فالقبيلة هي أدرى بعادات وأعراف أفرادها.
iii. أن نظام الإدارة الأهلية قليل التكاليف من الناحية المادية
iv. تقوم الإدارة بدور كبير في حفظ النظام الأمني في المنطقة المعنية(مكي: 2014م، ص37).

2-2-6-2 الإدارة الأهلية في عهد الحكم الوطني:

ظلت الإدارة الأهلية تؤدي دورها على الوجه الأكمل إلى مرحلة ما بعد الاستقلال على ما كانت عليه من قبل وفي العام 1966م نادت بعد الأصوات بتصفية الإدارة الأهلية أو إصلاحها حتى تصبح مواكبة للتطورات التي حدثت في العصر الحديث.

أوردت صحيفة الرأي العام العدد(6197) الصادر يوم 1965/1/12م , الموضوع الذي يتعلق بفصل الإدارة الأهلية عن القضاء قبل إجراء الانتخابات البرلمانية فعارض مديري المديريات هذا الاتجاه بشدة لأن هذا قد يكون سبباً في انهيار الأجهزة الأمنية في بعض المديريات ويساعد ذلك على تفلت الأحوال الأمنية، ونتيجة لذلك الحراك رفعت مذكرة تنص عن فصل الإدارة الأهلية عن القضاء وفصل ميزانيتها وكان ذلك نتاج لقرارات مؤتمر القضاء

1969م ونتيجة لهذا القرار يعني حرمان العمد والمشايخ ورجالات الإدارة الأهلية من ممارسة سلطاتهم القضائية والقانونية التي كانوا يتمتعون بها.

إذا كان فصل القضاء عن الإدارة الأهلية هو من أجل تحقيق العدالة فيجب أن يتم ذلك بالتدرج إلا أن استهداف الإدارة الأهلية والعمل على تجريدها باعتبارها تجسيداً للبيروقراطية الارستقراطية القبلية التي لا تتماشى مع متطلبات العصر وما شاهده من تطور بل اعتبروها صنيعة للإنجليز لتنفيذ السياسات الاستعمارية واستفادت من الوضع الإداري القبلي لتمكين لحكمه وفي عهد نميري 1970م تم إلغاء الإدارة الأهلية وحلت أجهزتها. وانشأ نظام الحكم الشعبي الإقليمي لعام 1971م الذي فشلت في القيام والاضطلاع بالمهام التي كانت تقوم بها الإدارة الأهلية علي الوجه الأكمل دون أي تقصير.

2-2-6-3 الإدارة الأهلية في عهد الإنقاذ الوطني 1989م:

إن إلغاء نظام الإدارة في عهد مايو كان له أثره السلبي في إدارة حكم البلاد خاصة في المجتمعات القبلية في كردفان ودارفور إذ أنها مجتمعات تحكم بواسطة الإدارة الأهلية التي كانت مسئولة عن توفير الأمن وتنفيذ الأوامر الإدارية التي تنظم حياة الناس فضلاً عن المجاعة التي ضرب المنطقة في النصف الأول من ثمانينيات القرن الماضي والحرب التي اندلعت في السودان كل ذلك وجود الفراغ الإداري الأهلي أدى إلى زعزعة الأمن والاستقرار.

وبمجيء الإنقاذ صدر قانون الإدارة الأهلية 1990م وبصدوره هو اعتراف بهذا النمط من الحكم. ظل القانون ساري المفعول إلى أن تم إلغاءه بموجب قانون الحكم المحلى 1998م الذي هدف من ذلك جعل أمر تنظيم الإدارة الأهلية شأناً ولائياً، إذ أشار إلى الآتي (يجوز أن تقوم إدارة أهلية بالولاية وتنظم في هيكلها وأهلية قياداتها واختصاصاتها وسلطاتها ومستوياتها وعلاقاتها وفقا لأحكام القانون الولائي).(نورين:2015م، ص22).

وتأسيساً على هذا سار القانون في اتجاه اختيار قيادات الإدارة الأهلية بالانتخاب بنظم ترعى قواعد الشورى والعرف المحلى وفقاً لأحكامه، كما حدد أجل ولاية القيادات سبع سنوات قابلة للتجديد يراعى في دورات التجديد العرف المحلى وفقاً لأحكام القانون، جعل الإدارة الأهلية شأنا ولائياً متماشياً مع اللامركزية التي انتظمت البلاد بإعادة تقسيم الولايات وما تبع ذلك من إنشاء العديد من المحليات وفقا لمعايير الإنشاء في قانون الحكم المحلى 1995م. من منظور اللامركزية هذا الأمر له إيجابياته إذ لا يستقيم أن يكون إنشاء وحدات الحكم

المحلى شأنا ولائياً وأن تظل الإدارة الأهلية شأنا اتحادياً، ولكن الجانب الآخر فإن مبدأ اختيار قيادة الإدارة الأهلية بالانتخاب بنظم ترعى قواعد الشورى والعرف أمر لا يمكن تطبيقه في كثير من المجتمعات، العرف له أسسه، وربطه بالانتخابات أمر بالغ التعقيد في بعض المجتمعات.

وفى ظل هذا الدستور الانتقالي منحت الولايات حق إصدار دساتيرها الولائية وقوانينها للحكم المحلى وقوانين الإدارة الأهلية وغيرها، عمدت بعض الولايات على إصدار قوانين لتنظيم الإدارة الأهلية فيها، بموجبه صدر قانون الإدارة الأهلية بجنوب كردفان عام 2008م.

الفصل الثالث
الإدارة الأهلية في منطقة لقاوة

المبحث الأول: الملامح الطبيعية والبشرية
المبحث الثاني: الإدارة الأهلية بمنطقة لقاوة

المبحث الأول

الملامح الطبيعية والبشرية

3-1 جغرافية المنطقة:

تقع محلية لقاوة بين خطي طول (20-30) شرقاً، وخطي عرض (13-9) درجة شمالاً في الجزء الشرقي لولاية غرب كردفان الحالية، وكانت حتى عام 2013م ضمن محليات ولاية جنوب كردفان، وتمثل محلية لقاوة الكبرى التي تضم السنوط وكيلك، وبعد قرار إنشاء ولاية غرب كردفان أصبحت محلية قائمة بذاتها تتبع لولاية غرب كردفان وعاصمتها الفولة، وهي تقع في الجزء الشرقي من ولاية غرب كردفان يحدها من الجنوب محلية كيلك ومن الشمال محلية السنوط ومن الغرب محلية السلام ومن الناحية الشرقية محلية الدلنج ومن الناحية الجنوبية الشرقية محلية الريف الشرقي لولاية جنوب كردفان. تبلغ مساحة محلية لقاوة (581) كيلومتر ويبلغ تعداد سكانها (107.217) نسمة عن آخر تعداد أجري في العام 2010م.(تقرير أمانة حكومة الولاية: 2010م).

3-1-1 الطبيعة والمناخ:

تقع المحلية ضمن إقليم السافنا الفقيرة، وتزداد كثافة الغطاء النباتي كلما اتجهنا جنوباً، حيث توجد مناطق رعوية شاسعة تصلح لتربية الأبقار(سافنا غنية) التي يشتهر بها سكان المنطقة الرحل، والزراعة للسكان المقيمين في القرى وتتراوح معدلات الأمطار 600-800 ملم، والتي تبدأ من أواخر مايو حتى منتصف أكتوبر وتزداد معدلاتها كلما اتجهنا جنوباً.وتتراوح درجات الحرارة بين 19-43 تقريباً.(أبكر: 2010م).

3-1-2 السطح والتربة:

المنطقة سلاسل من الجبال والهضاب بالناحية الشمال والهضاب غير المستوية والأسطح المتموجة، وتفصل بين هذه الجبال هضاب ذات تكوين صخري وأودية منخفضة ترفع باسم (الفاوة)، تتميز جبالها بشدة الانحدار حيث تتميز أرضها بالتربة المخلوطة ما بين القوز الرملي في الشمال والغرب إلى الطينية والحدبة في الجنوب. وتنقسم التربة في المنطقة إلى تربة رملية (قوز) توجد في شمال وغرب المنطقة تصلح لزراعة الفول السوداني ومحصول الكركدي والدخن واللوبيا، وتربة طينية رميلة تعرف بالقردود وتغطي هذه أجزاء من أواسط

المنطقة وتصلح هذه التربة لزراعة السمسم والذرة. وتربة سوداء، والتي تمثل مناطق الزراعة الآلية حيث تصلح لإنتاج السمسم والقطن قصير التيلة.

3-1-3 : الغطاء النباتي والغابات:

تكثر بالمنطقة الحشائش والأشجار المتفرقة كلما اتجهنا شمالاً، وتزداد كثافتها كلما اتجهنا جنوباً تبعاً لمعدلات الأمطار وخصائص التربة وحيث ينمو الأرز البري(Eragrositis Termula) في فصل الخريف مما يوفر مرعىً جيداً للماشية كما تذخر المنطقة بثروات غابية هائلة مثل الهشاب(Acacia Senegal) الذي يوجد في شمال الولاية والجزء الشرقي من محلية أبو جبيهة وشجر العرديب (Tamarindus Indea) والتبلدي (Adonsonia Digitata) التي تمثل قيمة إقتصادية عالية وتذخر غاباتها بالأشجار التي تصلح لإنتاج الأخشاب بالإضافة إلي أشجار الثمار البرية مثل اللالوب (Balanites a Egyptiaca)، كما تذخر غاباتها بأنواع عديدة من الحيوانات البرية المختلفة.

3-1-4 : التصريف المائي:

أشار (مدنى , 1995م) إلى أن المياه في جنوب كردفان تتكون من المياه السطحية والمياه الجوفية وتشمل:

3-1-4-1 : موارد المياه السطحية :

وتتكون من الآتي:

خور البرداب:

ويتكون من عدة روافد تسقط من الجبال الغربية للدلنج في جبال تيمين ووالي مرام كرم وكتلا وتلتقي مع روافد أخرى تنحدر من منطقة ماجدة أهمها خور الكدي وأم دودو وتعتبر هي الأخرى المغذية لخور البرداب الذي يصب في بحيرة كيلك ويبلغ متوسط التصريف فيه حوالي 40 مليون متر في العام.

أحواض جنوب غرب جبال النوبة :

ومن أهمها خور وادي شلنقو ووادي الغلا وكلها تتجه نحو الجنوب الغربي.

خور شنقل: تمتد شمال المنطقة ويتجه غرباً إلى بحيرة كيلك.

خور الفار: يمتد من شرق المنطقة متجهاً جنوباً إلى بحيرة كيلك.

3-1-4-3 : المياه الجوفية :

وهي مرتبطة بالتكوينات الجيولوجية ففي منطقة جبال النوبة توجد الصخور النارية الصماء تغطي معظم جنوب كردفان وعليه فإن فرصة وجود المياه الجوفية ضئيلة جداً ولا تتعدى الأعماق المشبعة بالمياه الجوفية الـ (50) قدماً في أغلب الأحيان.وفي بعض الأحيان نجد إن التشققات التي تحدث في الصخور النارية بسبب التصدع تخزن مياه الأمطار وبالتالي توجد المياه الجوفية بكميات قليلة لأنها تعتمد على كمية الأمطار وحجم الخزانات الجوفية وهذه المياه تنضب في أشهر الجفاف.

وفي كثير من أجزاء المنطقة توجد على جوانب الوديان الموسمية ترسيبات جيولوجية حديثة مما يتيح الفرصة لوجود خزانات المياه مثل (خور الفار)، وهذه الأماكن غنية بالمياه الجوفية طوال السنة وتتغذى سنوياً من جريان الخيران ويستفاد من هذه الأراضي في البستنة كما هو الحال في شرق منطقة جنقارو.

3-1-5 الاقتصاد والموارد بمنطقة الدراسة:

3-1-5-1 النشاط الاقتصادي:

تعتمد منطقة لقاوة في النشاط الاقتصادي على الرعي وتربية الماشية والأغنام التي تعتبر من أكبر المناطق إنتاجاً وتربيةً لها، حيث تمثل ثقافة اقتصادية واجتماعية بالنسبة لقبيلة المسيرية (البقارة) التي تمتلك أكبر كمية من الماشية والأغنام وتربيتها والاهتمام بها، تعبر أهم الحرف الإنتاجية التي يعتمد عليها في حياتهم.

3-1-5-2حرفة الزراعة:

تعتبر الزراعة من الأنشطة المهمة التي يزاولها السكان بالمنطقة إذ تمثل من الحرف الأساسية للسكان لإنتاج المحاصيل بأنواعها المختلفة من الفول والسمسم، من أهم المحاصيل المنتجة بجانب الكركدي والفول والويكا، وكما كانت المنطقة تعتبر من أهم المناطق لإنتاج القطن قصير التيلة الجيد، ولهذا كان لإنتاجه الأثر الاقتصادي الواضح، بالمنطقة وساهم في صناعة الغزل بالمنطقة ومؤسسة جبال النوبة الزراعية التي غيرت في الحراك الاجتماعي اقتصادياً وثقافياً.

3-1-5-4 الإنتاج الغابي:

تغطي المنطقة مساحات كبيرة من الغابات والأشجار ذات الإنتاج المثمر كالهشاب والطلح واللالوب بجانب الأخشاب والفحم.

3-1-5-5 التعدين الأهلي للذهب:

كما ظهر أخيراً بالمنطقة إنتاج الذهب في منطقة أبو تولو حيث ساهم المنجم في استيعاب الكثير من الأيادي العاملة ووفود عمال مناطق أخرى ساهم ذلك في المستوى المعيشي بالمنطقة وظهور أسواق ومنتجات ذات عائد أسهم في دعم المحلية بالمنطقة.

3-1-5-6 البترول:

تعد المنطقة من ضمن مناطق إنتاج البترول في السودان وذلك بوجود حقل هجليج ودفرة وبليلة، مما كان لهما الأثر الاقتصادي الكبير على إنسان المنطقة، حيث ساهم إلى حد كبير في الاستقرار الاقتصادي بالمنطقة وأحدث تحولاً في الثقافة المعيشية للمواطنين بما صاحب ذلك من أنشطة تنموية (مدارس وآبار – دوانكي) وكان لها الأثر في حياة الموطنين وأدى إلى إحياء وقيام بعض القرى الكبيرة التي شهدت الأنشطة التنموية مثل المدارس والمراكز الخدمية.

3-1-6 الملامح البشرية

3-1-6-1 : **القبائل والسكان** :

يمثل سكان منطقة لقاوة مجموعة قبائل ذات تداخل فيما بينها.ثقافياً واجتماعياً وجغرافياً وهي قبائل النوبة، الداجو والمسيرية وقبائل وافدة من غرب أفريقيا ، والبرنو ، والبرقو (المدير التنفيذي:2013م).

3-1-6-2 : **مجموعة النوبة** :

هي مجموعات كبيرة من القبائل أو مجموعة عرقية تختلف فيما بينها من حيث اللغة رغم الأصول الإثنية المشتركة للنوبة تشكل التقسيمات على مستوى الثقافة المحلية والدين واللغة مصدراً للتنافر وقد حالت هذه الانقسامات بالإضافة إلى الأوضاع الاقتصادية البدائية إلى وجود مجموعات ثقافية عديدة في القبائل النوبية بالمنطقة (كجو, 2001م، ص6).

3-1-6-3 : **أصل النوبة** :

يعتقد إبراهيم (2000م) اختلف المحققون في أصل النوبة وكثرت الآراء وتضاربت ومنها:

إن النوبة نزحوا من شمال السودان واضطروا إلى ذلك إلى موطنهم الحالي قبل (700) عام مضت تحت ضغط دخول العرب المسلمين ويدعم هذه المقولة وجود بعض التشابه اللغوي والثقافي بين مجتمعات النوبة الشمالية والدناقلة في شمال السودان واعتمد أصحاب هذا الرأي على مطابقة كثير من المفردات التي يستخدمها قبائل النوبة من الكدر والغلفان من الجبال الستة ويؤيد هذا الرأي دراسة أخرى (الهيرز لابرز هيليسون) عام 1930م الذي جعل النوبا والنوبيين جميعاً عاشوا أصلاً في كردفان والتي هي كلمة نوبية ليس لها معنى محدد.

ويشير (كجو:2001م) أن إسم النوبة يطلق على السكان الزنوج بجبال النوبة وهم سكان السودان الزنوج الذين لجأوا التي تعرف اليوم بإسم جبال النوبة أثر مؤثرات متباينة في أزمنة مختلفة.يعتقد الكثيرون أن إسم النوبة اشتق من مصطلح NOB عند قدماء المصريين والذي يعني الذهب ، وهنالك فرضية أخرى نقلها الجغرافي (إستربو Strabo) تقول أن اسم النوبة اشتق من مصطلح (نبدNbd) عند قدماء المصريين أيضاً والذي يعني مجعد الشعر أو ممشط الشعر، وتشير هذه الآراء بأن هنالك علاقة بين النوبة في جنوب كردفان و النوبيين في شمال السودان.

"يرى الباحث ثمة علاقة بين النوبة الشمال والنوبة الجنوب إذ أن هنالك اشتراك في اللغة خاصةً مع قبائل الأجانق بالمنطقة وهي المجموعة التي تضم قبيلة الدلنج والغلفان والجبال الستة".

3ـ1ـ6ـ4: **المجموعات النوبية**:

من الأخطاء الشائعة عند البعض الاعتقاد أن النوبة قبيلة واحدة ويتكلمون لغة واحدة والواقع أنهم مجموعات قبلية عديدة تفوق المائة قبيلة واختلف في تقسيمهم إلى مجموعات قبلية فهناك من يقسمهم إلى أربعة مجموعات لغوية هم نوبا الشمال وهم النوبا الذين يقطنون الجبال الشمالية ومجموعة النوبة الغربية يسكنون الجبال الغربية ومجموعة النوبة الشرقية هم الذين يقطنون الجبال الشرقية، ومجموعة النوبة الجبليون وهم الذين يسكنون الجبال الجنوبية.وهذا التقسيم يبني على أساس اللهجة واللغة المشتركة وقد أخذ به كثير من علماء اللغة ولكن ترى أن هذا التقسيم لا يستوعب اللهجات المختلفة المكونة للمجموعات الواحدة. (كافي:1997م، ص11).

واستناداً إلي الدراسات الحديثة تقسم النوبة إلى عشرة مجموعات على النحو التالي:

جدول رقم (2) يوضح المجموعات المكونة لقبائل المنطقة

المجموعة	القبائل المكونة
مجموعة كادقلي:	كادقلي ، كرنقو ، تلشي ، كاتشا ، ميري والتي تضم مجموعة بطون جرورو – كانقا – ليما، أبو سنون ، كرسي ، كسلي و كوفا.
مجموعة الكواليب	وتشمل قبائل الكواليب والمورو وهيبان وأطورو، تيرا ، الليرا بالإضافة إلى المجموعات الصغيرة من القبائل.
مجموعة تقلي	وتنضم قبائل تقلي الرشاد ، كجاكجة ، التقوى ، تومي، المواريب ، والثبوت.
مجموعة تلودي والمساكين	وتضم قبائل تلودي والكيري ، أجرون ، طجو ، كلولو ، والمساكين).
مجموعة الأجنق	وتضم مجموعة الجبال الستة وهي كرورو ، كافير ، كدرو ، كلدجي ، كرتالة ، دباتنا، والقلقان ، الكاركو ، واليي ، الفندا ، الدلنج ، الكاشا ، المندل ، الكدر ، الصبيي والكجورية.
مجموعة تيمين	وتضم قبائل تيمين والتيس وكيقا.
مجموعة النمانج والأفايتي.	

المصدر: كوكو:1997م.

3-1-7 مجموعة النوبة بمنطقة الدراسة:

تعتمد مجموعة النوبة اعتماداً في الأساس على حرفة الزراعة والتي يهتمون بزراعة أنواع عدة من الغلال والفول السوداني والسمسم، والقطن قصير التيلة التي اشتهرت به المنطقة في السابق. وبجانب تربية الماشية والأغنام حيث يمارسون حرفة الرعي مثل وتربية الماشية مع قبائل المسيرية إلا أن اعتمادهم الأكبر يكون على الزراعة.

جدول (3) بين مجموعات النوبة الموجودة والمستقرين بمنطقة الدراسة

القبيلة	مناطقهم
التيما	جبال تيما وقراهم كيو وتمه ومريم أم خير أم كرمادي.
التلشي	رأس الفيل وسعادة وكرلانجا والشوا
الكمدا	الطرين – لادي – نمر شاقو– الفقرا – كرقادي
طبق	جبل طبق – البطاية

أبوجنوك	أبوجنوك.
الكاشا	الكاشا وامجمينا والفنج وكجمر
الفرسان	جبل الفرسان والبويرة والتور أركب وباشنق

المصدر: العمل الميداني للباحث، 2014م.

3-1-8 مجموعة الداجو:

إن مجموعة الداجو هي إحدى المجموعات الإثنية الثلاثة بمنطقة الدراسة، حيث جاءت هجرتهم بعد انهيار مملكتهم التي كانت تعرف لدى المؤرخين بمملكة ما بين الأنهار إلى منطقة المجلد الحالية والتي أقاموا فيها مملكة للداجو، عرفت عند المؤرخين بمملكة تالو دينقا. ويقال أن هذه المملكة قد ازدهرت وتوسعت في حدودها، ويذكر الرواة أيضاً أن تالو دينقا كان هو آخر سلاطين مملكة الداجو بالمجلد، والتي يرجح بأن تكون قد تأسست في بدايات القرن الخامس عشر أي عقب انهيار سلطنة الداجو الكبرى بدارفور، ويذكر أيضا بأنها أي المملكة قد انهارت لاحقا في القرن الثامن عشر. ويقال أن مجموعة الشات والتي كانت جزءاً من المملكة واحد بطون القبيلة قد اتجهت باتجاه الجنوب الشرقي بعد انهيار المملكة وتوغلوا حتى بلغوا مناطقهم الحالية بجبال النوبة بشات الدمام وشات الصفية حيث ذابوا في الثقافات المحلية بجبال النوبة وكذا قبيلة الصبوري واللقوري، أما مجموعة الداجو الذين اتجهوا شرقا بعد انهيار المملكة بالمجلد، فقد توغلوا حتى بلغوا مناطق لقاوة الحالية، وتمكنوا من تأسيس ثلاث سلطنات وهي سلطنة الدار كبيرا بقيادة السلطان موم وسلطنة ورينا بقيادة السلطان رمضان وسلطنة ارسليجي بقيادة السلطان خشم البيت. ولعل هذه السلطنات قد ظلت صامدة أمام تقلبات السنين حتى تم ترفيعها إلى أمارة للداجو بقيادة الأمير الوزير أحمد كوكو آدم عليش في عام 1994م.(آدم:1995م).

وتعتبر مجموعة الداجو من القبائل المستقرة وقد أسهمت في صياغة تاريخ المجتمع السياسي والاجتماعي والاقتصادي. وقد اشتهرت تلك القومية قديما بصناعة الدمور (التكية) وصناعة الفخار وصناعة البارود التقليدي وتربية الخيل، وبما أن الأنشطة المشار إليها قد اندثرت تماماً إلا أن صناعة الفخار مازالت تمارس عند الداجو بلقاوة والتي برعت فيها القبيلة وارتبطت بثقافتها. وكما أنها تمارس الزراعة والحرف الأخرى كصناعة الغزل والنسيج التي

تميزت بها القبيلة لما يتوافر لديها من إمكانات رفيعة ومحبوبة في تلك الصناعة وإسهامها في الأغراض المنزلية.

هذا بجانب الاهتمام الكبير بالزراعة والتي تعتبر مصدر دخل القبيلة وإنتاج الفول السمسم والذرة بجانب تربية الأغنام وقليل من الماشية، وتنقسم الداجو إلى عدة أفرع بالداخل ولكل فرع أراضيه وأماكن استقراره وسلطانه المسئول إدارياً منه وتكون تلك الأفرع وتتبع لأمير واحد لقبيلة الداجو بالمنطقة.

جدول رقم (4) يوضح سلطنات الداجو

م	السلطنة	الموقع
1	الدارة الكبيرة	غرب لقاوة.
2	آرسلجي	شمال غرب لقاوة.
3	التمانيك	جنوب غرب لقاوة شنقل
4	الطروجي	شمال لقاوة.
5	نكري	غرب لقاوة.
6	ورينا	شمال لقاوة.

المصدر: العمل الميداني للباحث، 2014م.

مسميات نظم الحكم والسلطة عند قبيلة الداجو:

i. لوقي: هو بيت السلطة أو البيت الحاكم في نظام الحكم القديم عند الداجو.

ii. يايوقي: هو البيت الذي له سلطة اختيار السلطان والإنابة عنه في حالة المرض الذي يحول دون مقدرته على تصريف شؤون رعيته.

iii. تقنجقي: يمثلون السلطة الروحية ودار الشرطة في نظام الحكم القديم عند الداجو.

iv. مينق شورتكي: مسئولون عن دق الطبول في المناسبات الرسمية للسلطان.

v. نيالاكي، شمورتوكي، هذا على سبيل المثال لا الحصر.

3-1-9 : قبيلة المسيرية:

قبيلة المسيرية هي قبيلة عربية من جهينة، من مجموعة ما يعرف بقبائل البقارة في السودان، وتنقسم إلى ثلاثة فروع هم المسيرية " الزرق " و " العجايرة " و " الفلايتة " ووفدت قبيلة المسيرية إلى السودان واستقرت في نطاق السافنا مع بقية القبائل العربية، وكانت القبيلة

في بادئ الأمر تحت قيادة موحدة ولكن بمرور الوقت وتدافع الناس واعتراك الحياة جعلها تنقسم إلى فروعها الثلاثة التي ذكرناها سابقاً ، والتي عرفت بها واستمرت حالها هكذا قبل التركية إلى عام 1942م، وعندما جاء الناظر بابو نمر ووحدها تحت قيادة إدارية واحدة ولكن مازالت تحتفظ بفروعها المذكورة ، وتذكر الروايات أن قبيلة المسيرية ضمن القبائل العربية التي دخلت السودان عن طريقين . الطريق الأول , طريق النيل، أما الطريق الثاني فهو عبر الصحراء، وينقسم المسرية إلى قسمين كبيرين الحمر يسكنون المجلد وبابنوسة والفولة ويتكونون من الفلايتة والعجايرة، أما المسيرية الزرق يسكنون حول منقطة لقاوة شرقاً وغرباً وجنوباً ويمتدون شمالاً حتى حدود حمر حول مدينة أبوزبد.(عبيدالله: 2007م).

تمركز قبيلة المسيرية الزرق حول منطقة لقاوة في غربها وجنوبها وشمالها في شكل القرى الصغيرة والفرقان التي تمثل مناطق استقرار لها في فترة الصيف.

قبيلة المسيرية من القبائل الرعوية والتي تهتم بتربية الأبقار والاهتمام بالثروة الحيوانية والتي أصبحت جزءاً من حياتهم وثقافتهم، حيث شكلتها بيئتهم الرعوية والتي ساهمت في تأطير حياتهم واستقرارهم المرتبطة بممارسة المهنة في شكل الحل والترحال الذي يتطلبه الرعي بحثاً عن الكلأ والمراعي في رحلة طويلة تبدأ من نهاية مايو (كما يعرف بالرشاش) وبداية هطول الأمطار في الجزء الجنوبي من الولاية يستعد المسيرية للرحلة جنوباً في منتصف يونيو وبداية يوليو بما يعرف بالمسار (بالمواطة) أن الهجرة شمالاً لغزارة الأمطار وكثرة الحشرات التي تجبر الرعاة في الهجرة شمالاً إلى كردفان وإلى مناطق المخارف، عبر عدة مراحيل وهي مسارات محددة. وتتسم عملية المسار الذي هو جزء من حياة قبائل المنطقة الرعوية (المسيرية) بمجموعة من السمات المتعارف عليها وذات خصوصية شكلت ثقافة أفراد قبيلة المسيرية حيث يعتبرون أن المسار جزء من عزتهم ويلبي رغبات نفسية تحدث دوماً على عدم الانقطاع منه حيث تمثل ذلك وحسب الثقافة المحلية للقبيلة مظهر إهانة وضعف خلاف الترحال الذي قيمه جزء من شخصية. لذا فإن هذه العملية لها أحكام وقوانين نابعة من ثقافة القبيلة ولهم أدبيات تمجد الشخص الذي لم ينقطع عن رحلة المسار التي هي رمزية على قوة وعلو مكانة الفرد في القبيلة.

وجل أفراد القبيلة يمتهنون الرعي وتربية الأبقار والاهتمام بها لأنها هي مصدر عيشهم وحياتهم. وللمسيرية في رحلتهم في فصل الخريف إلى شمال والشمال الشرقي أربعة مراحيل

مشهورة يسلكونها في طريقهم إلى أمكان المخارف يمرون بعدة مناطق تسمى الديار وهي النزل الذي يحطون فيه رحالهم. للاستجمام والترتيب للانطلاق مرة أخرى حتى يصلون أمكان المخارف التي يمكثون فيها إلى نهاية فصل الخريف وتبدأ رحلة العودة التي تسمى (بالكسة) والمراحيل هي:

i. مرحال كيلك الدبب – الحرازاية – أم عدارة – جنقارو – عريض – تلشي – كريكر – القنطور – الدبكر – أم شويكة – أبو دكة – كركره.
ii. مرحال غرب جنقارو – الآراك – مليس – السنوط – الردايم – الأضيات – أم شويكة – الفنيقر
iii. مرحال أبوجنوك – كدام – برباش – النهود.
iv. مرحال البطحا – دميك – كيقا – الكرقل – الدلنج – كرمالي – أبو دكة.

كل هذه المراحيل محددة بمسارات معينة ومحطات مبينة تمنع فيها الزراعة أو إقامة أي نشاط يعيق المسار للبهائم، ومتفق على ذلك من كل القبائل الراحلة والمستوطنة عبر التزام الإدارات الأهلية والحكومة المحلية درءاً للنزاعات.(محلية لقاوة: 2013م).

أمكان استقرارهم في الصيف:

كما ذكر أن لكل قبيلة ترابها أي أراضيها التي لها حق التصرف فيها لمنفعة أفراد القبيلة المعينة ولا حق لأي جهة استخدامها أو استعمالها إلا بعد إذن من شيخ القبيلة أو مشيخة (التراب).

جدول (5) التوزيع الديمغرافي لقبيلة المسيرية في منطقة لقاوة

م	القبيلة	المناطق
1	العنينات	الدبكر – البطحا – أبوزبد – وواقف – أبوتولو.
2	أولاد أم سليم	الآراك – جنقارو – اللطيفح – البطاية.
3	أولاد نعمان	أم عدارة.
4	أولاد هيبان	دبة عبيد – الفردوس – كرنقو.
5	الغزايا	حول لقاوة – الغرة – تليب – أم سنين.
6	الدرع	غرب لقاوة.
7	الزرق	المحفورة – كدام الحرازاية.

المصدر: العمل الميداني، 2014م.

3-1-9 : القبائل الأخرى:

تعتبر قبائل غرب أفريقيا وخاصة الفلاتة والبرقو والبرنو والهوسا الكجاكسة تشكل مجموعات ذات وجود ضمن الإثنيات بالمنطقة، وظلوا بها في تعايش وتمازج مع القبائل بالمنطقة وكما أقاموا أحلافاً مع القبائل العربية بالمنطقة خاصة و تعتبر المنطقة نموذجاً للتعايش بين القبائل المختلفة المتباينة في ثقافاتها وأعراقها وذلك عبر عدة أطر جعلت من ذلك ممكناً بين القبائل. فبالإضافة للتحالفات بين القبائل النوبية والعربية هنالك مؤسسات أهلية جعلت التسامح والتعايش السلمي بين القبائل النوبية والعربية ممكناً ومن ذلك القرب الجغرافي والاختلاط والتداخل فيما بين القبائل أسهم في تقوية الأواصر وقوى الروابط فيما بينها (رزق الله:2002م، ص 122).

أن التبادل اللغوي بين النوبة والعرب متن من العلاقات بين القبائل ويظهر ذلك جلياً في مجتمع المنطقة ، كما أن هجرة العربية الرعوية من شمال إلي جنوب الولاية عملت على تنمية العلائق البينية بين القبائل والتي تحكمها المصلحة المتبادلة كما التزاوج والتصاهر بين النوبة والعرب إلى التمازج بين القبائل الموجودة بالمنطقة وولد ذلك قيم اجتماعية مبنية على الاحترام المتبادل والذي تحكمه المواثيق والعهود التي تحكم التعايش بين القبائل.ويعتبر النظام القبلي المتمثل في الإدارة الأهلية هي الجهة التي تعني بالمحلية على تلك المواثيق ومراقبة تنفيذها ومحاولة منع التجاوزات التي تحدث بين القبائل التي تهدف إلي استقرار الأوضاع في مجتمع المنطقة. (رزق الله:2002م، ص 123).

وهنالك لجان محلية تعنى بفتح مسارات الرحل في فترة التحرك في جنوب الولاية إلى شمالها في فترة بداية الخريف وذلك وفق قوانين وأعراف محلية متفق عليها بين الراعي والمزارع منعاً للاحتكاك والصراعات التي تحدث غالباً بينهم في استخدام الموارد وهذه اللجنة مسئولة عن فتح المسارات وتحديد المحطات وإنزال الرعاة بعيداً عن إمكان الزراع، كما تم تحديد موارد المياه بعينها وفق تصنيف للماشية وتسرب الأبقار والأغنام والدواب الأخرى كل ذلك في نظام متعارف عليه ومدعوم من السلطات المحلية والقبلية في تعايش بين السكان، وهذا الأمر كذلك تم في مرحلة الرجوع والتي تعرف (بالكسة)[i] كذلك تتم بإشراف اللجان المحلية لضمان وصول الضعينة إلى مكان استقرارها في الصيف. ولكل قبيلة ديارها وأراضيها المتعارف عليها والتي

(i) هي فترة عودة الرحل بعد نهاية فصل الخريف.

درجت على الاستقرار بما يعرف بأراضي القبيلة التي تسكن فيها مسجلة في دفتر القبيلة والسلطات المحلية عرفاً وتسمى (بالتراب) وللقبيلة المعينة حيث لها حق الاستخدام والسلطة والملكية العرفية لهذه الأراضي ولها حق التصرف عبر الشيخ الذي يكون مسئولاً عن أراضي وتراب القبيلة والعمل على المحافظة عليها.

كما أن هنالك شيوخ (رحّل) يهتمون باحتياجات (السيارة) أي العرب الرحل في تحديد مناطق النزل والمسارات والمراحيل وموارد المياه التي تعرف بالمشارع ، حتى تتم عملية العودة من وإلى مناطقهم صيفاً دون اعتداء على مزارع المواطنين.(نورين:2015م).

المبحث الثاني

الإدارة الأهلية بمحلية لقاوة

3-2 مقدمة:

تعتبر الإدارة الأهلية هي الكيان الذي ينظم العلائق بين القبائل والمجموعات الإثنية المكونة لمجتمع لقاوة والذي هو مجتمع رعوي، زراعي تظهر عليه سمات البداوة.وللإدارة الأهلية الدور الأساسي في الحفاظ على موروث القبيلة وأرضها ، ولذلك أن النظام الأهلي وسط قبائل مجتمع الدراسة (مسيرية – نوبة– داجو)، فالإدارة الأهلية ككيان عرفي موروث في المجتمعات البدوية ظلت تحافظ على الأعراف والتقاليد المحلية للقبائل ولها قراراتها في فض النزاعات الداخلية بين القبيلة الواحدة، وكذلك النزاعات بين القبائل الأخرى، وقد ظلت تقوم بهذا الدور باعتبارها وحدة حكم محلى له تأثيره في المجتمع و ساهمت في خلق التمازج الاجتماعي بين القبائل بما يعرف بالأحلاف وتمثل آلية لفض النزاعات (الجوديات – مؤتمرات الصلح القبلي). (ماشا:2001م)، وحسمها للمشاكل التي قد تحدث بين الرعاة والمزارعين بالمنطقة وتنظيم فتح المسارات ورسم الحدود، لذا تجد أن مكانتها ذات أثر كبير ومعين في تمرير سياسات الحكومة بالمنطقة، ويرجع تاريخ الإدارة الأهلية منذ العهد التركي حيث جاءت قبيلة المسيرية إلى المنطقة وكان رأسهم زعيمهم زكريا أبوخديجة وفي فترة حكم الإنجليز تولى الإدارة محمد الجبوري 1902م وظل بها إلى أن تمت محاكمته بحجة معارضته سياسة الاستعمار وتم نفيه إلى دارفور حيث تولى زعامة المنطقة محمد دفع الله ومن ثم حميدة عام 1946م، حيث كانت تعرف منطقة الدراسة بريفي المسيرية، وتنطوي قبائل النوبة والداجو تحت إدارة ناظر المسيرية، وكانت الإدارة الأهلية موحدة مع المسيرية الحمر تحت نظارة بابو نمر والذي تولى النظارة في عام 1942م.(سليمان:2010م).

3-2-1 هياكل الإدارة الأهلية بالمحلية:

إن شكل الإدارة الأهلية والنسق التنظيمي منذ نشأتها أن يكون على قمة القبيلة الناظر ثم يليه العمدة أو المك ثم الشيوخ كما موضح بالشكل أدناه:

شكل (7) عناصر الإدارة الأهلية

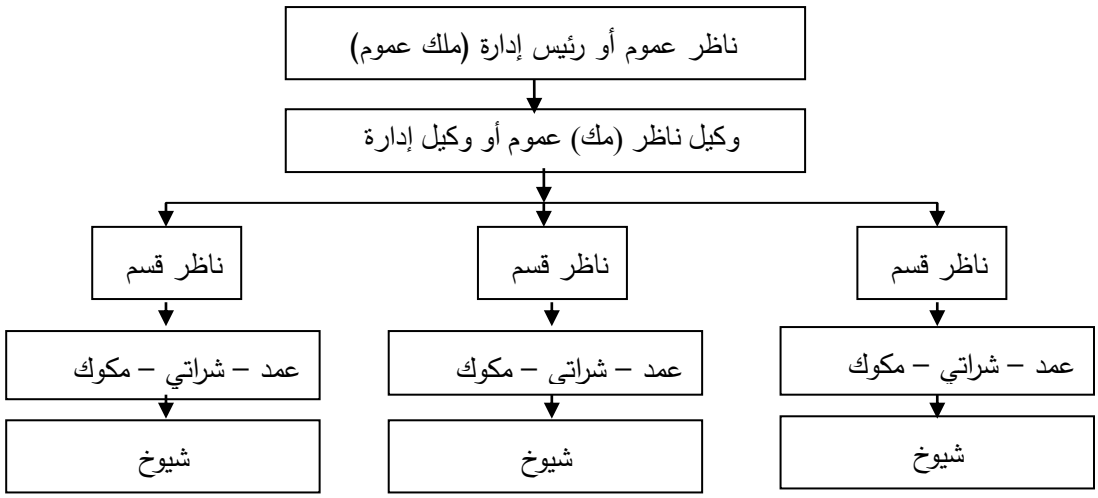

المصدر: (الإمام،2007م).

ظلت تمارس سلطاتها وفق الوظائف الموضحة لكل المسميات الإدارية حتى تم تصفيتها في عهد الرئيس جعفر محمد نميري كما ذكر سابقاً عام 1971م، وبمجيء الإنقاذ أكدت على ضرورة عودة الإدارة الأهلية وذلك لما تقوم به من دور إداري يسهم في الجوانب الأمنية والقانونية في مجتمعاتها وأعيدت الإدارة الأهلية في عام 1993م وأصبحت وفق القانون شأن ولائي ولكل ولاية الخيار إنشاء مسميات الإدارة الأهلية، كما يتفق عليها في الولاية المعنية، غير أن تم تغيير مسمى ناظر لأمير وكلمة نظارة لأمارة حيث يصبح الشكل الهرمي والنسق الهيكلي التنظيمي من القمة أمير– عمدة – شيخ أنظر إلى الشكل (8).

شكل (8) هيكل الإدارة الأهلية في عهد الإنقاذ

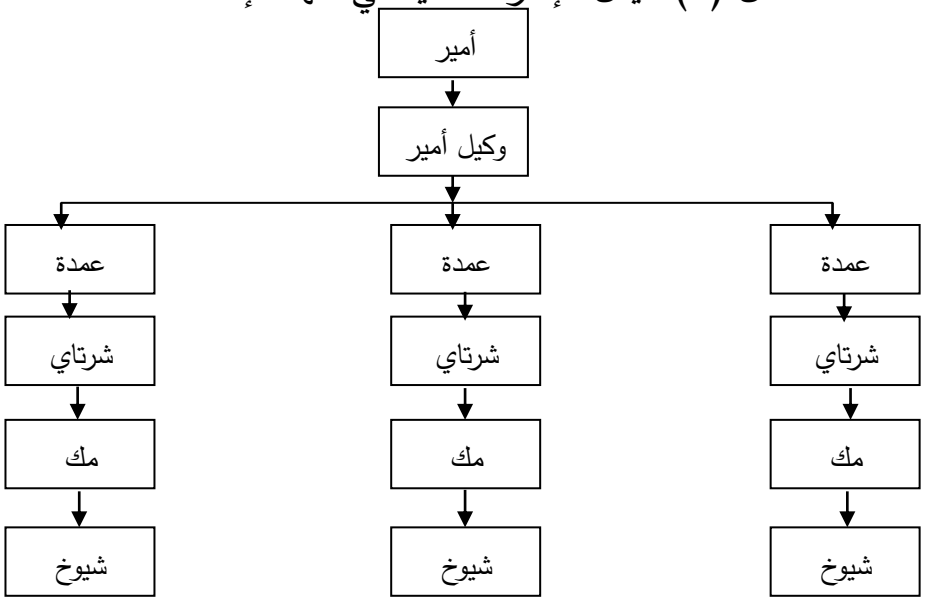

المصدر: (الإمام،2007م).

3-2-2 مستويات الإدارة الأهلية:

يتكون نظام الإدارة الأهلية في ولاية غرب كردفان في أوساط القبائل من المستويات الثلاثة الآتية:

أ/ الشياخة.

ب/ العمودية – المكوكية – السلطنة.

ج/ الأمارة – النظارة – السلطة المكوكية العامة.

3-2-2-1 نشأة الشياخة:

تنشأ الشياخة بقرار من المحافظ أو المعتمد بناءً على توصية من الأمير – الناظر – السلطان – الملك وعموم العمد / الملك.(قانون تنظيم الإدارة الأهلية:2008م).

ب/ تكون الشياخة في القرية أو الحي أو الفريق أو الزرايب من أسرة في القبيلة وتكون مجموعة متجانسة وذات مصالح مشتركة.

ج/ يكون الحد الأدنى لقيام الشياخة عدد (30) ثلاثون أسرة أو عدد (10) عشرة زرايب.

3-2-2-2 إنشاء العمودية – المكوكية:

أ/ تنشأ العمودية – المكوكية بموجب أمر تأسيس يصدره مجلس الوزراء بتوصية من المعتمد والأمير – الناظر – السلطان – الملك عموم.

ب/ يكون الحد الأدنى لقيام العمودية – المكوكية عدد (10) عشر شياخات.

ج/ يحدد أمر التأسيس الشياخات التي تتبع للعمودية – المكوكية مع مراعاة الأعراف السائدة.

3-2-2-3 إنشاء الإمارة – (النظارة) – (السلطنة) – (المكوكية العامة):

أ/ يتم إنشاء الإمارة أو النظارة أو المكوكية العامة ما لا يقل عن (7) سبعة عموديات أو مكوكيات مرتبطة برقعة جغرافية محددة.

ج/ يحدد أمر التأسيس للموقع الجغرافي للأمارة – النظارة – السلطنة – المكوكية العامة ومقر رئاستها والعموديات، المكوكيات التابعة لها مع مراعاة الأعراف السائدة.

د/ يراعى في إنشاء الإمارة – النظارة – السلطنة –المكوكية العامة طبيعة المنطقة والتجانس والأعراف السائدة.(نورين:2015م، ص37).

3-2-3 اختيار رجال الإدارة الأهلية واختصاصاتهم ومهامهم:

3-2-3-1 اختيار الشيخ:

أ/ يتم اختيار الشيخ في القرية أو الحي أو الفريق أو الزرايب في اجتماع الأسرة المكلفين عرفاً للشياخة بإشراف لجنة محايدة ويكون المدير التنفيذي أو من ينوب عنه ويكون في عضويتها ممثل للشرطة وأحد العمد – المكوك المحايدين.

ب/ يعتمد المعتمد الشيخ بعد اختياره.

3-2-3-2 شروط الأهلية وكيفية الاختيار:

أن يكون شاغل أي منصب من مناصب الإدارة الأهلية مستوفياً للشروط التالية:

i. أن يكون سودانياً مقيماً مع قبيلته ومنتمياً للقبيلة التي يديرها بالميلاد وبالانتماء حسب العرف المتبع.
ii. ألا يقل عمره عن ثلاثين عاماً للشيخ وأربعين عاماً لما يليه من عمدة أو أمير أو خلافه فما فوق.
iii. أن يكون حاصلاً على إجازة علمية.
iv. أن يكون في حالة صحية حسنة.
v. أن يكون حسن السير والسلوك ومحل احترام وتقدير من المجتمع.
vi. أن يكون ميسور الحال.
vii. أن يكون متفرغاً لعمله في الإدارة الأهلية.
viii. ألا يكون قد أدين في قضية تمس الشرف والأمانة والأخلاق.
ix. أن يكون ملماً بمنطقته وسكانها وتقاليد مواطنيه.

3-2-3-3 كيفية الاختيار:

i. أن يتم اختيار الشيخ مشاورة من أفراد القبيلة التابعين له.
ii. أن يكون اختيار العمدة بكلية انتخابية من جميع شيوخ القبيلة التي ينتمي لها، مقيمين ورحل ويتم انتخابه من هذه الكلية بالأغلبية العادية بعد استكمال كل المشاورات بين المرشحين وأفراد القبيلة.
iii. أن يكون اختيار الأمير أو ما يوازيه بواسطة كلية انتخابية مكتملة من جميع العمد والمشايخ الممثلين للعموديات المختلفة المكونة للقبيلة والتابعة لها في اجتماع صحيح ومشهود من قبل المواطنين والأجهزة الرسمية.(دبيلو:2009م).

3-2-3-4 هيكل الإدارة الأهلية سابقاً:

جدول رقم (6) عموديات قبيلة المسيرية

م	أسم العمودية	عمدتهم
1	عمودية الغزايا	قدوم كوكو قدوم
2	عمودية أم سليم	محمد علوي
3	عمودية الدرع	علي حامد
4	عمودية أولاد هيبان	بشارة الصافي
5	عمودية أولا أم نعمان	جادالله عبدالله
6	عمودية الزرق الدريمات	حميدة البشير حميدة
7	عمودية العنينات	حسن سليمان
8	عمودية الدقاق	الشيخ محمود
9	عمودية الصعيد	الشيخ الفضل أحمد
10	عمودية كمدة	ضحية موسى (نوبة)
11	عمودية الدار الكبيرة (داجو)	السلطان عبدالرحيم صباحي
12	عمودية تلشي (نوبة)	السلطان المدني المبارك
13	عمودية تيما (نوبة)	السلطان موسى
14	عمودية طبق (نوبة)	السلطان أبوزيد زايد
15	عمودية سليجي (داجو)	السلطان سليمان أزرق
16	عمودية أبوجنوك (نوبة)	السلطان كركون بطران
17	عمودية ورينا (داجو)	السلطان حسين سليمان
18	عمودية الكاشا (نوبة)	السلطان مؤمن
19	عمودية الفرسان (نوبة)	إبرة مهدي

المصدر: (فرج: 2011م).

أن نظارة المسيرية الزرق في السابق في منطقة الدراسة والتي تقع ضمن دار المسيرية تتكون من (19) عمودية تحت إدارة الناظر الراحل عزالدين حميدة، وتتكون الإثنيات الموجودة (المسيرية والنوبة والداجو). وتكون مع الفلايتة والعجايرة تحت إشراف الناظر بابو نمر مسئول من النظارات الثلاثة، حيث كان يتم تعيين العمدة بترشيح من الشيوخ وتأيد من الناظر الذي يصادق عليه مسئول الإدارة بمركز دار المسيرية وهكذا كان الحال والشكل الإداري في عموم دار المسيرية. إلا أن بمجيء الإنقاذ تم تغيير المسميات من ناظر لأمير.

3-2-4 هياكل الإدارة الأهلية بمنطقة الدراسة:

بعودة الإدارة الأهلية أصبحت إدارة المسيرية الزرق منفصلة عن المسيرية الحمر وتقسمت الأمارة لعدة أمارات حيث أصبحت لكل بدنة أمير وكل خشم بيت عمدة حيث بلغ مجمل الأمارات لدى المسيرية الزرق (7) سبعة أمارات و(45) عمودية، وتم فصل النوبة وكونت لهم أمارة خاصة بهم وكذلك الداجو تم ترفيع سلطنتهم إلى أمارة في عام 1994م.

جدول (7) أمارة العنينات

م	الصفة	الاسم
1	الأمير	المصري عبدالله مطر.
2	الوكيل	حماد حامد حمودة
3	العمدة	الحاج عبيدالله إبراهيم
4	العمدة	حمدان أحمد ضحية
5	العمدة	حميدان سليمان
6	العمدة	محمد نورين
7	العمدة	علوي السارح
8	العمدة	قادم البشرى
9	العمدة	عمر شرف حماد

المصدر: أمانة الحكومة ولاية جنوب كردفان (2003م)

جدول (8) أمارة أولاد هيبان وأبوالنعمان

م	الصفة	الاسم
1	الأمير	إسماعيل بشارة الصافي
2	الوكيل	حماد بشارة الصافي
3	العمدة	مصطفى بشارة الصافي
4	العمدة	الشيخ آدم أحمد
5	العمدة	الجيلي محمد الرحيمة
6	العمدة	محمد حميدان فرح
7	العمدة	النور حامد النور
8	العمدة	محمد تقديمه كرفو
9	العمدة	إسماعيل على الشريف
10	العمدة	فضل الله ضحية

المصدر: أمانة الحكومة ولاية جنوب كردفان (2003م)

جدول (9) أمارة الدرع

م	الصفة	الاسم
1	الأمير	إسماعيل محمد يوسف
2	الوكيل	حسن جبريل الناير
3	العمدة	أحمد عبدالله صابر
4	العمدة	مدني حسن
5	العمدة	فضل الله جمعة
6	العمدة	صالح الحسنة
7	العمدة	الحسنة أبوه
8	العمدة	الجيلي محمد حميدان
9	العمدة	محمد علي بلل

المصدر: أمانة الحكومة ولاية جنوب كردفان (2003م)

جدول رقم (10) أمارة الغزايا

م	الصفة	الاسم
1	الأمير	الحريكة عزالدن حميدة
2	الوكيل	الصادق الحريكة عزالدين
3	العمدة	قدوم كوكو
4	العمدة	عبيدالله الفضل
5	العمدة	آدم زكريا
6	العمدة	حافظ كوكو
7	العمدة	برمة عبدالكريم
8	العمدة	أحمد أبوزره
9	العمدة	محمد حامد
10	العمدة	حسين أجبر
11	العمدة	شايب عبدالله
12	العمدة	سعيد ضيف الله
13	العمدة	إبراهيم عبدالرحمن
14	العمدة	أحمد ملاح
15	العمدة	آدم يعقوب
16	العمدة	عبدالرحمن ملاح

المصدر: أمانة الحكومة ولاية جنوب كردفان (2003م)

جدول (11) أمارة أم سليم

م	الصفة	الاسم
1	الأمير	نورين محمد علي
2	الوكيل	فضل المولى عجيل
3	العمدة	محمد البشر النور
4	العمدة	خميس كرو
5	العمدة	محمد جماع جلال الدين
6	العمدة	أحمد الطيب هاورن
7	العمدة	حمدالله دفع الله
8	العمدة	أحمد محمود النور

المصدر: أمانة الحكومة ولاية جنوب كردفان (2003م)

جدول (12) أمارة الزرق

م	الصفة	الاسم
1	الأمير	محمد حمديه البشر
2	الوكيل	إبراهيم فضل الله محمد
3	العمدة	سعد داؤد عبدالرحيم
4	العمدة	آدم مصطفى
5	العمدة	محمد آدم محمد شايب
6	العمدة	محمد أحمد شايب
7	العمدة	حسن دينق

المصدر: أمانة الحكومة ولاية جنوب كردفان (2003م)

جدول (13) أمارة الداجو

م	الصفة	الاسم
1	الأمير	أحمد كوكو آدم
2	الوكيل	عزالدين قاما
3	العمدة	أحمد حسن
4	العمدة	عبدالله أبوقور
5	العمدة	يعقوب الشوبن

6	العمدة	مقدم كوكو
7	العمدة	محمد حسين برشم

المصدر: أمانة الحكومة ولاية جنوب كردفان (2003م)

جدول (14) أمارة النوبة

م	الصفة	الاسم
1	الأمير	صالح على أزرق
2	الوكيل	توتو عبدالله
3	العمدة	صالح اليأس
4	العمدة	حميدان جمعة كدنان
5	العمدة	عبدالله الطعمية
6	العمدة	عباس البدوى
7	العمدة	عوض صابون
8	العمدة	موسى أزرق
9	العمدة	كامل الدود

المصدر: أمانة الحكومة ولاية جنوب كردفان (2003م).

"ويرى الباحث أن الإدارة الأهلية بآلياتها مسنودة بالدعم القبلي الذي يحتكم للعرف النابع من موروثات وثقافة أهل المنطقة ظلت الإدارة تعمل من أجل التعايش والاستقرار بين مكونات مجتمع الدراسة واستطاعت الإدارة أن تحافظ على النسيج الاجتماعي بفضل حنكتها وإدارتها لشؤون قبائلهم".

الفصل الرابع
الإدارة الأهلية والنزاع في منطقة لقاوة

المبحث الأول: النزاع بمحلية لقاوة
المبحث الثاني: بناء السلام بمحلية لقاوة

البحث الميداني

عرض إجراءات الدراسة الميدانية

تمهيد:

لاستكمال هذه الدراسة قام الباحث بتصميم استمارة مقابلة غطت موضوع الدراسة حيث تم تحديد عينة المبحوثين بطريقة العينة القصدية حيث أن الباحث من منطقة الدراسة، تم تحديد عينة نوعية روعيت فيها فئات عمرية من كبار السن من قيادات المجتمع والشباب والمرأة وقد تم تنفيذ مقابلات منظمة في قاعة مركز التنمية بالمنطقة وطرحت عليهم الأسئلة ويترك الخيار لهم بالإجابة وقام الباحث واثنين من مساعديه بتدوين الإجابات وتسجيلها وتفريغها واستخراج الإجابات وفق النسب المئوية الواردة، وبعد استكمال المقابلات الجماعية قام الباحث باستكمال المعلومات بالمقابلات الفردية في منازل المبحوثين وقادة المجتمع الذين تعذر حضورهم، وبعد ذلك تم تفريغ كل المعلومات وتحليلها وفق محاور المقابلة التي غطت كل موضوعات الدراسة واشتملت على إجابات تم صياغتها ومعالجتها بغية استخراج النتائج التي توصلت إليها الدراسة.

منهج الدراسة:

قام الباحث باستخدام منهج الدراسات المتداخلة الذي يمكن من استخدام الأسلوب الوصفي وأسلوب دراسة الحالة، والتي تعتمد في جمع المعلومات على المقابلة والملاحظة والمشاركة لمعرفة الدور الذي تقوم الإدارة الأهلية في إدارة النزاع وبناء السلام بمنطقة الدراسة والبرامج التي تستخدمها في مراحل النزاع المختلفة بهدف تحويله وبناء سلام دائم يضمن الاستقرار بالمنطقة.

مجتمع الدراسة:

يمثل مجتمع سكان منطقة لقاوة من قبيلة المسيرية والنوبة والداجو الذين يتعايشون فيما بينهم وفق الأعراف الموروثة التي تطبق بواسطة الإدارة الأهلية.

عينة الدراسة:

تم استخدام العينة القصدية حيث حدد الباحث (60) شخصاً لمقابلتهم، عشرون لكل إثنية لثلاث شرائح (الشباب – المرأة – الإدارة الأهلية)، كما روعي في تمثيل العينة الإثنيات المكونة لمجتمع الدراسة.

أدوات الدراسة:

استخدم الباحث الملاحظة والمشاركة والمقابلة المباشرة حيث تم تقديم الأسئلة في شكل مجموعات حوارية تم تدوين إجاباتهم وتصنيفها وتحليلها.

أسلوب جمع المعلومات:

من أجل الوصول للمعلومات قام الباحث بتقسيم المبحوثين لثلاثة مجموعات مجموعة الإدارة الأهلية كخبراء ومشاركين في إدارة وقيادة المجتمع المحلي معنيون بتنفيذ الأحكام العرفية النابعة من الموروث الثقافي للقبائل بالمنطقة، كما لهم الخبرة والدراية لما يملكون من معرفة بالأحكام العرفية والسوابق التي عولجت عبر الإدارة الأهلية، وشريحة الشباب تم توجيه الأسئلة لها لمعرفة رؤيتهم في دور الإدارة الأهلية وآلياتها في استيعاب موضوعات النزاع نتيجة للمتغيرات والظروف الآنية ومدى قدرتها. في أن تبقى فعالة في معالجة وتحويل النزاع وبناء السلام، شريحة المرأة حيث تم توجيه الأسئلة لها في معرفة دور الإدارة الأهلية في مخاطبة قضاياهن في إطار المعالجة الشاملة لقضايا مجتمع الدراسة إذ أن المرأة تقوم بدور كبير مهم في الجوانب الاقتصادية والاجتماعية في مجتمع الدراسة.

وقد ساهمت منهجية جمع المعلومة وشكل المقابلة الجماعية في إعطاء معلومات ثرة بينت كثير من أسباب النزاعات وأشكالها ومسبباتها.

متغيرات الدراسة:

للدراسة متغير ثابت هو دور الإدارة الأهلية ومتغير تابع يتمثل في إدارة النزاع وبناء السلام.

الصعوبات التي واجهة الباحث:

لا يخلو إي بحث من صعوبات وقد واجهت الباحث بعض الصعوبات:

i. صعوبة جمع المعلومات.
ii. بعد المنطقة وعورة الطرق المؤدية إليها.
iii. التوجس والخوف من الإدلاء بالمعلومات.
iv. قلة المراجع والمصادر التي تتناول موضوع الدراسة.
v. عدم استقرار المنطقة والاستتباب الأمني بها.

المبحث الأول

النزاع بمحلية لقاوة

4-1 أنواع النزاعات بالمنطقة:

تعتبر النزاعات القبلية والمجتمعية من الظواهر الاجتماعية السالبة التي شهدها السودان خلال العقود الأخيرة. وتشير كثير من الدراسات إلى أن النزاعات في إفريقيا جنوب الصحراء بما في ذلك السودان، في تصاعد مستمر بسبب التغيرات الطبيعية (التغير المناخي)، والتحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تعيشها هذه المجتمعات(Yahya, 2009).

تختلف النزاعات في المستوى والنمط والدرجة باختلاف أسبابها والتي تحدد من خلال التحليل المنهج الذي يتم التعامل معها وتحديد الآلية للتدخل، ففي مجتمع الدراسة ومن واقع المعايشة كجزء من المجتمع وإجابات المبحوثين توصلنا إلى أن بالمجتمع أنواع مختلفة من النزاعات نجملها في الآتي:

4-1-1 النزاعات المتعلقة بالموارد:

ومن خلال عرض بيئة الدراسة أن المجتمع ينقسم بين رعاة ومزارعين، إذ أن غالبية قبيلة المسيرية يهتمون بتربية المواشي ويمتهنون حرفة الرعي، وهم بذلك تتسم حياتهم بالحل والترحال وفق منظومة تبدأ في أواخر شهر مايو حيث بداية هطول الأمطار والذي يجعلهم يتحركون من الجنوب إلى الشمال من الأراضي الطينية إلى الأراضي الرملية في رجلة تسمى المسار (الدلية)[i]،حيث يقضون قرابة الثلاث أشهر في مناطق تعرف بـ(المخارف)[ii]، وفي رحلة العودة والتي تعرف بـ (الكسة)[iii]، يمرون بمناطق الزراعة وهي أنشطة لبقية الإثنيات من النوبة والداجو ،حيث تتلف البهائم المزارع مما يسبب نزاعات بطريقة عنيفة وتكاد تكون بطريقة منظمة، ويرى الباحث أن الصراع بين المزارعين والرعاة هو من أكثر الصراعات حدوثاً بالمنطقة وذو أثر فعال في هتك النسيج الاجتماعي وفقدان التعايش وظلت هذه القضية مؤرقة للإدارة الأهلية والسلطات لأنه لم تكن هنالك آلية محددة تمنع وتنظم طريقة استغلال الموارد بين المزارع والراعي فكل يسعى للوصول لمبتغاه فتتقاطع المصالح بينهم، وأصبح معلوماً من نهاية أكتوبر حتى انتهاء فترة الحصاد بها أغلب النزاعات بين الراعي والمزارع في ظل تبادل الاتهامات بين المزارع المقيم والراعي المتنقل فإن تغول المزارع على المرعى ومسارات الرحل

(i) هي رحلة لأصحاب المواشي في بداية هطول الأمطار من الجنوب إلى الشمال.
(ii) هي مناطق استقرار الرحل في فترة الخريف.
(iii) هي رحلة العودة لأصحاب المواشي بعد انتهاء فصل الخريف من الشمال إلى الجنوب.

(المراحيل)[i] هو الأمر الذي يرى فيه الراعي تعد للمزارع عليه وتضيق فرص استفادته من المرعى، بجانب زراعته حول موارد المياه، كل ذلك في غياب التشريع والسلطة التي تنظم الزراعة والرعي.

وقد أفضت هذه النزاعات في كثير من الأحيان إلى نزاعات عنيفة ومسلحة زهقت كثير من الأرواح وفقدت الممتلكات ونسف الاستقرار.

4-1-2 النزاعات المتعلقة بملكية الأرض:

مفهوم الأرض Land إن الأرض كمورد أكبر من أن تكون مجرد ملكية عامة أو فردية وأكبر من أن تكون مجرد سلعة يمكن بيعها وشراؤها ، وكذلك أكبر من مجرد أنها هبة طبيعية تحقق للإنسان الدخل كما يراها التقليديون من علماء الاقتصاد . إن الأرض مورد طبيعي أساسي بل هي أم الموارد قاطبة .

ومما لا شك فيه أن الأرض هي مكان Space , ولكنها في نفس الوقت هي نظام بيئي Ecosystem , يتأثر إيجاباً وسلباً بنشاطات الإنسان , لذلك يتزايد الاهتمام بها يوماً بعد يوم (غنيم : 2001م، ص17) .

وفيما يلي يمكننا إيراد بعض الخصائص والمفاهيم المتعلقة بالأرض:

4-1-3 مفهوم الأرض كخليط من المواد:

منذ حوالي 400 مليون سنة قبل الميلاد كانت الأرض اليابسة احدي المكونات الأساسية للمادة مع النار والهواء .. ويعتبر هذا المفهوم مفيداً في مناقشة الأرض كمادة هندسية (هي متماسكة مكونة من حبيبيات صلبة وتشغل فيها السوائل والفراغات الموجودة بين الحبيبات , كما تعرف الأرض بأنها نظام ثلاثي الأطوار يتكون من مواد صلبة وسوائل وغازات) (فوت: 1985م، ص5).

4-1-4 المفهوم العام للأرض:

ويعني هذا المفهوم أنها أي الأرض ذلك الجزء من سطح الأرض بموارده الظاهرة كالتربة والنبات وموارده المخفية كالمعادن وتمتاز بمجموعة من الخصائص:

أ/ أنها مورد محدود يتوسع فيها استخدام علي حساب الاستخدامات الأخرى .

(i) هو المسار المخصص لعبور المواشي في رحلتها من وإلى المصايف من المخارف.

ب/ أنها غير متماسكة ومتشابهة من حيث خصائصها الطبيعية والاقتصادية في المناطق المختلفة.

ج/ أنها مورد لا يوجد له سوق يتحكم في قيمتها عنصرين أساسيين:

1. الخصوبة Fertility, والذي هو محصلة عوامل طبيعية مختلفة كالمناخ والتركيب الصخري.

2. الموقع Location, وهو أهم من عنصر الخصوبة في كثير من الأحيان خصوصاً, عندما تكون الأرض سهلة الوصول أو تقع في موضع قريب من طرق المواصلات ومراكز المدن (غنيم: 2001م، ص18).

وتعرف منظمة الأغذية والزراعة العالمية (FAO) , الأرض علي أنها مساحة من السطح تشتمل علي جميع العناصر الطبيعية التي تؤثر علي استخدامها. وبهذا المعني, فإنها تعني ليس فقط التربة , وإنما تشتمل كذلك أشكال السطح، المناخ، الهيدرولوجيا، النبات الطبيعي، الحياة البرية, وكذلك جميع التحسينات التي أدخلها الإنسان عليها مثل المساطب Terrance والأعمال الخاصة بالتصريف.

4-1-5 مفهوم الأرض القانوني:

الأرض قانوناً هي تلك المساحة التي يمكن للإنسان أن يملكها أو يحوزها ليمارس عليها نشاطاته المختلفة، فالأرض التي تعنينا في هذا المضمار , هي تلك المساحة من سطح الكرة الأرضية التي يمارس عليها الإنسان نشاطاته المختلفة التقليدية منها (الزراعة والرعي والاحتطاب) والحديثة (لأغراض السكن، إقامة مشروعات التنمية الاقتصادية والبنيات الأساسية التي تقام عليها). ولكن ينصب التركيز علي الأرض بمفهوم الاستخدام الزراعي بشقيه النباتي والحيواني .

4-1-6 مفهوم الأرض كعقار :

يعرف العقار علي انه كل ما له صله وقرار كالأرض، كما يشتمل التعريف علي كل المعاملات المتصلة بين مالك هذا الأصل وبقية أفراد المجتمع الذين يرغبون في امتلاكه. وتتسع متعلقات العقار معطية أبعادا اجتماعية وسياسية واقتصادية وقانونية وتُصنف ملكية العقار للأرض إلي قسمين:

i. الملكية الفردية: ويعني بها في عرف الرومان حق امتلاك الأرض بصورة مطلقة والتصرف فيها ببيعها أو هبتها دون معارضة القانون .

ii.ملكية جماعية: ويعني بها أن تتبع جميع الممتلكات بما فيها الأرض إلي القبيلة ,حيث تزرع بسواعد أبناءها لتعمهم الفائدة جميعاً. وقد أدي ذلك إلي تضارب مفهومين حول قانون الملكية:

i.مفهوم حضاري: ويؤخذ علي أنه أزلي مطلق .

ii.مفهوم تقليدي: ويعتبر الأرض عقاراً غير منقول ويصف القوانين العقارية بأنها نسبية آنية محدودة.

4-1-7 مفهوم الأرض في الاقتصاد الزراعي :

ويعني بالأرض أنها سطح أو مساحة الأرض المستغلة من قبل الإنسان للإنتاج الحيواني والنباتي, أو بمعني آخر هي الجزء من سطح الأرض الذي يمارس الإنسان عليه حرفة الزراعة.

فالأرض كما هي وفي الحالة التي توجد عليها عند لحظة استخدامها يعني بها من ناحية الظروف الطبيعية،كل الأحوال المحيطة بها والحالة الفيزيوكيميائية التي توجد فيها، ومن ناحية أخري يعني بها الأثر الناتج عن تدخل سابق للإنسان نتيجة لنشاط مارسه علي هذه الأرض.(بلدو:1998م، ص38).

4-1-8 مفهوم استخدام الأرض:

ويعني به الطريقة التي يتم بها استغلال الأرض في المجالات المختلفة وكلمة Land use في الإنجليزية لها معان مختلفة،إلا أن جميعها يتضمن معناً شاملا لكافة استخدامات الأرض ونشاط الإنسان علي مسرح الطبيعة.

ويتضمن مفهوم الاستخدام بمعناه الواسع، كافة النشاطات التي يمارسها الإنسان للانتفاع بالموارد الموجودة في البيئة الطبيعية وتستوي في ذلك الاستخدامات الريفية, استخدام الأرض في الزراعة والرعي واستغلال الموارد, أما الاستخدامات الحضرية فتشمل إقامة المدن والقرى والتعدين والصناعات وغيرها من النشاطات التي تخدم الإنسان(علي:1998م، ص14).

كما أن مصطلح استخدام الأرض Land use يطلق علي استخدام الأرض الريفية وعلي وجه الخصوص استخدام الأرض في الزراعة بشقيها النباتي والحيواني (عبد المقصود:1974م، ص 56).

إن استخدام الأرض والانتفاع بها في أي منطقة من المناطق يمثل المحصلة الطبيعية للتفاعل الايكولوجي بين الإنسان وبيئته الطبيعية سواء كان التفاعل إيجابا أو سلباً (عبد المقصود:1974م، ص56).

إن مفهوم استخدام الأرض ينبني علي مرتكزين أساسيين: أولهما : هو استخدام الأرض لسد الحاجة الأولية من الطعام والشراب والمأوي والملبس،والمرتكز الثاني:هو استخدام الأرض استخداما غير إنتاجيا, وهو استخدام الأرض للبناء وطرق النقل والمواصلات والمساحات المستخدمة للترفيه(غلاب: 1973م، ص18).

كما يختلف استخدام الأرض والموارد الطبيعية من إنسان لآخر من حيث القدرة والكفاءة في مواجهة ضوابط الاستخدام ، ويترتب علي هذا الاختلاف تنوع في أساليب التصدي واحتمالات النفوق التي تصنع محصلة هذا الاستخدام , وليس غريبا أن نشهد هذا التنوع الذي عبر عن تفاعل حقيقي بين الأرض وخصائصها وبين الإنسان وقدراته ، كما ليس غريبا أن يكون هذا التفاعل هو الذي يحدد الحرفة والشكل الكلي لاستخدام الأرض (الشامي:1971م، ص28).

إنه من المنطق أن يكون لمصادر الأنشطة الاقتصادية المختلفة صلة وثيقة بالأرض واستخداماتها، وأن الجغرافي الذي يقبل علي دراسة استخدام الأرض يجد نفسه في لقاء مفيد علي سطح ولابد له من أن يدرك الآتي :

i. إن سطح الأرض وما يحيط به يتضمن الكثير من الثروات .
ii. إن هذه الثروات لا تكون لها قيمة، ولا تعني شيئا في حد ذاتها ما لم يخضعها الإنسان لمشيئته، حتى تلبي حاجاته وتحقق أهدافه وترضي طموحاته وتطلعاته وهذا يدخل بالطبع ضمن مفهوم استخدام الأرض.

4-1-9 مفهوم ملكية الأرض:

أولاً: ما هي الملكية :

تعرف الملكية بأنها حق التمتع المطلق بالشئ (جون وول ماكيج: 1991م، ص317) ,كما تعني وجود علاقة بين شخص وحق يسيطر عليه هذا الشخص، كما تعني الملكية أيضا حق شخص معين أو جماعة تمتلك شيئاً معيناً, والملكية في أغلب الأحيان فطرية غريزية، فالملكية والحياة البشرية أمران متلازمان فمنذ اللحظة التي يجد فيها الإنسان شيئا قابلا لإشباع حاجة معينه فإن غريزته تتجه إلي تملك هذا الشئ وتؤدي الملكية ثلاث وظائف:

i. وظيفة طبيعية : وتتمثل في إشباع الحاجات اللازمة والضرورية لحفظ كيان الإنسان ووجوده .

ii. وظيفة استثمارية : حيث يصبح دور الملكية في إدخال دخل أو ربح من وراء هذه الملكية.

iii. وظيفة اجتماعية : وهي استخدام فوائد الملكية في سبيل مصلحة المجتمع واستمراره وبقائه (المهدي: بدون تاريخ، ص 21).

وحينما نتحدث عن الملكية يجب أن نراعي كما يقول Hobel امتلاك الشئ (possession), الذي يعطي الفرد المالك أو الجماعة المالكين حقا خاصا Special Right لاستخدام هذا الشئ وبالتالي علي الآخرين أن يمتنعوا عن استخدامه (إسماعيل: 1977م).

كذلك حين التحدث عن الملكية يجب أن نراعي أمرين:

i. الشئ المملوك .

ii. نسيج العلاقات الاجتماعية التي جعلت هذا الشئ ملكاً لفرد أو جماعة دون غيرها فالملكية نظام اقتصادي اجتماعي سواء كانت قائمة علي العرف أو القانون, إذ يلعب القانون العرفي في المجتمع القبلي دوراً هاماً في الحفاظ علي الملكيات سواء أكانت آبار أو أراضي للمراعي أو للزراعة .

إن أهم قيم الحياة اليومية هي الارتباط الدائم بين البدوي والأرض باعتبارها مصدر رزق له ولأسرته , كما أنها تعبر عن العلاقة التي لها قدسيتها وأهميتها وترتبط بميراث الأجداد (أبو غندورة: 1998م، ص19).

ثانياً: ماهية ملكية الأرض :

لقد دللت دراسات رودفيلد وفريدمان للمجتمعات التقليدية علي قوة ارتباط الفرد في هذا المجتمع بأرضه ارتباطا يصل حد القداسة (غيث:1987م، ص19).

فالأرض عند البدوي هي مصدر الحياة , وقد كان يقاس مركز العائلة بما تملكه من أراض, كما أن البدوي يعتبر التفريط في الأرض تفرطا في الكرامة، ونتيجة للارتباط الوثيق بالأرض فإن الصراع حول الأرض كثير ما يتخذ طابع العنف الذي يصل إلي حد القتل . فالاعتداء علي الأرض هو الاعتداء علي البدوي المالك (غيث: 1987م).

وقد عرف البعض الملكية بقوله " الملكية نسبة إلي الملك، والملك هو حيازة الشئ حال كون الحائز قادرا علي الاستبدادية" ، أي الانفرادية وقيل الملك هو حيازة الشئ متي كان

الحائز له قادرا وحده علي التصرف فيه والانتفاع به عند عدم المانع الشرعي (المهدي: بدون تاريخ).

أما الملكية عند الفقهاء, فهي الاختصاص والاستئثار والتسلط والانفراد بالشئ والتصرف فيه عينا ومنفعة بجميع التصرفات الجائزة شرعاً والتي لا تضر بالغير (المهدي: بدون تاريخ).

كما يشير مفهوم ملكية الأرض إلي العلاقة القانونية بين الإنسان والأرض علما بأن طبيعة الملكية للأرض سواء كانت فردية أو جماعية هي التي تقرر نوع استخدامها ووسائل ذلك (غنيم:2001م، ص21).

4-1-10 مفهوم حيازة الأرض :

أولا: مفهوم الحيازة :

الحيازة بحسب تعريف مين Main ,هي سيطرة مادية علي الشئ مصحوبة بنية الاحتفاظ الشخصي بالشئ نفسه (ماكينج:1991م، ص317).

وهنالك أيضا مبرر للتميز بين مصطلحي الحيازة والملكية المتعلقة بالأرض يرتبط بالتلازم إلي حد التشابه بينهما ,خاصة عند استخدامها ، لذلك فحري بنا التمييز بين المصطلحين :

ثانياً: مفهوم حيازة الأرض :

إن حيازة الأرض هي عبارة عن مساحة معينة من الأراضي الزراعية مكونة من منطقة واحدة أو عدة قطع يحوزها مزارع , بغض النظر عن نوع الحيازة أو جزء منها لزراعة المحاصيل المختلفة . والحائز هو المسئول إداريا وماليا عن إدارة القطعة التي يحوزها وتعكس الحيازة الزراعية طبيعة العلاقة بين الإنسان والأرض, وتؤثر بشكل مباشر في طبيعة أنماط الاستغلال الزراعي للأرض وسنري استخدام الأرض (الزوكة:1994م، ص147).

وهناك تعريف آخر للحيازة , إذ يقصد بها مساحة من الأرض مهما كان حجمها أو عدد القطع المكونة لها ، تستغل كلها أو جزء منها في الزراعة ، تدار مالياً أو إداريا إدارة واحدة بمعرفة الحائز سواء عن طريق الملك الحر أو الإيجار أو كلاهما، وقد تكون الحيازة لشخص أو شراكة أو هيئة شعبية أو مؤسسة حكومية وتكون هذه الحيازة هي الوحدة الإنتاجية الاقتصادية لاستغلال الأرض الزراعية (جعفر:1981م، ص85).

كما اصطلح علي تعريف الحيازة في مؤتمر التعداد الزراعي العالمي لدول الشرق الأدنى الذي عقد في سنة 1960م بأنها (أي الحيازة), هي الوحدة الإنتاجية التي تتكون من أجزاء

متعددة تستغل لأغراض اقتصادية لإنتاج المحاصيل الزراعية والإنتاج الحيواني، بشرط أن تقع في إقليم إداري واحد يشرف عليه حائز واحد بنفسه (جعفر : 1981م، ص84).

وهناك فريق جغرافي آخر ،يعرف الحيازه بأنها مكان له خصائصه ووظائفه وتركيبه وتنظيمه وعلاقاته ويتأثر هذا المكان بعوامل معينه، وتتوقف مساحة هذا المكان على عوامل شتى منها ,عدد السكان الزراعيين وكثافة العمال الزراعيين وأخيرا نمط إستغلال الأرض نفسه. وقد تتخصص هذه الحيازه في إنتاج الحبوب النقديه أو الخضروات أو الأشجار المثمره أو الحيوان(البشير: 1998م، ص41).

أما الحائز فقد عرف بأنه الشخص الحقيقي أو الاعتباري الذي يحوز أو يستغل قطعه من الأرض، سواء كان عن طريق ملكيتها أو إيجارها من شخص آخر أو كليهما معاً ,وقد يكون الشخص الحائز على الأرض فرداً أو جماعه أو شركة (جعفر1981م، ص84).

فالأرض أو الديار أو بما يعرف بالتراب يعتبر أهم مورد بالنسبة لإنسان المنطقة الذي يتسم بالبداوة التي تعتبر امتلاك الأرض والتي هي رمز عزة للقبيلة وكرامتها . إذ أنها أي الأرض تحدد الانتماء والهوية، لذلك ملكيتها تعتبر من أغلى الأشياء لإنسان المنطقة، فكل إثنية لها أرض تمتلكها عرفياً وتاريخياً وتعرف بها وتنتقل ملكيتها بالتوارث، وفي ظل ضيق الموارد والحراك السياسي الذي شهدته المنطقة عقب اتفاقية السلام الشامل2005م، أصبحت الأرض وملكيتها مكان تنازع بين المواطنين خصوصاً أن ليس هنالك أوراق قانونية وثبوتية مسجلة تحدد ملكية الأرض لصاحبها والملكية شفاهة وروائية بأن هذا (ترابي أب عن جد)، وهذا وضع هش قابل للنزاع في ظل غياب المستندات وأطماع الراغبين ، وقد ثبت بأن الأمر نزاعي وصورة ليس لها أمل ومهدد للاستقرار والتعايش ليس بين القبائل المتعايشة بل بين بطون القبيلة الواحدة. وهذا النوع من النزاعات أصبح شائعاً، وأحياناً قد تكون أطراف النزاع فيه الجماعات والأفراد أو القبائل بسبب الأراضي إن كانت الأرض رعوية أو زراعية، والتعدي على الأراضي من قبل الأشخاص قضية قديمة. وتحل هذه القضايا بواسطة المحاكم كما أن العرف يعمل به في حلها، وزاد من كثرة هذه النزاعات خاصةً مع ظهور التعدين الأهلي (الذهب)، هذا أضاف قيمة موردية للأرض وبث في الناس حب الامتلاك والتملك مما أجج النزاعات في هذا الجانب، وكذلك تم إنتاج البترول بالمنطقة وصاحب عملية نقله توصيل الخام من المنبع إلى مناطق التكرير تعويض أصحاب الأراضي الزراعية المملوكة للمواطنين لمرور الأنابيب عبرها، وهذا زاد من الصراعات حول ملكية الأرض والتنازع بين الناس.

كذلك يظهر التنازع عندما تقدم الحكومة أو المنظمة لبناء مشروع تعود فيه الفائدة للمجتمع في أي قطعة أرض ،حيث يظهر من بين الناس من يتنازع في ملكية الأرض مدعياً بأنها ملكيته وميراث جده، وكما أسلفنا أن أغلب الأراضي كما ذكر الباحث أنها غير موثقة وغير مسجلة مما يجعل أن حدوث مثل هذه المنازعات ممكناً لغياب أوراق الملكية.

4-1-11 النزاع المتعلق بالتهديد والنهب والسلب والسرقات:

يعتبر الأمن أحد العوامل الأساسية للاستقرار والتنمية في أي مجتمع من المجتمعات، وكانت تتسم منطقة الدراسة بالهدوء والاستقرار والأمن قبل الحرب في النصف الأول من ثمانينيات القرن الماضي ، والذي انعكس على حياة المواطنين، ونتيجة للوضع الاستثنائي الذي عاشته المنطقة في فترة الحرب حيث أوجد أنواع من الجرائم والنزاعات لم تشهد المنطقة لها مثيل من قبل ،والتي لم تكن مألوفة من قبل، إذ انه مجتمع بدوي قائم على الكرم والشهامة وإذ أن الغدر والخيانة وقطع الطرق ليس من سماتهم، فظهور جرائم السرقة وقطع الطرق والتهديد والقتل والنهب واستخدام السلاح الناري الذي أصبح منتشراً بنسبة كبيرة نتيجة للظروف السياسية التي تعيشها المنطقة، فقد كثرت الجرائم من هذا النوع حتى أفقدت الثقة بين المواطنين بالمنطقة، وأصبحت مهدداً لأسس التعايش السلمي ،التي ظلت تحافظ عليها المنطقة منذ زمن بعيد ويرى الباحث "أن غياب السلطة وغياب هيبة الدولة، أظهر مثل هذا النوع من الجرائم في مجتمع كان يسوده التسامح والمروءة والكرامة، وكثرت جرائم القتل وتعددت أشكالها وأدت إلى غياب الأمن في كثير من المناطق وفي الطرق التي أصبحت يحتاج الشخص لتأكيدات أمنية حتى ينتقل من مكان إلى مكان مخافة أن يتعرض للسلب ونهب ممتلكاته وربما يصل ذلك حد القتل، وكذلك الترصد من قبل بعض الجماعات المتفلتة التي نشطت في هذه الفترة وخاصة في مناطق أسواق المواشي"، ومعلوم أن المنطقة منطقة لتربية المواشي وتجارتها هي سوق رئيسي للتجار الذين يقصدونها من الأسواق المجاورة والمصدرين، فبروز هذه الظاهرة أثرت في حركة التجارة والمستثمرين والمنتجين الذين أحجموا خوفاً على ضياع أموالهم ، ساعد ذلك في انتشار السلاح غير المقنن واتساع رقعة نشاط المتفلتين بجانب استخدامهم للدرجات النارية (المواتر) ،فضلاً عن التلفون الجوال الذي يستخدم في تنفيذ مثل هذه الجرائم في الرصد والمتابعة للضحية.

فخطورة هذه الجريمة وأثرها السلبي على التعايش السلمي يكمن في أن أغلبها تحدث ولم يتمكن القانون من القبض على الجناة ،مما يحدو بأهل الضحية بتوجيه التهمة لأصحاب

الديار الذين وقعت الحادثة بمنطقتهم،وهذا خلق جو نزاعي بين بطن البيت الواحد أو بين قبيلة وقبيلة أخرى.

4-1-12 النزاعات الاجتماعية:

تتكون المنطقة من مجموعات قبلية مختلفة ذات عادات وتقاليد متباينة، إلا إنها استطاعت أن تعيش في انسجام وتجانس تام في ما بينها، غير أن كل مجموعة لها ثقافتها التي تعبر عنها وتؤكد انتمائها من خلال جملة من عوامل الضبط الإجتماعي الذي يعبر عن هويتها الاجتماعية ومصدر عزتها وكرامتها، وفي ظل التنافس بين المجموعات تظهر نزاعات اجتماعية تستدعي تدخل الإدارة الأهلية لاحتوائها من خلال عقد مجالس ولقاءات تصالحية بسيطة يتم التجاوز بها الوضع النزاعي، غير أن عقد اتفاقية السلام التي جاءت بروح خلقت تنافس محموم بين القبائل في ظل الاستقطاب السياسي والإثني والقبلي، وأحدثت تنافس مبني على التمايز بين المجموعات، ويقول كادت أن تنسف النسيج الاجتماعي حيث ظهرت مصطلحات الإقصاء وملكية المنطقة ومسألة الدونية والهيمنة. كل ذلك كان يثار بطريقة قد أثرت في الجهود التي ظلت تبذلها الإدارة الأهلية والقيادة المجتمعية لتقوية الأواصر بين المجتمعات المتعايشة واحترام وقبول الآخر، أما في الإطار الاجتماعي فتظهر النزاعات وتختلف من قبيلة لأخرى وفقاً لأسباب النزاع وثقافة القبيلة والعرف فمثلاً عندما يكون مصدر النزاع عند قبيلة المسيرية نزاع اجتماعي يكون عند النوبة أو الداجو غير ذلك خاصةً في المسائل المتعلقة بالعادات والتقاليد حيث أن لكل قبيلة خصوصيتها وثقافتها.

يعرف النزاع الاجتماعي هو التنافس الحاد بين المجموعات يقود إلى النزاع السياسي فضلاً عن إمكانية حدوث النزاع عند نظر بعض مجموعات الجنس البشري من المجموعات العرقية لوضعيتها الاجتماعية تميزها عن البقية). (C.North:P230)

4-1-13 نزاع الزواج:

الأصل في الزواج وضع طبيعي وضرورة تقتضيها حياة الناس لضمان التواصل والتسلسل لبناء المجتمع غير أن عادات الناس وثقافتها يمكن تجعل منهم نزاعاً ويتطور إلى نزاع عنيف يخلف من ورائه قطيعة بين الأهل وعدم تواصل وربما يؤدي إلى فقدان الأرواح ونسف الاستقرار. خصوصاً أن أغلب سكان المنطقة يتصفون بصفة البداوة التي تتصف بالقوقعة التي تدعو إلى المحافظة على الهوية والابتعاد عن كلما يؤثر فيها وفي نقائها، لذا نجد من بين النزاعات الموجودة في المنطقة نزاعات الزواج إذ أن ليس للبنت الخيار في

اختيار زوجها إذ أنها وفقاً للعرف المتبع هي لابن عمها وهذا خاصة في قبيلة المسيرية ،حيث تحجز البنت لابن عمها منذ الصغر له ولا يسمح لأي شخص آخر من التقدم لها بأي حال من الأحوال، وتظل البنت رهينة لذلك الحجز دون مراعاة لرغبة ابن العم زوج المستقبل ، مما يخلق مشاكل أسرية في حالة عدم إتمام الزواج وكثيراً ما ترتكب البنت جريمة في نفسها تعبيراً لسخطها عن العادات والتقاليد الظالمة في سلبها حق الاختيار،فقد شهدت المنطقة الكثير من حالات الانتحار عند البنات بسبب فرض الزواج عليهن دون رغبتهن في الزوج. ويكون هذا النوع من الزواج متسما بالهشاشة لعدم توفر رغبة البنت في الزوج ، مما يفقد الزواج معناه بتحقيق المودة والرحمة حيث يظهر ذلك بعد أن تذهب البنت إلى بيت زوجها مكرهة وتعامله بطريقة تؤكد عدم رغبتها فيه من الامتناع عن الفراش ، عدم استقباله بروح طيبة أو الاهتمام به وهذا الفعل ما يسمى بـ (الطماح)[i]، وتوصف بأنها زوجة طامحة، وتبدأ رحلة المعاناة والمنازعة باتهامها بأن هنالك شخص قد حرضها في عدم الاستمرار في بيت الزوجية ، ويرغب في الزواج منها، وقد تحل هذه القضية بالطلاق أو بالطلاق المشروط ،حيث يضع مالاً فيمن يتزوجها بما يعرف بـ (الخَطَة)[ii]، وقد يكون طلاقٌ مرهون بتحديد شخص معين أو أسرة بعدم زواجها منهم،وقد يؤدي ذلك بالشخص المتهم بالتحريض إلى قتله ويتطور النزاع إلي نزاغ أسري يتحرك إلي قبلي أحياناً وفي هذا الجانب يكثر في أهالي المنطقة النزاعات المتعلقة بالمرأة إذ أن العرف والثقافة القبلية مبنية على إجحاف وعدم مراعاة حقوق المرأة (البنت)، لذا فإن محور النزاع الاجتماعي أغلبه يكون بسبب المرأة وما يصاحبها من آثار من قضايا قتل وحروب بين المجموعات.

4-1-14 النزاع حول مسائل الشرف والعرض:

إن قضية الشرف لها قدسيتها واحترامها وكل إنسان يعمل على الحفاظ على سمعته وكرامته، وقضية الشرف من القضايا الحساسة التي يعد التعامل معها بحزم وحسم في مجتمع الدراسة إذ أن الأمر يتعلق بالرجولة والشهامة لذا نجد أن مثل هذه النزاعات متوفرة في المجتمع وذلك بسبب هشاشة المجتمع في تعريض النساء لجرائم الاعتداء والاغتصاب حيث المرأة تذهب وحيدة لجلب الحطب أو الماء أو الزراعة أو رعاية المواشي مع الفتيان أو السوق لجلب احتياجات المنزل وغالباً ما تكون في رحلة تمتد إلى ثلاثة ساعات كل ذلك يجعل من حدوث تلك الجرائم ممكناً، وكذلك

(i) هو رفض الزوجة في الاستمرار في بيت الزوجية.
(ii) مال يضعه يفرضه الزوج على زوجته الطامح على أن يدفع لها حالة زواجها.

الحفلات والمناسبات وتوفر الخلوات مما أوجد جرائم الحمل سفاحاً والتعدي على الحرمات و(المواعدة)[i] وغالباً ما يقوم أحد محارم البنت بعمل مشاجرة مع الشخص المعني الذي وجده في موقف منفرداً مع أخته وقد يتطور هذا النوع إلى إحداث الأذى من طعن أو ضرب ويمكن أن يصل مرحلة القتل في ظل انتشار السلاح، وقد يكون سبب النزاع تناقل الوشايات التي تتناول مواضيع لها علاقة بالشرف وكرامة الإنسان مثلاً هنالك بعض العادات التي تحدث النزاعات العنيفة لأنها مرتبطة مباشرة بكرامة الإنسان بأن تقوم إحدى البنات بإرسال بما يعرف بـ (الرسالة)[ii] في شكل قطعة من توب أو قطعة أو خصلة من الشعر ويصل هذا الأمر إلى محارمها ويتناقله الناس في مجالسهم خاصة الشباب وهذا يؤدي إلى النزاع ويتطور إلى (الدواس)[iii] ويؤثر ذلك في العلاقات بين أفراد المجتمع، وكذلك تكون في شكل استفزاز ومعايرة في أن يعير الشخص الآخر معرضاً بأخته أو نسبه أو طعناً في قبيلته أو أمانته، مما يعتبر ذلك من أسباب النزاع بمنطقة الدراسة. حيث يحرص الكل على ذلك، وحديثاً دخل الجوال الذكي كأداة مثيرة للنزاع في قضايا الشرف والأعراض حيث يتم التقاط وتسجيل المحادثات سواء أن كان ذلك صريحاً أو خلسةً دون رغبة الشخص المصور ويقوم لاحقا الشباب بتداوله وإرساله عبر الوسائط في المواقع الاجتماعية ، مما يسبب حرجاً واستفزازاً تكون نتائجه رفع دعاوي للقضاء أو الأمير أو العمدة أو نزاع له ضحاياه مما يكون سبباً للقتال بين المتخاصمين.

هذا بجانب جملة من النزاعات الفردية البسيطة والتي تحدث في إطار المجتمع والأسرة والعشيرة في تقسيم الميراث من المشاكل والنزاعات التي تحدث في مجتمع الدراسة وبعض النزاعات التي تنتهي بالنصح والإرشاد.

4-1-15 نزاع القتل أو الثأر:

إن قضايا القتل والثأر من القضايا التي تحدث في مجتمع الدراسة لطبيعته، الذي يقوم على الحمية والحماسة ومناصرة الشخص بدافع القبيلة والانتماء العرقي وهذه سمة من سمات المجتمع المبحوث ،حيث ظهرت أن ضعف ثقافة المجتمع القانونية واللجوء إلى استعمال القوة في الوصول إلى حاجاته وهذه تعتبر من ثقافة المجتمع المؤيدة والمحفزة من قبل المحرك الاجتماعي في المجتمع وهي (الحكامة)[iv] و(الهداي)[v]، كل يتحدثون عن صفة استعمال القوة ونزع الحقوق في تصوير يعتبر اللجوء إلى القانون هي حالة من الضعف وصفة التسامح جبن، لذا انتشرت في مجتمع

(i) أن تحدد البنت مكان وزمان للالتقاء والاختلاء.
(ii) ان ترسل الفتاة أحد متعلقاتها لأحد الشباب مثل المنديل أو ضفيرة أو قطعة من توب وذلك تعبيراً لإعجابها به
(iii) هو النزاع العنيف الذي يستخدم فيه الآلات الحادة ويترتب عليه أذى.
(iv) امرأة شاعرة تتناول موضوعات مختلفة تجميداً للقبيلة والشهامة والحماس.
(v) رجل شاعر يتناول موضوعات تتعلق الحماس والمدح والهجاء في إطار الفخر.

الدراسة جرائم القتل والثأر والذي يأخذ التأييد والمناصرة من قبل أفراد قبيلته، الأمر الذي يقود إلى قتال ومزيد من الضحايا، فمسألة الثأر وأخذه ثقافة موجودة من زمن بعيد ويقوم أهل المقتول بقتل أولياء دم القاتل خاصة من ناحية الوالد، إذ يعتبر الأصل في أبناء العمومة هم الذين يؤخذ فيهم الثأر، غير أن النوبة يؤخذون الثأر في ابن الخالة وذلك بهدف إلام الأم لضمان تذوق الأم ألم الحرمان والفقدان للابن. وتصبح جريمة الثأر مفتوحة ولا تقف في حدود الأسر أو القبيلة إنما تمتد آثارها بدخول أطراف أخرى مناصرة وداعمة لطرف دون الآخر ،مما يوسع دائرة النزاع حتى تأخذ شكل الحرب القبلية في بعض الأحيان، كما أن الثأر يظل راسخاً في نفوس أهل المقتول لزمنٍ طويل يولد حالة من عدم التسامح الذي يفضي للتعايش والسلام الاجتماعي، لذلك فإن تأثير هذا النوع من النزاعات يظل حضوراً في نفوس الناس لفترات طويلة.

4-2 عوامل إذكاء النزاع بالمنطقة:

لا يخلو أي مجتمع له مطالب واحتياجات من النزاع إذ أن وجود تضارب بين المصالح والاحتياجات بين الناس أمر حتمي ومن المسلمات، فبما أن هنالك حراك وتفاعل لابد من تقاطعات تحدث شيئاً من النزاع، إلا أن العمل على احتوائه وتحليله لمعرفة أسبابه الجذرية بتحليل السياق والعوامل والمحفزات من الضرورة ،بحيث يتم التحكم في النزاع في مراحله الأولى لكي لا يتطور ويتحول إلى نزاع عنيف له آثاره السلبية التي تحدث أذىً في المجتمع وخلق عدم استقرار وفقدان للأمن وتعطيل للتنمية المستدامة، لذا فإن التعامل مع النزاع يستوجب معرفة الأسباب المؤدية له. ومن خلال آراء المبحوثين قد أفادوا بأسباب النزاعات بالمنطقة والتي تتمثل في الآتي:

4-2-1 الجهل بأسس التعايش السلمي:

أكد المبحوثون أن أسباب الصراع حول الموارد الطبيعية يرجع إلى الجهل بأسس التعايش السلمي التي تقوم على الاحترام المتبادل بين المستخدمين للمورد وقبول الآخر ،غير أن التنافس بغرض الاستئثار بالاستفادة الأكبر لمستخدم دون الآخر هي السبب الرئيس في هذا النزاع كما هو وارد أدناه:

أ/ ضعف اللوائح والقوانين التي تنظم استغلال الموارد بين المزارع والراعي في جو خالي من النزاع يقوم على التعاون وتبادل المنفعة بين كل منهما.

ب/ جهل كل من المزارع والراعي بالأسس العلمية والخبرات التنظيمية في الزراعة وتربية المواشي، إذ يعتمد المزارع في الزيادة في الرقعة الزراعية بجهله للتوسع الرأسي، كما أن الراعي يميل إلى الكثرة في تربية الماشية ويجهل النوعية وتحسين النسل.

ج/ الجهل بمفهوم العنف ضد المرأة: لذا نجد أن المرأة طرف أساسي في أغلب الجرائم التي تحدث في مجتمع الدراسة.

د/ الفاقد التربوي: كأثر مباشر للحرب التي شهدتها المنطقة عطلت كثير من المؤسسات الاجتماعية والتعليمية التي تسهم في بناء الفرد حيث تم إغلاق أغلب المدارس التي تقع في الريف وإحداث فاقد تربوي وتزامن ذلك مع التعبئة السياسية الذي حدث في بداية التسعينات لمواجهة الحركة الشعبية وانخرط جل أولئك الطلاب في التدريبات العسكرية وتربوا على روح القتال عقب اتفاقية السلام أصبح هؤلاء التلاميذ عبءً على المجتمع ويشكلون مهدد للسلم الاجتماعي.

4-2-2 العصبية والقبلية:

عملت العصبية والقبلية علي إضعاف الوعي بعوامل التعايش وقبول الآخر الذي يقوم على أساس التعامل والتنافس الشريف لجلب المصلحة العامة بين أفراد المجتمع ،إلا أن الحرب التي شهدتها المنطقة جاءت بأجندات سياسية في ظل الاستقطاب القبلي وبروز أجندة الحركة الشعبية القائمة على إقصاء وفرض ثقافة مهيمنة تسلب حقوق الآخرين والتي أثرت بدورها في تغيير كثير من القيم والمفاهيم التي كانت أساس للاستقرار والسلام الاجتماعي.

4-2-3 انتشار السلاح الناري:

وفقاً لرأي المبحوثين فإن المنطقة كانت تعيش في سلام ووئام إذ كان لعدم وجود السلاح الناري الحديث أثره في جرائم القتل والنهب والتهديد التي ظهرت أخيراً نسبةً للوضع الاستثنائي التي عاشته المنطقة جراء الحرب ، كما وجد السلاح في أيدي الشباب لا يحسن التعامل وكان من آثار الحرب المباشر وسعت الحركة الشعبية في استقطاب معظم القبائل النوبية ، بينما انتمت القبائل العربية للدفاع الشعبي، وعندئذ انتشرت الأسلحة الأوتوماتكية مثل الكلانشكوف والآربي جي وظلت حتى يومنا هذا، وكل ذلك ساعد في انتشار السلاح العشوائي وأصبح متوفر في أيدي المواطنين وله أسواق يباع ويشترى وكذلك تباع ذخائره وأعيرته النارية في وضح النهار كل ذلك حفز بعض مستخدميه لارتكاب الجرائم التحرش بالآخرين ، كما شهدت حوادث كثيرة خاصة في الحفلات بما يعرف بالهز حيث يدخل الشاب منتصف

الاحتفال ويقوم باستعراض رافعاً بيده يطلق زخات من الأعيرة النارية كانت سبباً لإزهاق الأرواح بطريقة يقبل عليها طابع التهور والإهمال.

4-2-4 الاستقطاب السياسي:

كانت الإدارة الأهلية تمثل الجهة ذات السلطة المسئولة عن إدارة شؤون القبائل وفي رقعة جغرافية معينة وتعمل على جلب المصالح لهم وخلق جو من الاستقرار ومن خلال إيجاد صيغ للتعايش القائم على التعاون من أجل مصلحة في نسقٍ تنظيمي مضبوط، لكن بعد بروز التكتلات والتجمعات ذات الطابع القبلي السياسي المطلبي ، والذي بدأ منذ الاستقلال والذي بلغ ذروته بضرورة باستقطاب القواعد والذي بدأ يؤثر بدوره على البناء في الاتحاد القبلي الذي كان سائداً، ظل في المنطقة من قبل، وجاءت الحركة الشعبية وعملت علي استقطاب العناصر النوبية والإدارة الأهلية على السواء ،كما قامت الحكومة باستقطاب للعناصر ذات الأصول العربية مما خلق مواجهات بين المواطنين الذين ظلوا متعايشين منذ أمد بعيد في المنطقة وأضعف من قنوات التواصل بينهم وهيأ لبروز حرب إثنية لم تكن المنطقة تعرفها وأخذ النزاع والاقتتال من الذي كان بين الراعي والمزارع في الإطار المهني خرج للإطار القبلي الإثني بسبب التعبئة والأيدلوجية ووفقاً لأطروحات طرفي النزاع مما أضفى على الحرب بعداً عرقياً ودينياً وظهر التفكك في النسيج الاجتماعي الذي تعاني منه المنطقة.

4-2-5 سياسة تعويضات البترول:

يعد هذا من الأسباب التي تحفز وتحدث الصراعات بالمنطقة حيث يتعلق بالأرض وملكيتها بناءً على الأهمية التي اكتسبتها كمورد بسبب المسح الذي شمل تنقيباً عن البترول وسياسة وزارة النفط التي تتبنى سياسة التعويض الفردي لأصحاب الأرض التي شملها المسح، ونتيجةً لهذه السياسة ولطمع المواطنين حصل تنازع في ملكية الأرض والذي تطور إلى معارك قتالية شهدتها المنطقة وخلفت قتلى وجرحى وعدم استقرار.

المبحث الثاني

دور الإدارة الأهلية في فض النزاعات

4- 2آليات الإدارة الأهلية في فض النزاعات بالمنطقة:

4-2-1 العرف:

إن العرف الشيء المتعارف عليه بين عامة القبيلة، وهو ما اتفق عليه بحل مشاكل الناس في القبيلة ،وتتوفر فيه صفة الرضا التام وله أحكامه في أنواع النزاعات وكيفية التعامل معها والعمل على حلها وفق الآليات التي تستخدمها الإدارة الأهلية بالمنطقة في تعاملها مع المشاكل ،وفرض سلطتها المسنودة بالدعم والسند القبلي، والعرف يحوي جملة من الآليات المحلية التقليدية للحل والتعامل مع النزاع عبر الآلية التي تناسب طبيعته، وللإدارة الأهلية عند قبيلة المسيرية خبرة في التعامل النزاع.

4-2-2 لجان التصالحات القبلية والعرف:

تتكون لجان المصالحات من القبائل الموجودة بالمنطقة ، وهدفها النظر في النزاعات التي تحدث بين الأفراد والقبائل بالمنطقة ،و لها آليتها التي تستخدمها في النزاعات المختلفة من وساطة وجودية وجلسات تصالحية ومؤتمرات قبلية، تكون مقرراته ملزمة للتنفيذ بإشراف ورعاية الحكومة، واللجان في تعاملها مع النزاع تهتدي بالعرف القبلي الذي يحدد العقوبات لكل نزاع أو أذى أو تلف أو موت ،وتعتبر الدية واحدة من الآليات التي تسهم في حل النزاع بالطريقة العرفية، فعند حدوث نزاع تقوم اللجنة في الذهاب إلى منطقة النزاع، وعادة ما يكون ذلك بعد تدخل الجهات الأمنية ، والسيطرة على الوضع تتصل بطرفي النزاع ويعرض عليهم الصلح وحل المشكلة ويكون ذلك بطريقة مباشرة ،ومن ثم تحدد الآلية التي تستخدمها اللجنة في التعامل مع النزاع انطلاقاً من طبيعته وأسبابه، وإذا كان النزاع أسرياً ينتهي بجلسة أسرية يغلب عليه طابع النصح والإرشاد، أو تكون جودية بواسطة الأهل والأقارب، أو الجودية بواسطة الإدارة الأهلية خاصة في جرائم القتل، ويتبع ذلك جملة من الإجراءات التي تهيأ بإقامة الجودية ،أو تكون مؤتمر قبلي إذا كان النزاع كبير بين قبيلتين، فكل الأذى والتلف والخسائر المالية منصوص عليها في العرف والدية.

4-2-3 الجودية:

الجودية هي عملية الصلح بين المتخاصمين، والصلح قد يكون بين الزوج وزوجته، أو بين الابن ووالده، أو بين قبيلة وأخرى، وعلى العموم الجودية هي الفصل في الخصام وإرضاء المتخاصمين أياً كانت أطرافهم، والأجاويد هم الذين يقومون بهذه العملية، ويسمى الواحد منهم أجواد، مع العلم أن الأجاويد يقومون بهذه الفضيلة للمصلحة العامة.

فالجودية من العادات السودانية الأصيلة، بل هي من أفضل العادات التي يتميز بها شعب السودان، فإن ترضي بين متخاصمين، فهذا ليس بالشيء الهين، فأحياناً تجد في بعض القرى خصام بين قبيلتين يدوم لعشرات السنين، وقد تسيل فيه الدماء، فيتطوع مجموعة من الناس، يتسمون بالحكمة ورجاحة العقل، فيجتمعون بالمتخاصمين في جلسة ما، عادة ما تكون في الهواء الطلق، وكل منهم يطرح مشكلته، ويتم حل المشكلة بعد إرضاء الجميع، وتعود القلوب إلى صفائها، وتسيل مياه الود في جداول علاقاتهم الاجتماعية كما كانت، وينسون خصامهم ويقلبون صفحة جديدة في حياتهم.

والصفات المطلوبة في الأجاويد هي أن تكون سيرتهم حسنة بين الجميع، لم يسبق لأحدهم أن ارتكب جريمة مخلة بالشرف، ومن الضروري أن يتسم الأجواد بالصدق والسمعة الطيبة، وأن تكون كلمته مسموعة ومحل صدق بين أفراد مجتمعه، وأن يتصف بالحياد، فلا يميل إلى جانب ويترك آخر، وفي القرى عادة ما يكون الأجواد شيخ القرية أو إمام الجامع أو العمدة، لأن لأي من هؤلاء كلمته المسموعة بين الناس، ومحل ثقة بينهم.

عدد الأجاويد يتناسب طردياً مع حجم المشكلة، فكلما كانت المشكلة كبيرة، كان أجاويدها أكثر عددا، والعكس هو الصحيح، افترض أن زوجة ما تخاصمت مع زوجها، ووصلت علاقتهم إلى طريق مسدود، ووقع الطلاق بينهما، مثل هذه المشكلة عادة ما يكون أجاويدها لا يتعدون الثلاثة على أكثر تقدير، يذهبون إلى الزوجة، ويجلسون معها ومع ولي أمرها، ويفهمون أبعاد المشكلة، ثم يجلسون مع الرجل ليفهموا منه ما حدث بالضبط، ثم يلمون أطراف الخصام، ويختارون أطايب الكلام، ويدعمونه بآيات من الذكر الحكيم، ويذكروهم بأن الصلح خير، ويطيبون خاطرهم، ويحثون المخطئ منهم على الاعتذار، ثم يعود الود إلى سابق عهده من جديد. أما المشاكل بين القرى والقبائل، فهذه عادة ما تحتاج إلى أجاويد من طراز رفيع، عادة ما يكونون من ذوي السلطة والمناصب الكبيرة، وكلمتهم تكون مسموعة.

ويستند الأجاويد في حلهم على السوابق المماثلة وهي التي تدعم وتسند الحل وتقنع صاحب المشكلة بقبول الحل.

4-2-4 مؤتمرات الصلح:

عندما يكون النزاع بين قبيلة وأخرى، وتكون له آثار سالبة كفقدان الأرواح، فهذا يتطلب جهداً أكبر، فإن مسألة الجودية لا تسهم في حل مثل هذه النزاعات الكبيرة بل يتطلب تدخل السلطات العليا ويستدعي استجلاب خبراء وخبرات في مجال التصالحات لإقامة المؤتمرات، وتقوم اللجنة بالاتصال بالحكومة والأطراف المتنازعة وتعرض عليهم رؤية الحل والجلوس لتسوية الموضوع فيما بينهم ،وبعد الموافقة التي تأخذ أكثر من جولة مع تعنت أطراف النزاع وصبر أعضاء اللجنة تحصل الموافقة بالجلوس لمناقشة الموضوع، وتقوم اللجنة بالاتصال برئيس لجنة الأمن بالمحلية أو الولاية وتنوير الأجهزة الأمنية بمجريات الأحداث والتفاكر في كيفية التجهيز والإعداد للمؤتمر، ومن ثم تقوم لجنة التصالحات والتي تتحول للجنة إعداد المؤتمر بإعداد قائمة بأسماء لجنة الأجاويد التي سوف تنظر في النزاع القائم بين القبيلتين ويتم عرض الأسماء للمتنازعين، وكذلك تحديد مكان إقامة المؤتمر كما يطلب من أطراف النزاع بترشيح أسماء ممثليهم المشاركين في المؤتمر، وبعد اكتمال هذا الإجراء يعلن عن قيام المؤتمر في الزمان والمكان وبالأعضاء المحددين فقط، ولا يسمح لأي من منسوبي القبيلتين بالتواجد في مكان المؤتمر ويكون ذلك تحت إشراف الجهات الأمنية ،وتبدأ الجلسة الإجرائية بحضور جهة تنفيذية راعية لهذا التصالح حيث تتم مخاطبة الحضور موجهاً ودافعاً في إطار الصلح، ومن ثم يعطى أطراف النزاع فرص في تقديم كلماتهم وترفع الجلسة الإجرائية، وتبدأ جلسات المؤتمر، حيث يستعرض كلٌّ حجته ويترك الأمر للجنة التحكيم التي تقوم بصياغة القرارات النهائية التي ينبني عليها الصلح وتصادق عليها السلطة الدستورية، و يتم ذلك بإشراف الإدارة الأهلية، وغالباً ما تكون التصالحات صادرة من العرف السائد الخاص بالديات والتعويضات للأطراف، ويكون ذلك ملزماً وواجب التنفيذ للسلطات كما يكلف الأمير أو عمد الأطراف المتنازعة بالإيفاء بما عليه من التزامات وفق الجدول المخطط لذلك، وبعدها يتم الصلح الذي يتم بموجبه إلغاء بعض الإجراءات الاحترازية التي وضعت في زمن حدوث النزاع من عودة المبعدين وفتح الأسواق ومشارع المياه للجميع.

4-2-5 المصالحة:

المصالحة هي إحدى وسائل فض النزاعات وبناء السلام التي تستخدم في التحول النزاعي والعنف الكامن وحالات الغبن والغضب إلى علاقات أكثر تعاوناً وبناءاً للمجتمع وخلق علاقات حيوية.(عبدالقادر:2009) . حيث نجد أن العلاقة بين الأطراف المتنازعة لا يمكن فصلها لأنهم يتواجدون في منطقة واحدة يشاركون في الموارد وقد تكون صلات نسب وروابط اجتماعية لذلك أن الذهاب بالنزاعات للقضاء قد يصدر قرارات تحل النزاع إلا أنها لا تزيل الغبن ويكون هنالك عدم رضا يؤطر تعايشاً آمنأن ،لذلك فإن المصالحة لا تعالج موضوعات النزاع فقط، وإنما تعمل على تغيير النمط السلوكي للمتنازعين نحو إقامة علاقات إيجابية. والصلح يعني عودة المتخاصمين الذين افترقوا عن بعضهم البعض وتقطعت حبال الوصل بينهم نتيجة للخلاف، أو النزاع إلى الوضع الذي يمكنهم من التقارب ثانية أو العودة مرة أخرى كما كانوا قبل الافتراق وذلك عبر ترويض النفس واسترضائها لقبول الآخر . وبذا فان المصالحة تهدف إلى إعادة العلاقات التي انقطعت عن بعضها البعض إلى وضعها الطبيعي أو العمل على عودة الأشخاص الذين افترقوا عن بعضهم بسبب النزاع أو الخصومة(يحيى:2008).

وللمصالحة أبعاد سامية عظيمة وسط المجتمع ،ففي مجتمع البحث يتم استخدام المصالحة بين الأطراف المتنازعة ،وقد يكون التنازع أسرياً أو عشائرياً أو قبلياً ، فالمصالحة منهجية قائمة على التعايش الذي يحتم تنازل الأطراف وترك المشاعر والعواطف والأحقاد في سبيل الوصول لصيغة تضمن تبادل المنافع ،وكثيراً ما تستخدم ،حيث يقوم الشخص المصالح بالاتصال بطرفي النزاع شارحاً أهمية الصلح ونسيان المشاعر والغضب من أجل عودة العلاقات بينهم ،لأن المصلحة تتطلب الاستمرارية في العلاقات والتعامل القائم بين الطرفين للجلوس للمصالحة ،حيث يعطى لكل شخص الفرصة لتفريغ ما بداخله من غبن وحزن ومشاعر عدائية ومن ثم يتولى المصالح تيسير عملية المصالحة وتقريب الرؤى وتسهيل العقبات رويداً رويداً حتى، يقرب المسافة بين نفوس المتنازعين ويحدث الصلح الذي يترتب عليه اعترافات تنبذ أخطاء الماضي ويتطلع المتنازعون لمستقبل يقوي الأواصر ،سمته التعاون والإخاء، وذلك لأن المصالحة تقوم على عناصر تركز عليها هو الاعتراف بالخطأ من جانب المعتدي وهذا يطيب خاطر المعتدى عليه ويعطي إشارة بأنه راغب في إقامة علاقة طيبة معه ويجعله يتناسى مرارات الماضي، كما يشترط التزام الطرفين بعدم العودة لما سبق والتزام

كلاهما بالعمل المخلص لمعالجة أسباب النزاع بينهم ،فهو أسلوب يحوّل أطراف المتنازعين إلى باحثين للحلول وتبني سلوك إيجابي يضمن التعايش وهذا المنهج معمول به في مجتمع الدراسة من ضمن الآليات المستخدمة في فض النزاع من أجل بناء السلام الاجتماعي.

4-2-6 الوساطة:

الوساطة هي تدخل بواسطة طرف ثالث محايد وغير متحيز وليس له السيطرة في قوة اتخاذ القرار للنزاع أو التفاوض وهو شخص يساعد الأطراف المتنازعين للوصول طواعية لاتفاق مقبول ويرضي الطرفين، وللوساطة سمات حيث يكون الوسيط قبول من الطرفين ويتسم بالحياد ولا يؤثر في صنع القرار وهذا المنهج معمول به في مجتمع الدراسة حيث يستخدم في حل النزاعات بأشكالها المختلفة ويكمن دوره الوسيط في التقريب بين وجهة نظر المتنازع وتوفير جو التفاوض في حرية تامة وتسيير النقاش وإزالة العوائق بغية الوصول إلى الحل وعادة في الجرائم الكبيرة يكون الوسيط من الشخصيات المرموقة والتي لها اعتبارية عند المتنازعين وغالباً من يكونون من غير البيئة المحيطة أو مجتمع الدراسة ،إذ يسعى زعيم الإدارة الأهلية بالاتصال بإدارة القبائل الأخرى والقادة المجتمعون أو الزعماء الدينيون والاستعانة بهم في عمل الوساطة بين المتخاصمين، حيث يترك الحكم في الأمر واتخاذ قرار الحل للمتنازعين أنفسهم، دون تدخل من أي حيث يختصر دور الوسيط بتوفير جو من أجل إنجاح الوساطة ،وقد يحدث أن تصل الوساطة إلى نقطة خلافية تتوقف معها عملية التفاوض الأمر ،الذي يستدعى تدخل الوسيط لإعادة التواصل في التفاوض، وهكذا يكون دور الوسيط المراقبة والحفز ودفع أطراف النزاع إلى الصلح(برشم :2010م).

4-3 الأحكام العرفية التي تطبقها الإدارة الأهلية على المتنازعين:

4-3-1 الدية:

هي من أعراف المسيرية وهي مال أو فدية للقاتل يدفعها لأهل المقتول لإتمام الصلح في حالة إدانة المحكوم بالقتل ،وبعدها يطلق سراحه بناءاً على الصلح الذي تم بين أهل القاتل والمقتول بواسطة الأجاويد.

هنالك أنواع للدية بناءاً على طبيعة مرتكب الجريمة ويترتب على ذلك حكم ودية تتبع ذلك، فدية الصف تكون بين قبيلة وقبيلة، ودية (البدنة)[i] تكون بين بدنة وأخرى، والدية

(i) هي إحدى مكونات القبيلة حيث القبيلة – البدنة – الفخذ – خشم البيت.

الأهلية في داخل البدنة الواحدة ودية (خشم البيت)[i]، وتعارف الناس على حجم الدية وهي ستون رأس من البقر وثمانون رأس في حالة القتل ثأراً حيث يدفع القاتل و(سرته)[ii] عشر الدية وتسمى سن الحربة ،أما باقي الدية فتوزع على القبيلة على حسب الطريقة المتفق عليها أو عن طريقة أولاد الرجال فيما يعرف بـ (الضي)[iii]، أو (الشايل الحربة)[iv]، فطريقة توزيع الدية للستون بقرة تدفع كالآتي: عشرة بكر، وخمسة رباعية، وخمسة رباع، وعشر تني وتنية، وعشرة جدع أو جدعة، وعشرة مضمون ومضمونة، وعشر حولي أوحولية. وتوزع على هذه الطريقة البكر (12)، والرباعية (12)، التنية (12)، المضمونة (12)، الجدعة (12)، أما دية بقية أجزاء الجسم:

جدول (15) توزيع دية أجزاء الجسم

دية اليد	15 رأس من البقر.
دية فقدان الرجل	15 رأس من البقر
دية العين	30 رأس من البقر
دية أصبع الإبهام	12 رأس من البقر
دية السبابة	10 رأس من البقر
دية باقي الأصابع	3 رأس من البقر
دية السن	1 جدعة من البقر
دية الأذن	3 بقرات
فقدان الرجولة	دية كاملة(ستون بقرة)
دية المرأة	30 رأس من البقر
دية ذهاب العقل	دية كاملة(ستون بقرة)

المصدر : لجنة الأجاويد بلقاوة :2011 م

أما الدية لاستخدام السلاح الناري تضاعفت إلى 120 بقرة، ودية القتل مع التمثيل تكون الدية العادية بإضافة مبلغ يحدده الأجاويد مستندين على سوابق عرفية.(فرج :2011م).

4-3-2 تحصيل الدية:

(i) هو أصغر مكونات القبيلة ومجموعة الأسر يكونون خشم البيت.
(ii) هيم الأقرباء الذين ينتمون لجد واحد.
(iii) الذي يقصد به كل شخص متزوج.
(iv) يقصد به كل شاب بالغ.

يتم تحصيل الدية عادة عند كل قبيلة وفقاً لكشف يسمى كشف الدية مسجل فيه جميع رجال القبيلة ،فعندما يحدث أمر يستجوب دفع الدية يقوم العمدة بتحديد مبالغ الدية ، والمناديب هم الأشخاص المسئولون عن جمع الدية من البدنات حيث يتم توزيع المال المطلوب من القبيلة وفق نسب وحجم البدنة ، ويسمى المال المرصود على الفرد (بالعود) ،فأي شخص ملزم بدفع عوده بدافع معنوي أنه قادر على دفع ديته ،وهذا هو معيار الرجولة في المجتمع ،فإذا عجز أو مانع سوف يحجز إلى أن يدفع عوده، حيث لا مناصة إلا بدفع ما عليه ، كما لا تكون له مكانة وسط أهله لعجزه بإيفاء ما عليه من التزام يؤكد انتمائه للبدنة أو العشيرة أو القبيلة ،ويقوم المناديب بتجهيز الزرايب لاستقبال الأبقار عند جمعها، وبعد اكتمال الربط المطلوب يسلم للعمدة ،وبدوره يسلمه للبدنة، أو يسلمه للأمير إذا كان صاحب الحق من قبيلة أخرى، كما أن هنالك جعل ثور أو بقرة تمنح للمندوب أو العمدة، وبعدها يترتب على ذلك الصلح الكامل.

أما دية العجز تقدر وفق تقدير الطبيب بتحديد نسبة العجز، فالنسبة التي تأتي من القمسيون الطبي تحسب وفقاً للآلة التي استخدمت في إحداث الأذى انطلاقاً من قاعدة القتل باستخدام السلاح الناري والذي ديته (120) بقرة ،والقتل العادي (60) بقرة، فالدية الكاملة للعضو نصف دية الإنسان يعني (30) بقرة ، فمثلاً إذا كانت نسبة الأذى الجسيم (20%) تحسب كالآتي في حالة الدية العادية :

Error! = 6 بقرات.

أما دية حوادث المرور: (40) رأس من البقر ،ولكن في الآونة الأخير تم إلغاء هذه الدية مع إلزام كل شخص يمتلك سيارة يقوم بتأمينها.

دية التهمة: إذا وجد شخص مقتول توجه التهمة إلى القبيلة التي وجد القتيل في أرضها وتدفع (20%) من الدية الكاملة.

أما الحيوانات المنهوبة أثناء الأحداث فتجبر القبيلة المعتدية بدفعها، أما في مشاكل التعدي على المزارع وإتلافها من قبل أصحاب المواشي هنالك لجنة مختصة بتقييم الخسارة وحساب التلف وتقوم بتقديره وتجبر صاحب المواشي بدفع قيمة التلف للمزارع وفق التعايش ، وهنالك من يأخذون نصف القيمة ويتركون النصف الآخر في سبيل التعايش أو ما يعرف بـ

(العيشة)[i]. فلجان العرف تحدد زمن الإيفاء بتنفيذ مقرراتهم والأمير والعمد ملزمون بتنفيذ أي مقررات هذه اللجان تحت رعاية السلطة الإدارية وبالعدم يتم اللجوء إلى القضاء.

4-3-3 الصف:

كلمة صف تعني في عرف ديار المسيرية ضرورة إنشاء منطقة عازلة بين القبائل المتحاربة لتحول دون مواجهة القبائل في الأسواق وموارد المياه والفلاة، وقد حدد الفصل بمسافة (25) كيلو متر في اتجاهين متعاكسين وقد يكون ذلك بإشراف الأجاويد الملزم للطرفين وتكون له مدة متفق عليها كافية، لمحاولة محو آثار النزاع وتناسي آلامه فيما يعرف (غسيل البطون)[ii] لمنع أخذ الثأرات، ويترتب على عملية الصف تحديد المراحيل ويتبعها كثير كثير من القرارات التي من شأنها تضمن عدم تجدد النزاع بين الطرفين كل ذلك في إطار العمل وحل النزاع وفق العرف المعمول به بالمنطقة (خليل : 2012م).

4-4 تدخل الإدارة الأهلية في مراحل النزاع المختلفة:

تقوم الإدارة الأهلية في مجتمع الدراسة العمل على المراقبة والإشراف علي الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية بين القبائل المتعايشة والعمل على خلق صيغ وأشكال تجعل أن أمر السلام الاجتماعي واقعاً معاشاً، وفي سبيل تحقيق ذلك عملت على جملة من الأحكام العرفية والقرارات التي تحكم العلاقات بين الناس في مجتمع البحث، وللإدارة الأهلية منهجها في التعامل مع النزاعات في مراحلها المختلفة ،ولها آلياتها في التدخل بناءاً على ما ترصده من مؤشرات ضعف ،ربما تؤدي إلى واقع نزاعي له آثاره السلبية، وبينما أن في الغالب أن مجتمع الدراسة ينقسم بين الرعاة والمزارعين عملت الإدارة الأهلية على تقليل أسباب النزاعات بينها خاصة في استغلال الموارد ولتقليل النزاعات والوقاية منها تم عمل الآتي:

4-4-1 لجنة المسارات:

وهي التي تعنى بفتح المسارات والمراحيل هي المعابر التي تمر بها مواشي الرعاة من مناطق (المصايف)[iii] حول لقاوة إلى مناطق (المخارف)[iv] في شمال كردفان في رحلة طويلة طويلة تستمر من بداية هطول الأمطار ،وتكون العودة في أكتوبر، حيث تقوم اللجنة بعمل هذه الترتيبات برئاسة العمد والشيوخ وممثلين لكل من الرعاة والمزارعين برحلة تسبق تحرك

(i) هي تنازل أحد أطراف النزاع من جزء من استحقه من مال حرصاً في التعاون مع منازعه.
(ii) غسل البطن كناية عن التنفيس والترويح ونسيان الحدث.
(iii) هي أماكن استقرار الرحل في فترة الصيف.
(iv) هي أماكن استقرار الرحل في فترة الخريق.

الرعاة نحو المخارف وذلك لضمان الترتيب الذي يمنع النزاعات وتحاول اللجنة تسهيل كل الإجراءات التي تضمن وصول وعودة الرحل بسلام وقد عرف أن عرض المسار (40) متر وأن تكون المزارع حوالي عشرين متر من حد المرحال، ومن ثم تبدأ الرحلة في بداية هطول الأمطار وهي أكثر الفترات التي تكون مليئة بالنزاعات، إذ إن الرعاة في طريقهم يمرون بديار وأراضي قبائل أخرى فأصحاب الأراضي يقومون بالتعدي على المسارات واستزراعها أو قفلها بهدف إبعاد المواشي من المناطق الزراعية ،وهذا الأمر يؤدي إلى الاحتكاك بين المزارع والراعي ،مما يولد نزاعاً عنيفاً تكون عاقبته، ضحايا وفقدان للمواشي وتعطيل الزراعة. لذا كان دور الإدارة الأهلية العمل السيطرة على أسباب النزاع والتحكم فيها والوقاية منها، لذلك كانت هنالك لجنة ترتب للرحل معابرهم ونزلهم طيلة الرحلة من وإلى مكان العودة، كما في جانب المزارعين هنالك لجان تشرف وتحدد مسافة محددة تترك بوراً ولا تستزرع وتكون بعيدة من المسارات ومعابر الرحل وأماكن (النزل)[i]، إذ تقوم بفتح موارد المياه التي تقفل بواسطة المزارعين، كذلك يتم تحديد بعض مشارع المياه للمواطن المستقر لسقاية(الرقبة)[ii]، ويمنع أن تستقل من قبل أصحاب المواشي أي تترك ، ذلك أن أصحاب القرى والمزارعين سيتضررون من استخدام أصحاب المواشي، لذلك يحمى ويخصص للقاطنين أصحاب القرى لاستخدامه وهذا في إطار تنظيم استغلال الموارد وتقسيمه بالشكل الذي يرضي كل الأطراف، كما يتم تخصيص بعض آبار المياه وتعرف محلياً (بالعد)[iii]، للشرب فقط واستخدام الإنسان وتنظم بعض مصادر المياه الكبيرة كالرهود و(الفيوض)[iv] و(الأضاي)[v] للمواشي.

4-4-2 لجنة الزراعة:

وهي التي تلزم الرعاة وأصحاب المواشي بالإشراف ومنع مواشيهم من الدخول في المزارع وإتلافها ، وعادة ما يكون عمل هذه اللجنة في موسم الزراعة وفي مرحلة الإنبات، حيث يتم إعلان الناس في الأسواق بضرورة أن كل صاحب بهيمة المحافظة على بهيمته وعدم تركها والدخول في أراضي ومزارع الناس ، ويترتب على ذلك غرامات مالية وقانونية

(i) هي النقاط التي يستقر به الرحل لفترة يوم وليلة في طريقهم من وإلى المصايف إلى المخارف.
(ii) هي كناية النفس أو الإنسان.
(iii) هو مجموعة من الآبار التي تحفر يدوياً لشراب الإنسان.
(iv) الفيوض هي أرض منخفضة ذات امتداد بجانب الوديان تحفظ بالماء الفائض عن الخور في فترة الخريف.
(v) الأضاي هي أرض منخفضة طينية تحفظ الماء لما بعد الخريف.

وهذا ما يعرف بـ (رفع العصا)[i]. وفي حال حدوث أن دخلت بعض البهائم في مزرعة أحد الناس يقوم صاحب المزرعة بإخراج البهائم ، ومن ثم إحضار الشهود للتعرف على البهائم وذلك من خلال (الوسم)[ii] الموجود في جزء من جسم البهيمة وهذا معلوم ، إذ إن لكل قبيلة وسم تعرف به ويسمى محلياً بـ(النار)[iii]، ومن ثم تسليم البهائم للشيخ ووضعها في الزريبة المعدة لذلك لحضور أصحابها حيث تكون هنالك لجنة لتقييم التلف وهذه اللجنة لجنة عرفية لها معاييرها ، وتقديرات الخسارة على حسب نوع البهيمة التي أتلفت، حيث هنالك اختلاف في التقديرات فيما اتلف بواسطة الماعز أو البقر أو الحمار، إذ أن الأخير تقديراته أعلى وذلك لعدم استعواض ما أتلفه. ويلزم صاحب البهائم بدفع المبالغ التي تم تحديدها من قبل اللجنة لصاحب الزرع (شايب :2012م).

4-4-3 الأحلاف بين القبائل:

إن التعايش السلمي بين القبائل يعتبر من أهم واجبات الإدارة الأهلية التي تسعى إليه وتهتم بأمره والحفاظ عليه، لذا جاءت أعراف الإدارة الأهلية مفصلة لتحقيق ذلك الهدف ومنهجها لتحقيق ذلك هي الأحلاف بين القبائل في منطقة الدراسة والتعاهد على خلق علاقات تعاونية بعيدة عن التنافس، الذي يدفع إلى محاولة إقصاء الآخر وعدم قبوله، حيث تؤكد الإدارة الأهلية أن للكل الحق في استخدام الموارد وتبادل المنفعة فيما بين القبائل بمجتمع الدراسة والعمل على تطوير تلك العلائق لمصلحة الجميع ،ولذلك كانت الأحلاف سمة من سمات جهد الإدارة الأهلية في تضييق أسباب النزاعات وتحفيز التعايش القائم على الاحترام المتبادل و قبول الآخر. وقد شهدت المنطقة عدد من التحالفات نورد منها الآتي:

جدول (16) تحالفات القبائل بالمنطقة

أ/ تحالف العنينات والكاشا
ب/ تحالف العنينات والفرسان
ج/ تحالف الدرع والكمدا
د/ تحالف الدريمات وتيما

(i) أن لا تترك البهائم تسرح دون راعي خاصة فترة إنبات المزارع.
(ii) هي علامة توضع في صفحة البهيمة أو أذنها بالقطع.
(iii) لكل قبيلة علامة تميزها وتكون بالنار وتوضع في صفحة البهيمة أو أذنها وتبين مالكها.

هـ/ تحالف أولاد أم سليم وأبوجنوك
و/ تحالف الغزايا والداجو

المصدر: أمانة الحكومة، ولاية جنوب كردفان، 2011م.

4-4-4 المؤاخاة بين البدنات والعشائر:

هنالك كثيراً من عمليات المؤاخاة بين البدنات والعشائر فيما بينهم من أحل تحقيق التعايش وتبادل المنافع حيث هنالك مؤاخاة بين العنينات وبرقو في الدبكر، وبين قبيلة أولاد هيبان والكجاكسة في دبة عبيد، وبين أولاد أم سليم وهوسا في جنقارو، وكانت كلها بإشراف القيادات الأهلية التي تهدف إلى خلق جو يقلل من العصبية القبلية. حيث بلغت درجة المؤاخاة بأن يقوم الجميع بتسديد الديات مع بعض والإيفاء بكل الالتزامات العرفية تقديراً واحتراماً للإخاء الذي تم وقد ظل ذلك سمة من سمات مجتمع البحث (حيدوب :2012م).

4-4-5 المؤتمرات القبلية:

درجت الإدارة الأهلية على إقامة المؤتمرات القبلية والتي يكون القصد منها تقييم حال القبيلة وعلاقتها الاجتماعية ومراجعة القرارات التي صدرت من قبل الإدارة وتقييم تنفيذها ومعرفة المشاكل تجابه مجتمع القبيلة وتجديد المعاهدات والمواثيق بين القبيلة والقبائل الأخرى وإحياء المؤاخاة والتحالفات فيما بين القبيلة والقبائل الأخرى، كما شهدت الآونة الأخيرة أن أخذت المؤتمرات طابع العلمية حيث تقدم فيها أوراق عن التعايش السلمي وتعليم الرحل وحرمة الدماء ،فيما يتعلق بالنزاعات والآثار البيئية التي تصاحب عمليات إنتاج البترول، فقد تنوعت موضوعات المؤتمرات القبلية مواكبة للواقع المعاش فأخذت تتناول الإشكالات بعلمية ومهنية ،ساعد في ذلك التطور الذي حدث في مجتمع القبائل والانفتاح والاختلاط مع مجموعات قبلية ذات ثقافة مختلفة ،كما أن الاغتراب لدول الخليج والهجرات وانتشار الوسائط الإعلامية، حيث ساهمت في الخبرة المعرفية والمهنية وانعكس ذلك في ثقافة الناس وفي طريقة تعاملهم وزاد من الانفتاح الذي إلى التعاون بين كل مكونات المجتمع.

وقد تم عقد عدة مؤتمرات قبلية ذات مواضيع مختلفة تهدف إلى إحداث تنمية حقيقية في المنطقة بيئةً وإنساناً. وباستعراض الموضوعات التي ناقشتها المؤتمرات القبلية ، فان هنالك تحول كبير في الفهم والأهداف حيث تسعى الإدارة الأهلية لترقية إنسان المنطقة ومراجعة الأعراف وأسس التعايش وتقييم طريقة حياة القبيلة.

جدول (17) مؤتمرات القبائل التي عقدت بالمنطقة

القبيلة أو الأمارة	عدد المؤتمرات المنعقدة	المكان
أ/ أمارة العنينات	4 مؤتمرات	دميك والدبكر والبطحة أبوتولو
ب/ أمارة الدرع	5 مؤتمرات	منطقة منقو أبو اللبي – الدبكر – أبوزبد – أم باي.
ج/ أمارة الغزايا	3 مؤتمرات	لقاوة – الغرة – تليب.
د/ أمارة أولاد أم سليم	3 مؤتمرات	الآراك – لقاوة – اللطيفح.
هـ/ أمارة الزرق	3 مؤتمرات	اثنين بالحرازاية – وواحد في لقاوة.
و/ قبيلة الداجو	2 مؤتمر	الحنبول وتبلديكو.
ز/ قبيلة الكمدا	2 مؤتمر	لادي والطرين.

المصدر: الإدارة الأهلية،2014م.

وقد طرحت في هذه المؤتمرات القبلية عدة أوراق تناولت موضوعات حسب رأي المبحوثين أنها موضوعات مهمة واعتبرت أن هنالك نقلة حصلت في فهم الإدارة الأهلية في مخاطبة احتياجات مجتمعاتها تبعاً للوعي والإدراك الذي حدث في المنطقة إذ أن هنالك شرائح متعددة وذات تخصصات مرتبطة بحياة الناس من مجتمع الدراسة واستطاعت أن تقدم رؤاها العلمية والتي تؤطر أسس التعايش السليم المبني على نقل التجارب والخبرات من المجتمعات المماثلة المسنود بدعم المجتمع المحلي، واهتمت الأوراق المقدمة في المؤتمرات بقضايا التعليم والكيفية التي يمكن بها ينال كل شخص حظه منها في ظل الترحال الذي هو سمة أغلب القبائل وذلك بتعليم الرحل، وكانت قضايا المرأة حضور إذ أكد المبحوثين أن العنف المبني على النوع وبالأخص العنف ضد المرأة موجود بكل حالاته وأشكاله في المجتمع وأمر تناول ومناقشة هذا الموضوع يعد ضرباً وخروجاً عن الواقع المألوف المحكوم بثقافة العرف التي لا تدري بحقوق المرأة، التي كانت سبباً في معظم النزاعات التي تحدث بالمنطقة، وأكد المبحوثين أن تناول هذه الموضوعات في مؤتمر قبلي في مثل هذه المؤتمرات بحضور القادة المحليين والزعامات التقليدية، يعد نجاحا كبيرا في توجه الإدارة الأهلية وتدعيم وتقوية محفزات السلم والتعايش بين الناس، فضلاً عن اعتراف بدور المرأة في المجتمع. ومن الموضوعات التي تم تناولها الأثر البيئي لعمليات إنتاج البترول في منطقة الدراسة وما إلى لذلك من آثار سالبة،

تنعكس على صحة الإنسان والحيوان، مما يؤثر سلباً في العملية التنموية ويهدد الأجيال القادمة, وقد اهتمت الإدارة الأهلية بمناقشة موضوع البيئة والمنتجات الغابية التي تعتبر ثروات للمجتمع المحلي، كما تم تحديد مهدداتها من قطع جائر وعمليات إنتاج الفحم والاعتماد على قطع الأشجار والحرائق التي تؤثر على البيئة الغابية والتنوع الإحيائي، وقد أخذت هذه المواضيع حظها من الدراسة، مما يؤسس لخلق آليات مراقبة لجعل تلكم المؤتمرات واقعاً معاشاً وقيام نظام إنذار مبكر يعطي إشارات ويوفر معلومات للإدارة والقائمين لصياغة خطة للتدخل وتلافي النزاع في مراحله الأولى، ويعد هذا من أهم الموضوعات التي تناولتها المؤتمرات النظرة الاقتصادية لتربية المواشي والتي تعتبر عند مجتمع الدراسة ،وبالأخص قبيلة المسيرية، فإن الجانب المظهري في كثرة المواشي والبهائم هو مكمل لشخصيته ويعطيه وضعية اجتماعية لها احترامها وتقديرها رغم ضيق الموارد والمرعى، فمازالت النظرة التفاخرية هي المسيطرة على عملية تربية المواشي وسبب لكثير من النزاعات وذلك لضيق السعة التحميلية للمراعي في مواجهة الأعداد الكبيرة للمواشي مع جهل أغلب الرعاة لصناعة وتربية الماشية والإنتاج الرأسي الذي يهتم بجودة النوع لا بالكم ،وكذلك التوسع الزراعي ناتج لجهل المزارعين بالطريقة العلمية للزراعة ،مما يخلق إنهاكاً للتربة وإزالة الغطاء النباتي الذي يؤثر في التوازن البيئي ويؤدي إلى خلل تناقص الأمطار والذي ينعكس سلباً على الإنتاج بشقيه النباتي والحيواني، فتناول مثل هذه المواضيع يعد أمراً ينقل الإدارة الأهلية من دوره التقليدي القائم علي تطبيق الأحكام العرفية والمصالحات إلى دور المبادرة في العمل على مخاطبة الأسباب الجذرية التي تسبب النزاعات وتعمل على حلها.

4-5 نماذج للتصالحات القبلية:

عملت الإدارة الأهلية في سبيل فض النزاع باستخدام أساليب ووسائل مختلفة على حسب طبيعة النزاع ،وهنا نستعرض بعض النماذج التي تم التعامل معها وحلها وفق المنهجية المتعبة في مجتمع الدراسة.

جدول (18) من مؤتمرات الصلح التي تمت بواسطة الإدارة الأهلية

م	تاريخ المؤتمر	الأطراف المتنازعة	الرعاية
1	2009/10/4 م	المسيرية الزرق ونوبة الجبال الغربية	لجنة ترتيب الأوضاع وتقريب وجهات النظر حكومة ولاية جنوب كردفان
2	2010/1/30 م	قبيلة الدرع (أولاد سرير وأولاد بطران)	آلية التصالح الاجتماعي والتعايش السلمي وحكومة ولاية جنوب كردفان
3	2010/7/13 م	البرقو الصليحاب – المسيرية العنينات	آلية التصالح الاجتماعي والتعايش السلمي وحكومة ولاية جنوب كردفان
4	2010م	أولاد هيبان وأولاد سرور	آلية التصالح الاجتماعي والتعايش السلمي وحكومة ولاية جنوب كردفان

المصدر: آلية التصالح الاجتماعي والتعايش السلمي، 2014م.

4-5-1 نزاع المسيرية الزرق ونوبة الجبال الغربية:

حدث هذا النزاع بين مجموعات قبلية متناغمة منذ أمد بعيد وهي قبيلة المسيرية ببدناتها ونوبة الجبال الغربية المقيمين مع بعض منذ زمن بعيد وفق العادات والتقاليد، ومع وجود صلات مصاهرة وأحلاف معاهدات، إلا أنه قد تنامى النزاع والخلافات إلى أن وصلت درجة الاقتتال والترصد وانعدام التعايش السلمي بين المجموعات، وأدى ذلك إلى النزوح وتعطيل الأنشطة التنموية ، وقد أثر ذلك على الوضع الاقتصادي من خلال فقد الأرواح والممتلكات وظهرت حالات السلب والنهب التي انفرط معها عقد الأمن الذي يهدد حياة المواطنين ،كذلك كان بسبب الاستقطاب السياسي الذي شهدته المنطقة على أساس إثني له أجندة قائمة على إقصاء الآخر والتصنيف القبلي والعمل على تأجيج النزاعات المتعلقة بملكية الأرض والحدود والمسميات حتى أصبح عداءاً ثقافياً ينظر لطريقة التعايش في السابق مع القبائل بأنه نوع من الدونية ،مما أوقد في القلوب الغبن والعمل على إزالته بالتخلص من الالتزامات السابقة ونمط التعايش الذي كان سائداً من قبل، مما أفضى إلى وضع كارثي عطل الحياة وأثر في سلوكيات المجتمع وهدم كثير من القيم السامية التي كانت متبادلة بين الناس وأخذ طابع الصراع القبلي المسلح، الذي مازالت آثاره باقية في النواحي الاجتماعية والاقتصادية.

فمن واقع المسئولية رأت الإدارة الأهلية ضرورة العمل حل هذا النزاع الكبير والذي لا يمكن التعامل معه إلى بآلية المؤتمر القبلي الذي يرعى من قبل الحكومة والجهات الرسمية لأن ترك الوضع علي ما هو عليه يؤثر في أمن المنطقة كلها حيث يكون عرضة للاستقطاب الإثني للجهات النوبية من والعربية من جهة أخرى، حيث تكونت لجنة خاصة بالمؤتمر من الزعامات القبلية والجهات الأمنية بإشراف حكومة جنوب كردفان وتم اختيار منطقة محايدة لإقامة هذا المؤتمر بحضور مراقبين من القبائل الأخرى من دار حمر والبديرية والنوبة الجنوبية (منطقة كادقلي) وانعقد المؤتمر بالأبيض.

بدأت إجراءات المؤتمر بعرض الأحداث وتسلسلها وحصر البلاغات والخسائر التي أحدثتها، كما أعطى فرصة لكل من أطراف النزاع لسرد النزاع وأسبابه وحصر الخسائر التي وردت في الوثيقة واقتصرت على الأرواح والأبقار والقرى التي دمرت والأسلحة التي فقدت في أثناء المعارك التي دارت في مناطق متفرقة ومتعددة ،واتضح من خلال العرض أن محفزات النزاع وأسبابه التحريض والاستقطاب نتيجة لعدم التواصل الجيد بين المجموعتين القبليتين وتنميط كل للآخر ،الأمر الذي أدى إلى فقدان الثقة بينهما مما أعطى فرصة لتحفيز الجفوة وتأجيج نيران الفتنة، وأتضح ذلك من خلال سير المؤتمر، إذ أن أطراف المتنازعة تسعى للتوصل إلى صلح يجدد التعايش بينهم إذ تضرر الطرفين من حالة الحرب التي صاحبها تعطيل المصالح من قفل للمراعي أمام مواشي قبيلة المسيرية، التي كانت تستخدمها في السابق ومن جهة ثانية قفل الأسواق أمام المجموعات النوبية، كل ذلك أثر على المجموعتين وانعكس على حياتهم حيث دفعهم إلى الصلح وخلص المؤتمر بإلزام كل طرف بدفع ديات القتلى والخسارات وتعويض المواشي والمفقودات في إطار منهج التسوية والمصالح حيث التزم كل من قادة الإدارة الأهلية للقبيلتين لتنفيذ بنود الاتفاق بشهود لجنة الترتيبات الأمنية التي أشرفت على الصلح (وثيقة مؤتمر الصلح 2009م).

"ومن خلال العرض وتحليل هذا الصلح نجد أن الاستقطاب الإثني الذي شهدته المنطقة هو سبب في النزاع الذي حصل في مجتمع يسوده التعاون والتعايش وتبادل المنفعة بل المصاهرة التي تعتبر أعلى درجات التعايش الاجتماعي، وأن مثل هذا النزاع لا يصلح لمعالجته إلا مثل هذه الآلية (المؤتمر القبلي)، هو الأنسب لأنه يعطي أطراف النزاع فرصة للتعبير وإفراغ ما بالداخل من شعور عدائي، الذي يساعد في إتمام الصلح الكامل الذي ليس له ما بعده ،وهذا ما يميز آلية الإدارة الأهلية عن حكم القضاء الذي ينجح في رد الحقوق إلا

أنه لا يزيل الغبن أو بما يعرف (غسيل البطون) وتأكد أن التعايش واحترام الآخرين في ظل معرفة المصالح هو الوضع الطبيعي ،الذي يجب أن يكون في مجتمع الدراسة ،لأن ما يربط أكثر من مما يفرق على أساس إثني وهذا هو ما التمسناه من رأي المبحوثين ومجتمع الدراسة".

4-5-2 نزاع قبيلة الدرع (أولاد سرير وأولاد بطران):

وهذا نموذج ثاني لعمل الإدارة الأهلية في حل النزاعات وهذا مثال لقبيلة واحدة بين بطون قبيلة الدرع ،حيث حصل النزاع بينهم أدى إلى وقوع قتلى بينهم نتيجة الاستفزاز ووقع لأحد أطراف النزاع وأحدث شجاراً، أدى إلى قتل أحدهم وطبيعة القبائل البدوية بالمنطقة تم بدافع الحماس والمناصرة القبلية دخول أطراف أخرى وتوسع الأمر حتى أصبح حرب بين بطنين من قبيلة واحدة ،وفي بداية الأمر تدخلت الشرطة والجهات الأمنية وتم الفصل بينهم واعتقال بعض المشاركين وذهب الجرحى إلى العلاج، وللنظر في معالجة هذا الأمر كان للإدارة الأهلية بالتنسيق مع آلية التصالحات الذين دعوا لمؤتمر الصلح بين طرفي النزاع، بعد أن هدأت النفوس وشفى الجرحى إذ لابد من الاستعجال في إقامة هذا المؤتمر لوجود المتنازعين في بادية وتربطهم صلة دم ، فاحتواء الأمر والعمل على معالجته في إطار الإدارة الأهلية.

جاء انعقاد المؤتمر حيث يمثل كل بدنة (5) أشخاص ثلاثة متحدين واثنين معقبين وأعطيت الفرصة لكل فريق لسرد قصته ، وبعدها بدأ عمل الأجاويد بتحكيم وفحص الإفادات حيث خلص بتوصيات ملزمة للطرفين في إطار الصلح منها دفع الديات العادية ستون بقر لكل متوفى من الطرفين وتعويض الجرحى حسب النسب الواردة من القمسيون الطبي،كما حددت مبالغ مالية غرامية لمن يتعدى على أخيه أو نقض بعد بنود الاتفاق كما حكم على أولاد بطران بدفع عشرة رأس زيادة بهجومهم على فريق آمن لأولاد سرير من مسافة اثنين كيلو ونصف ،وهذا ما يؤكد نيتهم في القتل لذا تم تحذيرهم، كما تم الحكم على أولاد سرير على دفع خمسة أبقار لقتلهم أحد أفراد أولاد بطران في دخل الفريق، كما صاحب ذلك تحديد لحركة المتنازعين إلى حين سداد الديات وتم صف المشاركين في النزاع وهو معروف عند المسيرية والعرف ،حيث يبعد من كل من تربطه صلة قرابة مع القاتل إلى الجد الرابع، كل من يدخل في الصف يبعد إلى حين اكتمال الصلح، وبهذا تم التوقيع على الصلح خمسة من أولاد بطران

و خمسة من أولاد سرير ولجنة الأجاويد التي تتكون من (14) عضواً، ورئيس لجنة التصالحات ووالي الولاية (وثيقة مؤتمر الصلح :2010م).

"من خلال استعراض هذا النموذج نلاحظ انه نزاع لبطون قبيلة واحدة بدأ بنزاع فردي كان يمكن أن ينتهي بالقانون ،إلا أن طبيعة مجتمع الدراسة الذي تغلب عليه طابع البداوة والتفكير في الإطار القبلي، لذلك تطور الأمر بفعل الحماسة وهذا يحدث في كثير من النزاعات ،إذ أن إعمال القانون والاحتكام له قليل جداً ،كما أن ثقافة التسامح تعد نادرة الحدوث لأن القبيلة تعلو على الفرد ،وهي التي تحكم الفرد بعاداتها وثقافاتها العرفية ،فإذ حدث أمر لأحد أفراد القبيلة مثل القتل صاحب الكلمة والتفاوض ليس ولي الدم إنما القبيلة التي تفاوض باعتبار أنه ابن القبيلة تقرر فيه ما تشاء".

4-5-3 نزاع البرقو الصليحاب والمسيرية العنينات:

نستعرض هذا النموذج للنزاع الذي حصل بين قبيلة البرقو الصليحاب وقبيلة المسيرية العنينات بمنطقة الدبكر التي ظلوا يسكنون فيها مع بعض لأكثر من سبعة عقود نشأت بينهم علاقات أنساب ورحم ومؤاخاة، كما أنهم ظلوا موزعين أي البرقو في كشوفات القبيلة العنينات باعتبارهم جزء منهم وعقب اتفاقية السلام ودخول الحركة الشعبية كطرف في الحكومة شهدت هذه الفترة نزاعات كثيرة وذات أبعاد إثنية وعرقية، وبدأ صراع محموم حول البحث عن الهوية وإثباتها وخلق كينونة مسنودة بالوجود الثقافي والمادي الذي يستند على ملكية الأرض التي تعبر عن وضعية القبيلة ،وساد جو مشحون في المنطقة إثر الاستقطاب المحموم الذي هدف وانعكس ذلك على أهل المنطقة إلى أن قاد إلى قتال أودى بحياة ثلاثة أفراد من المنطقة، اثنين من البرقو وواحد من العنينات لم يشفع لهم تاريخ التعايش ولا صلة الدم والنسب التي تربط بين القتلى، وأخذ الوضع يزداد سوءاً مما ترتب على ذلك من الآثار التي نسفت التعايش بين المجموعتين وسادت روح العداء والتربص مكان التعاون والاحترام ،حيث تم نزع الأراضي وإيقاف تبادل المصالح بين الطرفين وانتفت صفة الاستقرار وأصبح الوضع حرجاً ينذر بالانفجار الذي قاد إلى قتال قبلي، فبعد اكتمال الإجراءات القانونية تم التعرف على الجناة ، حيث سعت لجان المساعي الحميدة ووفود رسمية وشعبية من أجل تسوية النزاع الإثني والسياسي المعقد ، فبجهد الإدارة الأهلية والعقلاء من القبيلتين توصل أطراف النزاع ووافقا على الجلوس لطاولة المصالحة عبر مؤتمر صلح عقد بكادقلي بإشراف آلية التصالح، حيث تداول الناس في القضية بعد سماع طرح الطرفين والذين منحوا فرصة كاملة لشرح

قضيتهم تم الرد من قبل المسيرية وظهر من ذلك رغبة الطرفين في الصلح ،وذلك من خلال الكلمات التي تعبر عن الأسى وتجتر سنين المعايشة التي كانت بينهم. وبعدها قامت لجنة الأجاويد بعد فحص كل الاتهامات المسنودة بتأييد حكم المحكمة بإعدام الثلاثة الذين قاموا بقتل البرقو وأوصت اللجنة بحكم الدية المغلظة ،حيث قضت بأربعين ألف جنيه للدية تدفع نقداً حسب الاتفاق لكل من القتيلين زائداً خمسين ألف لكلٍ ،وذلك لطبيعة القتل الذي أخذ طابع الغدر والخيانة، كما تم تعويض الخسائر والأضرار التي صاحبت هذه الحادثة وقبل الجميع وتم التوقيع على وثيقة الصلح الذي أنهى خصومة خمسة سنين بين أهل المنطقة والواحدة. (وثيقة مؤتمر الصلح :2010م)

"وبالتحليل نجد أن موضوع الأرض وملكيتها أصبح سبباً رئيسياً في خلق النزاعات في تلكم الفترة وتعدى الأمر نزاع الموارد إلى موضوع أكبر من ذلك لم يكن يثار من قبل إذ إن معيار التعايش هو الملكية المعروفة وفق الأعراف القبلية ،ومن خلال هذا نجد أن الجرائم في العرف والديات لها أحكام متفاوتة تبعاً لطريقة القتل والظروف المحيطة بها، وهنا و لتوفر طابع الغدر والخيانة في غير معركة أو نزاع صريح ،لذلك غلظت الدية لشناعة الأمر ولتطييب خاطر أهل القتلى، كما تمت إدارة هذه القضية بحكمة وحنكة الأجاويد و بواسطة منهج العرف الذي وفر جواً لتطييب النفوس وإيجاد مساحات للتنفس وإفراغ ما في الدواخل ساعد في تهدئة نفوس أهل القتلى وحملهم للقبول إكراماً للمشاركين في المؤتمر الذي أسس لميلاد التعايش بين القبيلتين الذي ظلوا عليه حتى الآن".

4-5-4 نزاع أولاد هيبان وأولاد سرور:

هذا النزاع حدث بين قبيلة أولاد هيبان أحد بطون قبيلة المسيرية الزرق، وأولاد سرور الفلايتة من المسيرية الحمر، وأن كلا القبيلتين ينتمون لأصل واحد ويعيشون في منطقة واحدة في نمط تعايشي بين المزارع والراعي، إلا انه بدأت هنالك بوادر نزاع حول الأرض التي يعيشون فيها وإدعاء الملكية لكل منهما، واكتسبت الأرض أهميتها بعد العمليات المسح والتنقيب الذي قامت به شركات البترول ووزارة النفط التي بينت الدراسات غنى المنطقة بالبترول الأمر الذي أضاف قيمة موردية للأرض وصاحب ذلك سياسة التعويضات الفردية التي اتبعتها شركات البترول مما خلق نوعاً من النزاع حول ملكية الأرض خاصة مناطق البترول طمعاً في التعويض، وساد هذا النزاع في البداية إلى أن وصل إلى مرحلة العنف بين القبيلتين مما أدى إلى قتل ثلاثة من أولاد هيبان واثنين من قبيلة أولاد سرور، وتم عقد مؤتمر

للصلح بإشراف حكومة ولاية جنوب كردفان وقتها ولجنة الأجاويد حيث توصل الصلح لمجموعة من القرارات من أهمها الديات والخسارات وجملة من الإجراءات الوقائية لضمان عدم تجدد القتال، وألزمت لجنة الأجاويد بتحصيل الديات التي من مهامها، وكذلك تم إصدار قرار يمنع الحكامة والهداي من تناول موضوع النزاع التباهي والتفاخر، والتحكم في انتشار السلاح، إلا أنه ما فتئ أن انهار هذا الصلح وتجدد وصار أعنف من ذي قبل حتى وصل إلى مرحلة حرب قبلية شاملة أثرت في المنطقة إنساناً وبيئةً.

وبنظرة تحليلية للنزاع بين بطون قبائل المسيرية نجد أن سبب النزاع هو ملكية الأرض، التي كان نتيجة لسياسة التعويضات التي انتهجتها الشركات المنقبة مما خلق التنافس بين المواطنين طمعاً لكسب المنافع، وكذلك انتشار السلاح بصورة غير منضبطة زاد من تأجيج النزاع. كما يعزى تجدد القتال وانهيار الصلح إلى أن الصلح خاطب آثار النزاع فقط ولم يتناول الأسباب الجذرية التي تسببت في النزاع التي تتعلق بالجوانب القيمية حيث ظلت كامنة منذ 2001م، حيث أدت لانفجار الوضع مؤخراً في منطقة الدراسة في 2013م. (وثيقة مؤتمر الصلح :2010م)

4-6 دور الإدارة الأهلية في بناء السلام:

بناء السلام عبارة عن جملة من البرامج تنموية ذات بعد استراتيجي تهدف إلى تقوية هشاشة المجتمعات في الهياكل البنيوية والقيمية في ظل مواجهة المتغيرات الناتجة من السياسات الاجتماعية والبيئية، والتي تخلق النزاعات ذات الآثار السلبية التي تؤثر في استقرار والتعايش السلمي والسلم الاجتماعي، لذا التعامل مع النزاع يجب أن يكون لمخاطبة الأسباب الجذرية للنزاع من خلال تحليل للبيئة لمعرفة المحفزات وتحليل السياق ومكوناته والأعراف والقوانين والثقافة المجتمعية كل ذلك يجب أن يحلل لضمان تصميم برامج تسهم في خلق الاستقرار وبالنظرة لمجتمع الدراسة نجد أن أسباب النزاع في المنطقة أنها لا تخرج من ضعف معرفي يحتاج لمنهج يؤطر لطبيعة المعايشة بين الناس وهذا هو دور الإدارة الأهلية لكي تضمن مجتمع قوي متماسك يدرك لمعنى التفاعل الإيجابي بين مكوناته المختلفة وفق مبدأ الاعتراف بدور إسهام الآخر والتعامل من أجل المصلحة، وفي ذات الموضوع عملت الإدارة الأهلية الآتي:

4-6-1 برنامج حرمة الدماء:

تلاحظ كثرة حدوث جرائم القتل التي وقعت في المنطقة، وساعد في ذلك انتشار السلاح والظروف الاقتصادية كنتاج للحرب التي شهدتها المنطقة لم تؤثر في البنية المادية بل تعدا إلى النفس، فلذلك في إطار بناء القيم وإعلاء الجانب الإيجابي تم تصميم ورش ودورات وتم تنفيذها بإشراف الإدارة الأهلية تهدف إلى حرمة الدماء والاعتداءات على الأنفس والمال وكل ما هو يأخذ مظهر إجرامي بهدف رفع قدرات الناس في هذا الجانب والتأثير فيهم لنبذ هذا العمل المشين والابتعاد عنه وإذكاء روح التسامح والعفو والمحبة(وثيقة مؤتمر الصلح:2010م).

4-6-2 برامج نشر ثقافة السلام:

وفي هذا الإطار عملت الإدارة الأهلية بالتضامن مع المبدعين من شباب القبائل في تبني برامج تسهم في بث ثقافة السلام ونبذ العنف والحرب وخلق الثقة بين أفراد المجتمع ، ومن هذه البرامج الموضوعات التي يتناولها كل من الهداي والحكامة حيث وجهوا ليتناولوا المواضيع التي تحرض على القيم والفضيلة والكرم والأخوة وإغاثة الملهوف وحب الوطن والتعليم، كما فرضت عقوبات على تناول الموضوعات فيها شيء من التحريض أو التباهي أو التفاخر بالقبيلة وإهانة الغير.

4-6-3 مهرجان القبيلة:

هنالك اهتمام من القبائل بعرض الأنشطة الثقافية في مواسم ،وتستغل هذه المواسم لعرض المهارات والإبداعات القبلية في جوٍ يسوده الود والتآخي حيث، تقام بالمنطقة أعياد الحصاد ،كما تستغل المناسبات القومية لعرض وإبراز وإبداعات القبيلة وأفرادها وتراثها الذي يعبر عن قيمها وثقافتها، كما أن هنالك زيارات منظمة بين القبائل بإشراف الإدارة الأهلية في إطار تقوية التواصل وربط المجتمع مع بعضه البعض من خلال تجديد وتذكير وإرشاد الناس للمحافظة علي العهود والمواثيق والتحالفات بنشر ثقافة أن التنوع مدعاة لإبداع وليس رمزاً للتشتت.

4-6-4 الدورات الإرشادية:

اهتمت الإدارة الأهلية أخيراً بالموضوعات العلمية التي تعالج القضايا المجتمعية الملحة التي لم تجد حظها من التناول في ظل السياج المضروب والمحكوم بالعرف ،الذي لا يسمح بتناول تلك الموضوعات وهي التي تتعلق بالحياة الاجتماعية لأفراد القبيلة، وقد تلاحظ

تفاعل الإدارة الأهلية بموضوعات جديدة أصبحت من ضمن اهتماماتها ،وقد ساهمت في إنجاحها وهي تشمل مواضيع العنف المبني على النوع ،والذي كان واحداً من أسباب النزاعات التي تحدث بالمنطقة خاصة النزاعات المرتبطة بالمرأة لأنها مقيدة ومحروسة بقيم وسلوك القبيلة التي كانت لها قدسيتها في السابق وإن خالفت الشرع الإسلامي (كحق المرأة في الميراث والزواج)، ولا يمكن التحدث فيها أو انتقادها،كما لوحظ إن هنالك تحولاً إيجابياً في إطار البناء القيمي من خلال تبني الإدارة الأهلية لبرامج حديثة أخرجتها من دورها التقليدي وأصبحت لها مبادرات ذات بعد إستراتيجي في تحويل النزاعات والعمل علي ضمان عدم تجددها بمخاطبة الأسباب الجذرية للنزاعات وتبني دورات تدريبية التي عالجت الكثير من الموضوعات الاجتماعية، حيث تم تنفيذ هذه البرامج في بوادي وقرى المنطقة من أجل رفع الوعي في موضوع العنف المبني النوع، وخاصة العنف ضد المرأة والذي هو أظهر في مجتمع الدراسة.

4-6-5 المؤتمرات القبلية ذات الطابع العلمي:

درجت الإدارة الأهلية بمنطقة الدراسة على إقامة مؤتمرات قبلية ذات طابع علمي لمناقشة قضايا نوعية تتناول موضوعات ذات تأثير في مجتمع القبيلة المعنية حيث يقدم في المؤتمر أوراق علمية تشخص بعض المشاكل التي تتعلق بالجوانب الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية، ويعتبر هذا دور جديد تبنته الإدارة الأهلية وارتضته حيث ميزها في الأداء عن دورها التقليدي السابق، حيث تتم صياغة القرارات والتوجيهات، بناءاً على توصيات ومخرجات الأوراق العلمية التي تقدم وقد شهدت المنطقة جملة من المؤتمرات التي لها مخرجات تم تنفيذ جزء منها كمناقشة العرف وأوراق عن البيئة والأثر البيئي لعمليات البترول والعنف المبني على النوع وتعليم البنت وتحسين سلالة المواشي بتبني تقنية الإنتاج وتعليم الرحل، كما نجد أن الإدارة الأهلية تعتمد على العلمية وخرجت من الدور النمطي الذي توصف به بأنها تجسيد ورمز للعصبية القبلية، وقد خرجت هذه المؤتمرات برؤى وتوصيات كان من شأنها أن تحدث تحولاً إيجابياً قي العلاقات بين القبائل إن وجدت جهة تتبني عملية تنفيذها.

4-7 مقارنة بين مناهج فض النزاعات وآليات فض النزاع المتبعة عند الإدارة الأهلية:

إن المناهج الحديثة المستخدمة في فض النزاعات تستخدم عدة آليات ووسائل وأدوات للتعامل مع النزاع وفقاً لدرجة النزاع ومراحله وأسبابه.

والهدف من ذلك تحويل النزاع من خلال تبني برامج تنموية تعمل على تقوية الهشاشة في المجتمع في جوانبه المختلفة والتي تفضي إلى بناء سلام دائم ومستدام لضمان صياغة برامج تضمن نجاح التدخل.

وعليه يتم استخدام أدوات منها الجودية، الوساطة، التحكيم، التسوية، الفضاء، أما المناهج والأدوات التي تستخدمه الإدارة الأهلية بمنطقة الدراسة لفض النزاعات فتبنى على تسوية النزاعات في إطار العرف والتقاليد والسوابق ويتحقق ذلك من خلال عقد المصالحات عبر الأجاويد الذين لديهم تفويض من قبل المتنازعين، حيث يستخدم الإدارة الأهلية أسلوب حمل المتنازعين للوصول إلى درجة الرضا ليس بقبول تسوية النزاع بل الشعور بالندم والبكاء لما بدر منهم، وهذا مظهر قلما يوجد في الأساليب الحديثة، إذ إن منهج الإدارة الأهلية في ذلك هو مخاطبة الشعور والأحاسيس والوجدان، فالمقصد ليس إصدار حكم وإنما تهيئة النفوس لمنهجية التعايش المبنية على التنازل في سبيل التعايش وبناء السلام، كما أن هذا المنهج لا يترك ترسبات تنتج عن الأحكام وتزيل الغبن والحقد من النفوس المتخاصمين؛ وهذا ما يميز منهجية الإدارة الأهلية في فض النزاع بالمنطقة، إذا ما قورنت بالمناهج الحديثة المستخدمة في فض النزاعات.

لكن نجد أن هنالك جانباً ضعيفاً في منهجية الإدارة الأهلية في مرحلة ما بعد النزاع لأن المنهج يعالج الآثار، دون النظر إلى الأسباب الجوهرية ذات البعد الاستراتيجي الذي أدى إلى نشوب النزاع، والذي يتطلب دراية تامة سيما أن هنالك مستجدات تقنية وسياسية واجتماعية جديدة ليس لها تكييف عرفي لإصدار الأحكام.

4-8 العوامل الاجتماعية والسياسية التي تؤجج النزاع بالمنطقة:

إن الحرب الأهلية بمنطقة الدراسة منذ العام 1985م، كان لها الأثر البالغ والبين ليس فقط في الجوانب المادية إلى النفوس من خلال الخطاب الإثني (عرب – نوبة)، والاستقطاب السياسي (مؤتمر وطني – حركة شعبية)، الذي أثر على الاستقرار وضعّف من التحالفات والمعاهدات التي استمرت بين القبائل لعقود عدة كما نجد أن هنالك مناطق أضحت خارج سلطان الإدارة تدار بواسطة المتفلتين الذين هم أحد إفرازات الحرب الأهلية، كما إن سياسية الدولة في تبني واستقطاب الذين يدعون النضال وتلبية مطالبهم ورغباتهم فهذا شجع كثير من

بعض المجموعات أن تحذو حذوهم، بشكل أو بآخر وهذا أصبح ليس للإدارة الأهلية إمكانية التعاطي مع ظروفها وحلها لأنها خارج وسعها.

4-9 وجهة نظر الباحث تكمن في الآتي:

i. الأدوات والمنهجية العرفية التي تستخدمها الإدارة الأهلية في ضبط النزاعات فاعلة إلا أنها تتخللها بعض الثغرات، ففي إطار معالجة تلك التغيرات يرى الباحث أن الدية التي تفرضها الإدارة الأهلية على القبائل في حالات القتل العمد لا تردع الجاني، كما أن التعاون في دفعها من خلال عملية التكافل يشجع الآخرين على ارتكاب مثل هذه الجرائم البشعة، فالدية بهذا المفهوم لا تحقق التكافل فنجدها محرضة أيضاً لارتكاب مثل هذه الجرائم.

ii. ولمعالجة هذا القصور يرى الباحث في حالة القتل العمد أن تترك الأمر لصاحب الحق الخاص دون تدخل من القبيلة لأن هذا أمر شرعي، بالإضافة إلى أنه في حال قبول الدية تغلظ الدية وتدفع مضاعفة دون تكافل من أحد.

الفصل الخامس
الخاتمـــــــة

النتائج التوصيات

المراجع والمصادر

الملاحق

الخاتمة

قد سبقت الإشارة إلى أن هذه الدراسة ترمي إلى هدفها العام لمعرفة دور الإدارة الأهلية في إدارة النزع وبناء السلام بمحلية لقاوة، وقد اعتمد الباحث على المنهج الوصفي كمنهج لهذه الدراسة كما استعان بما كتب في موضوع الدراسة، واستخدم المقابلة في جمع المعلومات من مجتمع الدراسة والإدارة الأهلية فضلاً عن الملاحظة الميدانية للباحث، وقد تحتوي الدراسة على عدة أهداف يتصل كل هدف من هذه الأهداف بفرضية أساسية وفي هذا الجزء يتم تلخيص النتائج المتوصل إليها:

i. إن للإدارة الأهلية دور أساسي في إدارة النزاع وخلق التعايش السلمي بمجتمع الدراسة.
ii. أن جهد الإدارة الأهلية في تعاملها مع النزاع قد تركز في مرحلة النزاع بمعالجتها لآثاره مع إغفالها للدور الوقائي قبله وبعده
iii. آليات الإدارة الأهلية التقليدية في حل النزاع لا تستوعب النزاعات الآنية ذات الأبعاد السياسية والعمل على معالجتها.
iv. تجدد بعض النزاعات بالمنطقة كان لغياب وضعف برامج الإدارة الأهلية في عمليات بناء السلام.
v. ضعف القوانين والتشريعات التي تنظم ملكية الأراضي، مما أدى إلى النزاعات حول الموارد.
vi. انتشار السلاح غير المقنن شجع في ارتكاب الجرائم بالمنطقة.
vii. الاستقطاب السياسي والإثني أثر سلباً في التحالفات والمعاهدات القبلية وضعف من دور الإدارة الأهلية لرتق النسيج الاجتماعي.

وخلصت الدراسة لعدد من التوصيات أهمها:

i. دعم نظام الإدارة الأهلية بمنحها سلطات إدارية وقانونية عبر مؤسسات الدولة التشريعية والقانونية للقيام بدورها على الوجه الأكمل.
ii. تدريب ورفع كفاءة وقدرات رجال الإدارة الأهلية لتعزيز الوعي بالمتغيرات التي حدثت بالمجتمع إثر الحراك الاجتماعي والثقافي بالمنطقة.
iii. بسط هيبة الدولة وإعمال القانون للتحكم في انتشار السلاح بالمنطقة.

iv. مراجعة الأعراف القبلية وتطويرها بغرض استيعابها لأسباب وموضوعات النزاعات المستجدة بالمنطقة.
v. على الإدارة الأهلية أن تهتم بالعمل في مرحلة ما قبل النزاع بتنفيذ برامج وقائية (إنذار مبكر) للحد من حدوث النزاع.
vi. يتعاظم دور الإدارة الأهلية من خلال تبنيها لبرامج تنموية تخفف من فرص حدوث النزاع.
vii. ضرورة تبني الإدارة الأهلية لقضايا المرأة بالمنطقة من خلال برامج (رفع الوعي، التعليم، التدريب).

المراجع المصادر

أولاً: القرآن الكريم.

ثانياً: المراجع العربية:

1. آدم، أحمد عبدالله (1995م): قبائل السودان: التمازج والتعايش، شركة مطابع العملة.
2. الإمام، عبدالله التوم (2007م): الإدارة الأهلية ودورها في فض النزاعات المحلية في السودان، مركز بادية لخدمات التنمية المتكاملة.
3. بانقا، السني (1960م): أضواء على النظام والإدارة في السودان، المطبعة الحكومية الخرطوم.
4. البحيري، زكي (2009م): السودان تحت الحكم الإنجليزي المصري، دراسة في علاقات وادي النيل 1899–1936م، مكتبة مدبولي، القاهرة.
5. بلدو، فتحي حسن (1998م): اقتصاديات الإنتاج الزراعي، مطبعة جامعة الخرطوم، الطبعة الأولى.
6. بولمكاحل، إبراهيم: سلسلة محاضرات مقياس تحليل النزاعات الدولية، جامعة قسنطينة، منشورات عبر الانترنت.
7. جعفر، محمد حلمي (1981م): توصيف الحيازة كعنصر في إطار النمط العام للزراعة المصرية، المجلة الجغرافية العربية، العدد 13.
8. الزوكة، محمد خميس (1994م): الجغرافيا الزراعية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية.
9. الشامي، صلاح الدين علي (1973م): السودان دراسة جغرافية، الإسكندرية، منشأة المعارف.
10. الصفار، حسن (2002م): السلم الاجتماعي (مقدماته وحمايته).
11. الصمادي، زياد (2009م): حل النزاعات، برنامج دراسات السلام الدولي، الأمم المتحدة.
12. الصيرفي، محمد (2008م): إدارة الأزمات، مؤسسة حورس الدولية للنشر والتوزيع، الإسكندرية.
13. عبد المقصود، زين الدين (1975م): المناطق الجافة، دراسة في تطور الانتفاع الريفي

بالأرض، المجلة الجغرافية العربية، العدد السابع.
14. عبدالكافي، إسماعيل عبدالفتاح (بدون تاريخ)، إدارة الصراع والأزمات الدولية، الشبكة العنكبوتية (الانترنت)
15. عمر، أبكر (2013م): ورقة الحكم المحلي والإدارة الأهلية في دارفور قراءة في الماضي والحاضر.
16. غلاب، محمد السيد، دلوت أحمد صادق (1973م): تطور الجغرافيا الحديثة، القاهرة.
17. غيث، محمد لطفي (1967م) دراسات في علم الاجتماع القروي، دار المعارف، القاهرة.
18. فرج، مبارك محمود (2011م): العرف عند قبائل المسيرية وطريقة دفع الدية العرفية والصف.
19. فوت، هنري. د. (1985م): أساسيات علم الأرض، ترجمة أحمد صادق وعبد القادر ومصطفى، الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية، القاهرة.
20. كافي، عفاف تاور (1997م): جبال النوبة عبر تنوع العقائد وجدل المعتقدات في السودان.
21. مرقص، يواقيم رزق (1984م): تطور نظام الإدارة في السودان في عهد الحكم الثنائي الأول (1899–1924م)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر.
22. معجم المعاني.
23. مقلد، إسماعيل صبري (1991م): العلاقات السياسية الدولية دراسة في الأصول النظرية، المكتبة الأكاديمية القاهرة.
24. المهدي، نزيه محمد الصادق (بدون تاريخ): الملكية في النظام الاشتراكي، جامعة القاهرة.
25. موسى، (2007م): مسار الحكم المحلي في السودان، الماضي ورؤية مستقبلية، مركز محمد عمر بشير للدراسات السودانية، جامعة أم درمان الأهلية، المكتبة الوطنية، السودان.
26. يواقيم رزق مرقص كتاب بعنوان تطور نظام الإدارة في السودان في عهد الحكم الثنائي الأول (1899م – 1924م)، مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1984م.

ثانياً: الرسائل العلمية:

27. إبراهيم، حامد البشير(2002م): محاولة لفهم العلاقات القبلية وديناميكات الحرب والسلام في جبال النوبة، مطبعة الحرية.
28. أبو غندورة، عازة عمر عبد الخالق (1998م): التنمية وتفسير القيم في المجتمع القبلي

الليبي، دراسة ميدانية لمشروع الجبل الأخضر، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة الخرطوم.
29. أحمد شعيب جبريل دراسة بعنوان النزوح وأثره الاجتماعي والاقتصادي بولاية جنوب كردفان. جامعة إفريقيا، معهد الكوارث واللاجئين، رسالة ماجستير (1995م).
30. أحمد، بانقا 2008م.
31. آدم، عمر سليمان (2009م): المنهجية التقليدية لفض النزاعات: وقائع وأحداث بمجتمع المسيرية ومنطقة أبيي في الفترة (1950م – 2005م)، رسالة ماجستير جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، مركز دراسات ثقافة السلام.
32. آدم، محمد عبدالقادر محمد(2009م): الصراعات حول الموارد الطبيعية وأثرها على التنمية المستدامة في جبال النوبة، رسالة دكتوراه، جامعة الخرطوم، معهد الدراسات البيئية.
33. البشير، الباقر رحمة (1998م): استخدام الأرض في الأودية الجافة بولاية نهر النيل، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الخرطوم.
34. رمضان زايد كوكو دراسة بعنوان التمرد بجنوب كردفان وأثره على الأمن القومي، كلية القادة والأركان ماجستير العلوم العسكرية، غير منشورة (1991م).
35. سعيد، بشارة أحمد (2013م): دراسة بعنوان المصالحات القبلية في دارفور النجاح والفشل.
36. عباس صالح مرسي: كتاب بعنوان مسار الحكم المحلي في السودان (الماضي ورؤية المستقبل)، مركز محمد عمر بشير للدراسات السودانية، 2007م.
37. علي إبراهيم علي: دراسة بعنوان طرق فض النزاع في منطقة جبال النوبة. جامعة جوبا، كلية مركز دراسات السلام والتنمية، رسالة ماجستير غير منشورة، (2003م).
38. غنيم، زين الدين عبد المقصود (1970م): إقليم البطانة، دراسة في أثر الكيان الطبيعي والبشري في استخدام الأرض، رسالة دكتوراه، جامعة الخرطوم.
39. غنيم، زين الدين عبد المقصود (1970م): إقليم البطانة، دراسة في أثر الكيان الطبيعي والبشري في استخدام الأرض، رسالة دكتوراه، جامعة الخرطوم.
40. القحطاني، حمد بن حيدن بن فهد (2008م): دور الأعراف والتقاليد في حل النزاعات القبلية، جامعة نايف، كلية الدراسات العليا، رسالة ماجستير، المملكة العربية السعودية.
41. كلباش، نصرالدين على(2010م): دراسة بعنوان دور الإدارات الأهلية في فض

النزاعات القبلية دراسة حالة ولاية الخرطوم معتمدية جبل أولياء، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة جوبا، مركز دراسات السلام والتنمية.
42. كوكو، رمضان زايد (1997م): دراسة بعنوان التمرد بجنوب كردفان وأثره على الأمن القومي، كلية القادة والأركان، رسالة ماجستير في العلوم العسكرية، غير منشورة.
43. ماشا، نزار محمد (1999م): دور العرف القبلي في فض النزاعات المحلية (تطبيقات على منطقة جبال النوبة)، رسالة ماجستير ، معهد دراسات الكوارث واللاجئين، جامعة إفريقيا العالمية، السودان، الخرطوم.
44. محمد أحمد بابو نواي: دراسة بعنوان أثر الصراع المسلح في جنوب كردفان على التنمية الاقتصادية والاجتماعية، جامعة إفريقيا العالمية، معهد دراسات الكوارث، رسالة ماجستير (2001م).
45. المكي، محمد المصطفي أحمد علي(2014م) دراسة بعنوان: الحركة السياسية في الفترة من 1909 – 1969م، رسالة ماجستير، غير منشورة، جامعة كردفان.
46. نورين، محمد علي (2015م): دور الإدارة الأهلية في فض النزاعات وتحقيق التعايش السلمي، (دراسة حالة محلية السنوط)، رسالة ماجستير، غير منشورة، جامعة الدلنج.
47. يحيى، عبدالمجيد محمد: (2000م) إدارة الموارد الطبيعية المتجددة بولاية جنوب كردفان، دراسة حالة لمحافظة الدلنج، رسالة ماجستير، كلية الجغرافيا، جامعة الخرطوم، الخرطوم.

ثالثاً: التقارير:

48. أمانة الحكومة ولاية جنوب كردفان، (2003م).
49. تقرير أمانة حكومة الولاية: (2010م).
50. تقرير محلية لقاوة، (2013م).
51. دليل الأمم المتحدة (2012م).
52. الدليل التدريبي، مركز دراسات السلام والتنمية، جامعة الدلنج، (2011م).
53. المدير التنفيذي، محلية لقاوة، (2013م).

رابعاً: الأوراق العلمية:

54. آدم، عمر سليمان(2005م): ورقة مقدمة في مؤتمر الإدارة الأهلية بأبي تولو، لقاوة.

55. كجو, خميس (2000م): الخلفية التاريخية لمجموعة الكواليب وأم حيطان والهدرا، مجلة دراسات السلام، مركز دراسات السلام والتنمية، جامعة الدلنج، العدد الثاني.
56. عبيدالله، ابن عمر عمر(2007م): ورقة بعنوان تاريخ الزعامات الدينية والمجتمعية بولاية جنوب كردفان.
57. سهل، إبراهيم محمد جمعة (بدون تاريخ): ورقة بعنوان تحويل النزاعات وبناء السلم الاجتماعي في مرحلة ما بعد الحرب، مركز دراسات السلام والتنمية.
58. رزق الله، صباح الخير (2002م): دور مسلمي إفريقيا في مجابهة النزوح بولاية جنوب كردفان.
59. التهامي، محي الدين (2008م): حساسية النزاع، ورقة تدريبية، مركز دراسات السلام والتنمية، جامعة الدلنج.
60. محمد يوسف أحمد السنوسي: ورقة علمية بعنوان تطوير الدور التربوي للإدارة الأهلية في بناء المجتمع ونشر ثقافة السلام في دارفور، موقع منشورات جامعة إفريقيا العالمية، العدد 44، (2014م).

خامساً: المقابلات الشخصية:

61. برشم، (2010م): مقابلة
62. خليل: (2012م): مقابلة
63. شايب،(2012م): مقابلة
64. حيدوب، (2012م): مقابلة

سادساً: المراجع الأجنبية:

65. Yahya, Abdelmageed M. (2009) Transformation of traditional resource management systems in the clay plains of central Sudan and conflict, the case of South Kordofan State/ Nuba Mountains, Ph.D these, University of Khartoum.
66. Ahmed, Abdel Ghaffar M.(2009) Peace in Eastern Sudan, Some Important Aspects For Consideration, BRIC.
67. Rober. C.North: conflict political Aspects. David L. Sills, ed Op city.

الملاحق

بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا

معهد دراسات ثقافة السلام

مسودة مقابلة رقم (1) خبراء ورجال الإدارة الأهلية

عن دور الإدارة الأهلية في إدارة النزاع وبناء السلام بمحلية لقاوة – ولاية جنوب كردفان وتناقش المحاور التالية :

المحور الاول : الإستعداد :

1) ماهى الخطة التى تبعتها الإدارة الأهلية في المرحلة .
2) الترتيبات التي تشهدها هذه المرحلة.
3) ما هي الجهات المشاركة في تنفيذ المرحلة .
4) تمويل الخطة وكيفية التنفيذ .
5) طرق ووسائل جمع المعلومات .
6) دور المرحلة في خلق جهاز إنذار مبكر .
7) أثر مرحلة الإستعداد في إنجاح التدخل .

المحور الثانى : التدخل :

1) الوسائل التي اعتمدت عليها الإدارة الأهلية في هذه المرحلة.
2) نشاط عمل الإدارة الأهلية في التعامل مع النزاعات.
3) حجم التنسيق مع الإدارة الأهلية والجهات الرسمية والطوعية.
4) مدى نجاح الأعراف في حل النزاعات بالمنطقة.

المحور الثالث : البرامج التنموية

1) مقترح البرامج التنموية التي تعقب النزاع في الجوانب المختلفة وأشكالها.
2) دور الجهود التنسيقية في تأهيل وتدريب المجتمع على التعايش السلمي.
3) برامج الإدارة الأهلية في دعم السلام وتحقيق الاستقرار .

بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا

معهد دراسات ثقافة السلام

مسودة مقابلة رقم (2) الشباب والمرأة

عن دور الإدارة الأهلية في إدارة النزاع وبناء السلام بمحلية لقاوة ولاية جنوب كردفان، وقد ناقشت المحاور التالية:

المحور الاول : مرحلة قبل النزاع :

1) في مجال الإنذار المبكر والتنبؤ بالنزاعات.
2) المنهجية المتبعة بجمع المعلومات التي تتعلق بالنزاع .
3) الأنشطة الوقائية المنفذة في هذا المحور.

المحور الثانى : التدخل

1) دور الإدارة الأهلية نشاطتها أثناء النزاع .
2) الآليات المستخدمة أثناء النزاع.
3) الجوانب التي يغطيها نشاط الإدارة الأهلية أثناء النزاع.
4) مساهمة الإدارة الأهلية في تهدأت الأوضاع والقرارات التي تسهم في الاستقرار.
5) الجوانب الخدمية التي تقدمها الإدارة الأهلية للتحكم في النزاع وآثاره.

المحور الثالث : البرامج التنموية :

1) آليات ووسائل الإدارة الأهلية لتنفيذ برامج تنموية عقب فترة النزاع .
2) الجوانب التي تغطيها البرامج التنموية ونوعية البرامج المنفذة.
3) جهد الإدارة الأهلية في تحويل النزاع وبناء السلام.
4) إلى أي مدى ساعد ذلك في خلق الاستقرار وضمان عدم تجدد النزاع.

جدول المقابلات

الاســـــم	الوظيفة	المكان	التاريخ
الصادق الحريكة عزالدين	أمير	قاعة التدريب مركز التنمية	2013/11/2م
المصري عبدالله المصري	أمير	قاعة التدريب مركز التنمية	2013/11/2م
فضل الله جمعة	عمدة	قاعة التدريب مركز التنمية	2013/11/2م
قادم البشرى خليل	عمدة	قاعة التدريب مركز التنمية	2013/11/2م
علوي السارح	عمدة	مقابلة بمنزله	2013/6/1م
عبدالله صابون	سلطان	قاعة التدريب مركز التنمية	2013/11/1م
توتو عبدالله	وكيل أمير	مقابلة بمنزله	2013/11/2م
السلطان عباس	سلطان	مقابلة بمنزله	2013/11/3م
يعقوب الشوين	وكيل سلطان	مقابلة بمنزله	2013/11/3م
الشيخ عبدالباقي	شيخ	قاعة التدريب مركز التنمية	2013/11/1م
محمد أحمد كشابة	شيخ	مقابلة بمنزله	2013/11/2م
إبراهيم حيدوب	شيخ	مقابلة بمنزله	2013/5/1م
أحمد برشم مراد	عضو لجنة العرف	مقابلة بمنزله	2014/4/15م
أحمد الشايب المأمون	عمدة	مقابلة بمنزله	2014/4/20م
محمود باتية	عضو لجنة التصالحات	مقابلة بمكتبه	2014/4/20م
حميدان سليمان	عمدة	مقابلة بمنزله	2014/4/20م
محمد نورين	عمدة	مقابلة بمنزله	2014/6/4م
نورين توتو	شيخ	قاعة التدريب مركز التنمية	2013/11/1م
عزالدين فاما	عضو لجنة العرف	قاعة التدريب مركز التنمية	2013/11/1م
دفع الله كوكو	شيخ	قاعة التدريب مركز التنمية	2013/11/1م
زينب نجور	اتحاد / تعليم/ منظمات	قاعة التدريب مركز التنمية	2013/11/4م

ريا هرون	اتحاد / تعليم/ منظمات	قاعة التدريب مركز التنمية	2013/11/4 م
حريرة دربة	اتحاد / تعليم/ منظمات	قاعة التدريب مركز التنمية	2013/11/4 م
عفاف إبراهيم	اتحاد / تعليم/ منظمات	قاعة التدريب مركز التنمية	2013/11/4 م
عواطف إبراهيم	اتحاد / تعليم/ منظمات	قاعة التدريب مركز التنمية	2013/11/4 م
إحسان بابو كوكو	اتحاد / تعليم/ منظمات	قاعة التدريب مركز التنمية	2013/11/4 م
فاطمة إبراهيم سليمان	اتحاد / تعليم/ منظمات	قاعة التدريب مركز التنمية	2013/11/4 م
إحلام علي أبوذرة	اتحاد / تعليم/ منظمات	قاعة التدريب مركز التنمية	2013/11/4 م
نجلاء يوسف	اتحاد / تعليم/ منظمات	قاعة التدريب مركز التنمية	2013/11/4 م
فايزة ملاح بشير	اتحاد / تعليم/ منظمات	قاعة التدريب مركز التنمية	2013/11/4 م
عائشة بخيت	اتحاد / تعليم/ منظمات	قاعة التدريب مركز التنمية	2013/11/4 م
زينب بخيت	اتحاد / تعليم/ منظمات	قاعة التدريب مركز التنمية	2013/11/4 م
زمزم جودات	اتحاد / تعليم/ منظمات	قاعة التدريب مركز التنمية	2013/11/4 م
فاطمة علي أحمد	اتحاد / تعليم/ منظمات	قاعة التدريب مركز التنمية	2013/11/4 م
أمل بابو	اتحاد / تعليم/ منظمات	قاعة التدريب مركز التنمية	2013/11/4 م
نجيمة محمد أبوالقاسم	اتحاد / تعليم/ منظمات	قاعة التدريب مركز التنمية	2013/11/4 م
وداد إبراهيم	اتحاد / تعليم/ منظمات	قاعة التدريب مركز التنمية	2013/11/4 م
عائشة أحمد	اتحاد / تعليم/ منظمات	قاعة التدريب مركز التنمية	2013/11/4 م
حواء كجور	اتحاد / تعليم/ منظمات	قاعة التدريب مركز التنمية	2013/11/4 م
سامية سايمون	اتحاد / تعليم/ منظمات	قاعة التدريب مركز التنمية	2013/11/4 م
سمبو كباشي حجر	اتحاد / تعليم/ منظمات	قاعة التدريب مركز التنمية	2013/11/4 م
عبدالعظيم مطر عبدالله	اتحاد / تعليم/ منظمات	قاعة التدريب مركز التنمية	2013/11/4 م

بخيت إدريس علي	اتحاد / تعليم/ منظمات	قاعة التدريب مركز التنمية	2013/11/4 م
جار النبي مليح	اتحاد / تعليم/ منظمات	قاعة التدريب مركز التنمية	2013/11/4 م
عاطف حمد الأمين	اتحاد / تعليم/ منظمات	قاعة التدريب مركز التنمية	2013/11/4 م
تجاني مصطفى	اتحاد / تعليم/ منظمات	قاعة التدريب مركز التنمية	2013/11/4 م
حامد عبدالقادر	اتحاد / تعليم/ منظمات	قاعة التدريب مركز التنمية	2013/11/4 م
أبوبكر عبدالقادر	اتحاد / تعليم/ منظمات	قاعة التدريب مركز التنمية	2013/11/4 م
أحمد تادوك	اتحاد / تعليم/ منظمات	قاعة التدريب مركز التنمية	2013/11/4 م
رحمة الله بلل	اتحاد / تعليم/ منظمات	قاعة التدريب مركز التنمية	2013/11/4 م
موسى حماد	اتحاد / تعليم/ منظمات	قاعة التدريب مركز التنمية	2013/11/4 م
بشاة حامد	اتحاد / تعليم/ منظمات	قاعة التدريب مركز التنمية	2013/11/4 م
محمود جودات	اتحاد / تعليم/ منظمات	قاعة التدريب مركز التنمية	2013/11/4 م
سليمان أحمد	اتحاد / تعليم/ منظمات	قاعة التدريب مركز التنمية	2013/11/4 م
إبراهيم عبدالله	اتحاد / تعليم/ منظمات	قاعة التدريب مركز التنمية	2013/11/4 م
علي موسى	اتحاد / تعليم/ منظمات	قاعة التدريب مركز التنمية	2013/11/4 م
عبدالرحمن حسن	اتحاد / تعليم/ منظمات	قاعة التدريب مركز التنمية	2013/11/4 م
صالح إبراهيم	اتحاد / تعليم/ منظمات	قاعة التدريب مركز التنمية	2013/11/4 م
إبراهيم أبكر	اتحاد / تعليم/ منظمات	قاعة التدريب مركز التنمية	2013/11/4 م
محمد موسى	اتحاد / تعليم/ منظمات	قاعة التدريب مركز التنمية	2013/11/4 م